

كتاب

مقاصد الأسرار و الخفي
تفسير القرآن الكريم

الحزء ٦٥٥

مولانا الحاج الأحمس البقيلي

الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ

غلاف المصروف بالدار البيضاء

الجزء الخامس

من

تفسير القرآن الكريم

مقاصد الاسرار والخفي

وجواهر المرضية والكمال في نهاية الاخفي

للكاتب

لعلامة الزمان قطب مركز دائرة العرفان

ابي علي مولانا الحاج الاحسن بن محمد بن ابي جماعة البعيلي السوسي

اصلاً البيضاءوي وطناً متع الله بحياته الاسلام والمسلمين

آمين



طبع بالمطبعة العربية بدر ب غلف بالدار البيضاء (المغرب)

سنة ١٣٥٥ هـ

حقوق الطبع محفوظة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله

(واذكروا الله) كبروا عند أديار الصلوات وعند ذبح القرابين وعند رمى الجمار وفي كل نفس من انفسكم فإنكم ما خلقتم إلا لتكبيرى وتسبيحي فالذكر يطاق ويراد به هيئة النفس بها يمكن للانسان أن يحفظ ما تيقنه من المعرفة فهو كالحفظ غير أن الذكر للاستحضار وتارة يقال لحضور الشيء القلبي او القولي فالذكر ذكران ذكر باللسان وذكر بقلب فذكر القلب واللسان معاً واذكروا الله فالعرب لم يتركوا الرمي وانما تركوا التكبير عند فأمروهم بأن التكبير هو المطاوب في الافعال (في ايام معدودات) ايام التشريق ثلاثة ايام بعد يوم النحر اولها يوم القر وهو حادي عشر يستقر فيه الناس بمنى والثاني يوم النفر الاول لنفر بعض الناس فيه والثالث يوم النفر الثاني فهمي مع يوم النحر ايام الرمي الاربعة وايام التشريق. وفي الحديث: كبروا دبر كل صلاة من يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق وسميت معدودات لقائمتين كدراهم معدودات وايام معامات عشر ذى الحجة والتكبير المشرع في غير صلاة العيدين وخطبتهم امران

مرسل ومقيد فالمرسل هو الذي يوتى به في كل مكان في المساجد والديار
والمقيد فلا يستحب في عيد الفطر فإنه لم ينقل وإنما نقل في عيد الاضحى
من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر النحر في خمس عشرة صلاة وبه قال
مالك والشافعي تبعاً للحاج وقد تقدم لنا ذلك (فمن تعجل) استعجل
وطلب الخروج من ارض منى (في) تمام (يومين) في ثلثي أيام التشريق
بعد رمي جماره وعند الزوال عند الشافعي وعند أبي حنيفة قبل طالع
الشمس ورخص في ترك المبيت لرعاء الابل وأهل سقاية الحاج (فلا
إثم عليه) بالتعجيل فإنه مرخص فيه فمن نفر قبل غروب الشمس سقط
عنه مبيت الليلة الثالثة وإن غربت عليه الشمس تعينت البيوتات والرمي
غده وبه قال احمد ومالك والشافعي وعند أبي حنيفة يسوغ النفر ما لم
يطالع الفجر فإذا طالع لزمه التأخر حتى يرمي اليوم الرابع كل جرة يرميها
سبع حصيات بدءاً بالتي جهة المسجد ثم الوسطى ثم العقبية وقد تقدم
ذلك لنا فلا يكون الرمي إلا بعد الزوال في الايام كلها وجوزده ابو حنيفة
قبل الزوال في اليوم الرابع (ومن تأخر فلا إثم عليه) في ترك الترخص
فالرخصة قد تكون ذريعة كالقصر في السفر عند الحنفية والشيعة فإنه
واجب عندهم وأيضاً العرب قبل الاسلام على قسمين متعجل فيؤثمه غيره
ومتأخر فيؤثمه المتعجل فأزال الله التائيم فجوز الامرين فلا حرج على المتعجل
ولا على المتأخر وأيضاً الحج يفيد غفران الذنوب السالفة فلا يبقى ذنب
على الحاج تعجل أو تأخر فلا إثم عليه يبقى بالحج مطعماً تعجل أو تأخر

وإن كان التأخير افضل لكن خير بين الفاضل والافضل كما خير بين
 الاتمام والقصر ومعلوم ان الاتمام افضل إن لم يتعب وبين الصوم والافطار
 ومعلوم أن الصوم إن لم تكن مشقة أكل لتمام براءة ذمته منه (لمن اتقى)
 الله في حجه فإنه هو الحاج على الحقيقة : من حج ولم يرفث ولم يفسق
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه . فنفي الاثم إنما هو لمن اتقى الله في حجه
 « إنما يتقبل الله من المتقين » فمن تلوث بالذنوب قبل الاحرام وبعده فإنه
 لا ينفي عنه ذنوبه لتلبسه بالمعاصي في أشرف الامكنة والازمان وان صح
 حجه وسقط عنه الفرض ظاهراً (واتقوا الله) في مجامع اموركم ليعبأ بكم
 حالة الحج وغيرها فإن السيئات تؤخذ بها الحسنات عند الموازنة فلا تبطل
 السيئة حسنة لكنها تؤخذ بها : المفلس من اتى يوم القيامة بحسنات امثال
 الجبال ثم انه نهب هذا وشتم هذا فقسمت عليه حسناته وصار إلى النار .
 (واعلموا أنكم اليه تحشرون) لا إلى غيره تبعثون وتجمعون للجزاء على
 أعمالكم وكانوا إذا رجعوا من حجهم يحثرون على الله بالمعاصي فشدد في
 تحذيرهم : يحجى الحاج يوم القيامة ولا إثم عليه . إذا اتقى فيما بقي من عمره
 فإن اصر بعد قنوله على المعاصي لا يقبل منه فالجح المبرور ان يرجع زاهداً
 في الدنيا راغباً في الآخرة فإذا رجع صار مغفوراً له ودعاؤه مستجاب فلا جله
 يستحب تلقيه بالسلام وطالب الاستغفار منه فالحر الكريم لا ينقض العهد
 القديم فإن طلبت نفسك بنقض عهد مولاك فقل لها معاذ الله ان ربي
 أحسن مشراي فلا يقبل الله إلا الطيب من الاشخاص ولا تفاق . وفي

الحديث : من حيج بيت الله من كسب الحلال لم يخط خطـوة الا كتب
الله له بها سبعين حسنة وخط عنه سبعين خطيئة ورفع له سبعين درجة
فمقصود اولي الالباب رب البيت فتقوى العوام الرجوع من حضرة المعاصي
الى الطاعات وهو اجتناب المعاصي وتقوى الخواص اجتناب تذكر المعاصي
وتقوى المقربين اجتناب ما سوى الله ميلا وشوقا واعتمادا استغناء بمعاينة
رب الاشياء كلها (ومن الناس من يعجبك قوله) فالاعجاب استعجاب
الشيء بسبب حيرة تعرض للانسان بخفاء سببه أعجبني ظهر لي الشيء
ظهوراً لم اعرف سببه وذلك البعض قصد به الاخنس بن شريق الثقفي
حليف بني زهرة وسمي به لانه خنس يوم بدر بثلاث مائة رجل من بني
زهرة عن القتال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أنه مو من به ويقول الله
أعلم بايمانه يدني مجلسه ويعجبك ما يقول (في) امر (الحياة الدنيا) أوفي معنى
الدنيا فإنه انما يطلب مجلو المنطق زخارف الحياة الدنيا ولا يريد الآخرة
بالايمان الحقيقي أو يعجبك في الحياة الدنيا حلاوة وفصاحة ولا يؤذن له
في الكلام في الآخرة فإنه منافق فإنه اختفى بحلفائه من ثلاثمائة منافق فقل
لهم ان اعترف محمد فلكم العز وان انتصر المشركون فقد كفيتهمود (ويشهد
الله على ما في قلبه) أنه موافق لكلامه (وهو ألد الخصام) أشد عداوة لك
ولاصحابك أكذب القول وأشد قسوة جدل بالباطل يتكلم بالحكمة ويعمل
بالخطيئة. وفي الحديث : إن أبغض الرجال الى الله الا لد الخصم فدعوى
الحجة والخواص من دون المؤاطات من فعل الملاحدة والزنادقة والحجب

عن فعل المنكرات بنقصان قوته العملية قالت المعتزلة لا يريد الفساد وفيه
دليلهم انه لا يريد القبائح فلا يخلقها فالخلق انما يكون بالارادة لكن
ليست المحبة عين الارادة فالمحبة عبارة عن مدح الشيء وذكره بالتعظيم
فأدل دليل عليه ان لا مرجح لاحد جانبي الممكن الا الله والا انسد باب
اثبات الصانع وعليه فالكل بارادته ومشيئته وعلمه وقدره وقضائه ايأ
كان فالقبائح بعلمه وارادته وقدره وقضائه ومشيئته دون محبته ورضاه
فذكر الله افعال المنافق ليتفطن له المؤمن الحاذق «ولتعرّفهم في الحن
القول» قوته وكثرة أساليب النفاق الاول حسن كلامه ترويحاً لسامعيه
الكاسدة الباطلة والثاني قوله الله شاهد وهو كاذب فلا يقول مثله الا
الكاذب غالباً والثالث الحاجة في إثبات الباطل وازهاق الحق والرابع
سعيه في الارض بالفساد والخامس سعيه في قتل الانفس والسادس اشنع
من الجميع أخذه من العزة إن قيل له اتق الله فمن قيل له اتق الله فاعتز
واستكبر شر من جميع أنواع العباد فإنه أولاً تكبر على الخلق وهذا تكبر
على الله فليتنق الله المؤمن في سائر أحواله (واذا قيل له اتق الله) في فعلك
واعتقادك (أخذه) استولت عليه الانفة وحملته على فعل القبيح (بالاثم)
على فعل ما يؤثمه بقوة حمية الجاهلية بترك الالتفات الى هذا الوعظ بعدم
الاصغاء اليه أخذه الحمية لزمته اخذ الكبر اعترافه بالاثم فهو الكفر
والجهل وعدم النظر في الدلائل (نفسه) كافيته (جهنم) دخولا وخاوذاً
إن لم يلب اليه الاسلام وهي علم لدار العقبي وسميت النار بها لبعدها

فأصلها من الجهم الذي هو الكراهة والغلط وقيل معرب وأصله في
 العجمية كهنام أبدلت الكاف جيمًا وحذفت الألف لكن الحق أنه لم يكن
 في القرآن لفظ عجمي عَرَبُ البتة وإنما يوجد لفظ عربي متفقاً على
 سبيل الاتفاق لا على سبيل النقل فكل ما يوهبها فاسلك بها مسلكه
 وجهنم كعملس بعيدة القعر فالنون عليه أصلية وبها سميت جهنم نار الله
 وعذابه (وليس المهاد) جهنم جواب للقسم والله ليس الفراش جهنم
 فإن الكافر يلتقي ويدرج في جهنم كما يدرج الصبي في المهد والفراش ومن
 أكبر الذنب أن يقال للرجل اتق الله فيقول عليك بنفسك. قيل لعمر اتق الله
 فوضع خده على الأرض تواضعاً لله فلما ذكر من يبذل دينه لطلب الدنيا
 يذكر من يبذل دينه لطلب الدين بقوله (ومن الناس) الكمال (من
 يشري نفسه) يبذلها في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى
 يقتل فالمكاف لما بذل نفسه في طاعة من صوم وصلاة وزكاة إلى آخر أنواع
 الطاعات صار كأنه باع نفسه من الله بعوض ما نال من ثوابه وصار تعالى كأنه
 اشترى منه نفسه بمقابلة ما أعطاه من ثوابه وفضله فالكل مجاز وإلا فالله مالك
 أصالة فلا يبيع إلا الأجنبي لكن أتى تعالى بأسلوب ما يفهمه أهل الأملاك
 (ابتغاء مرضات الله) نزلت في صهيب بن سنان الرومي أخذه المشركون
 في رهط من المؤمنين فعذبوهم فقال لهم إني شيخ كبير لا يضركم أممكم
 كنت أم من غيركم فهل لكم أن تأخذوا مالي وتدروني وديني ففعلوا
 وكان شرط عليهم راحله ودينه فأقام بمكة متبوءاً الله ثم خرج إلى المدينة

فقتله ابو بكر وعمر فقال له ابو بكر ربح بيعك ابا يحيى فقال وما ذاك
فقال انزل الله فيك قرآناً فشرى يطلق على البيع والاشتراء فهو على هذه
اشترائه وقيل نزلت في الزبير والمقداد بن الاسود لان كفار قريش ارسلوا
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة انا اسلمنا فابعث اليها نفرأ من
علماء اصحابك يعاوننا دينك مكرراً منهم فأرسل اليهم عشرة منهم خبيب
فقتلوهم وأسرُوا خبيباً قال أسرهُ والله ما رأيت أسيراً خيراً من خبيب
وجدته يوماً يأكل قطفاً من عنب في يده وانه لموثق بالحديد وما بمكة
من ثمرة ان كان إلا رزقاً رزقه الله خبيباً ثم ارادوا قتله فخرجوا به من
الحرم ليقتلوه في الحل وارادوا ان يصابوه فقال دعوني اصل ركعتين
فتركوه حتى صلاهما فقال لولا اثنى اخشى ان تقولوا ان ما بي من جزع
لزدت اللهم احصهم عدداً واقتلهم بدداً ولا تبق منهم احداً ثم صلبوه
حيّاً فقال اللهم انك تعلم ليس احد حولي يبلغ سلامي رسـ ولك فأبغض
سلامي فقتله عقبة بن الحارث فلما باغ الخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أيكم ينزل خبيباً عن خشبته وله الجنة فقال الزبير انا يا رسول الله
وصاحبي المقداد فلما وصلوه وجدوا حوله اربعين من المشركين نيماً
فأنزله الزبير وحماله على فرسه وسار فأتته الكفار فلم يجدوه فركب من قريش
سبعون فرساً فلما وصلوها قذف الزبير خبيباً فأتبعته الارض فسمي بليع
الارض فرفع الزبير عمامة على راسه وقال انا الزبير العوام وامى صفيه
بنت عبد المطلب وصاحبي المقداد بن الاسود فإن شئتم ناضلتكم وإن شئتم

نازلتم وان شئتم انصرفتم فانصرفوا الى مكة فقدموا على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وجبريل عنده عليه السلام فقال إن الملائكة لتباهي
 بهاذين من أصحابك فنزلت فيهما فالحق أن الآية نزلت في كل بائع نفسه
 لله عموماً وأفراداً فالكافر لما اختار الكفر صار كأنه خرجت نفسه عن
 ملكه فصارت حقاً للنار وإذا أقدم على الطاعة صار كأنه اشترى نفسه من النار
 فالمومن كالمكاتب اشترى نفسه بدراهم من سيده فإنه اشترى نفسه بأنفاس
 معدودة فهو عبد ما بقي عليه درهم ونفس واحد من أنفاس الدنيا والآخرة
 «وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً، واعبد ربك حتى ياتيك اليقين»
 (ابتغاء مرضات الله) علة دالة على أن كل عمل يعمل المكلف لا بد أن يكون
 موافقاً للشرع طالباً به رضا وحباً له تعالى فاعبدني لإلهانيتي يعني إلهي
 كنت عليه من الكمال والاستحقاق أن أعبد وأقدس لا لغرض عبوديتك
 من أن يصلحك نوال مني . إن أود الأوداء الذي عبدي من غير نوال . بل
 لما كنت عليه من الكمال الصرف والكرم الصرف من الأغراض والاعراض
 وإلا كان عمله ضلالاً ومثله صهيب ابن سنان الرومي لما أسلم آذاه المشركون
 فترك لهم ماله وهاجر الى المدينة فمدحه النبي صلى الله عليه وسلم : نعم
 العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه . أي لو اتقى عنه خوف على الغرض
 لا يقع منه عصيان لأن طاعته في محبة الله لا طمعاً في جنة ولا خوفاً من نار
 (والله رؤوف بالعباد) حيث ارشدهم الى ما فيه رضا فمن جملة رؤفته
 كاعتهم بالتقوى وعرض عليهم الثواب فما اشتد دلتهم على ما فيه

انفسهم واموالهم ثم فضلاً منه يشتري ملكه الخاص بما لا يعد ولا يحصى
 من فضله ورحمته إحساناً اليهم فالمومن المطابق باع باختياره نفسه بالجنة
 فالولي باع نفسه باختيار بمرضات الله فبينهما فرق كثير فيجب على
 السالك الى الله ان يخرج من اوطان بشريته ويقترب عن ديار الاقران
 فيكون مجاهداً حقيقياً وشهيداً معنوياً فلذلك قال صلى الله عليه وسلم:
 طوبى للغرباء من مات غربياً مات شهيداً . يعني بالانقطاع عن الخلق الى
 الخالق بمخالفة الجمهور في العادات والشهوات وفي الحديث : يا أنس ان
 استطعت أن تكون ابداً على وضوء فافعل فإن ملك الموت اذا قبض روح
 العبد وهو على وضوء كتب له شهادة . ففي الوضوء اشارة الى الانفصال
 عما سوى الله فالصلاة اشارة الى الاتصال بالله وعنه صلى الله عليه وسلم : دم
 على الطهارة يوسع عليك الرزق . فالطهارة الصورية سبب لكثرة الرزق
 الصوري وطهارة النفس مما سوى الله سبب لتوسعة الرزق المعنوي من
 المعارف والالهامات والواردات فيحيي القلب بالحياة الطيبة وتموت شهوات
 النفس بمجاهد حقيقي فمن تخلص من قيد النفس ومات بالاختيار فهو حي
 ابداً . فابتداء العروج من الخلق الى الخالق ومن الحاجة التامة لنفسه الى
 الغنى التام لربه فإذا فررت الى الله ووصلت الى جماله وغرقت في
 مشاهدته جلالة شاهدت سر قوله « قل الله ثم ذرهم » . فابتداء الامر
 ترك حب الاموال فيمتجلى فيه توحيد الافعال ثم حب الاولاد فمن ترك
 الاولاد يمتجلى توحيد الصفات فمن ترك الزنا والمهراسا

يتجلى توحيد الذات وهو أعلى الدرجات فعليك أيها السالك ان تكثر
 ذكر الله فإنه سبب لتصفية الباطن وصقالة القلب « واذكروا الله كثيراً
 لعلكم تفلحون » ونزلت في مومن اهل الكتاب كعبد الله بن سلام وفي
 الحقيقة انما نزلت بسبب كل مومن ليندرج فيه كل ما قالوه (يا أيها الذين
 آمنوا) بالسنتهم فإن اهل الكتاب المومنين لازالوا يتمسكون باصول
 دينهم في التوراة فأحبوا أن يحرّموا ألبان الابل وغيرها مما علوه في التوراة
 فنهاهم الله عنه فقال (ادخلوا) بآتمكم (في) دين (السلم) الاسلام (كافة)
 حال من السلم بفتح وكسرهما قراءتان سبعيتان بمعنى الاسلام والاستسلام
 لحكم الله ويطلق على الصالح بأن تنكّبوا عن القرآن فقط وتركوا ما
 كنتم عليه من تحريم الابل وألبانها وتتبع فصول واصول دينكم الاول فإن
 هذا الدين ناسخ لجميع ما كنتم عليه فلا تستدلوا بالتوراة على القرآن فإنه
 الابلغ الاعم الجامع ما أراد الله ان يحكم به واطيعوا القرآن ظاهراً
 وباطناً. قال عمران بن حصين: احدثك عن رسول الله وتحدثني عن
 صفك . فلا يحل لمومن أن يتركه ويحتطب مما حره الكفار فلا يصدق
 إلا كتابنا فما وافقه عملناه وما خالف اصوله اعملناه فلا نصدق ما يحكون
 من عجائبهم ولا نكذبه فيحدث عن بني اسرائيل في الغرائب والمعجزات
 في أزمنة انبيائهم وأزمنة فتراتهم ولا حرج فإنه لم يتماق به حكم شرعي
 وإنما تعلق به ما يرقق القلوب في القرآن غنية فهو البحر المطاع فالتأني
 كانه تكون للتأنيث فإن السلم يؤث ويذكر كالحرب فإن جعلنا دجالاً

من الضمير في ادخلوا صارت التاء زائدة لتأكيد معنى العموم كقيام القوم
 كافة اي قاموا كلهم ككتاء قاطبة وعامة فدخلت التاء لمجرد النقل الى
 إرادة الكل أو ادخلوا في الاسلام بكليته ولا تخلطوا به غيره كتعظيم
 عبد الله بن سلام السبب وتحريم الابل يعتقد انه مباح في الاسلام فأوجب
 الله على كل مومن ان ينصبغ بكليته بما امره الله به ويترك ما ألفه فقالوا
 يا رسول الله إن التوراة كتاب الله فدعنا فلمنقرأ منها في صلاتنا في الليل
 فقال عليه السلام لا تتمسكوا بما نسخ ودعوا ما ألفتموه ولا تستوحشوا
 من النزوع عنه فلا وحشة مع الحق وإنما هو تزوين الشيطان رجل مكفوف
 منع بصره وكفة القميص لانه يمنع من الانتشار والكف طرف اليد لانه
 يكف به عن سائر البدن ويشمل الخطاب للمنافقين (ولا تتبعوا خطوات
 الشيطان) طرقة من تحريم السبب وتحريم لحم الابل ان كنتم مسلمين
 ظاهراً أو باطناً فخطوات الشيطان وساوسه وتزيينه وتسويلاته لطرق النار
 والغضب فلا تسلكوا مسالكه ولا تطيعوه (انه لكم عدو مبين) بين العداوة
 يا أيها الذين آمنوا بالكتاب المتقدم كلوا اطاعتكم بالايان بجميع انبيائه وكتبه
 ولا تتبعوا خطوات الشيطان بتزيين اتباع ما نسخ فإنه ضلال مبين « فلا
 وربك لا يؤمنون حتى يخكمواك » بترك تحكيم ما نسخ « ثم لا يجدوا
 في انفسهم حرجاً مما قضيت » من تعظيم الجمعة وترك السبب وتحليل الابل
 فمن وجدني قلبه شديداً زائداً عن القرآن لم يكمل إيمانه فمن تبع الشيطان يبينه
 ويقطعه عن طريق الله فإنه دال على غي طريق الله فإن الله نصبه لا ختمار

عبيده به فليس له الى الخلاص من سبيل فنعوذ بالله يحصننا من تسويلاته
 (فإن زلتم) زلتم وعثرتم وملتم وعدتم عن الاعتقاد الحق والعمل الصائب
 فأخطأتم الحق ونعديتموه علماً أو عملاً (من بعد ما جاءكم البينات) الحجج
 الظاهرة والشواهد على أن ما دعيتم الى الدخول فيه هو الحق وما كنتم
 عليه باطل (فاعلموا أن الله عزيز) غالب على أمره فلا يعجزه الانتقام منكم
 (حكيم) في صنعه لا ينتقم الا بالحق فهو تهديد كأن قال الوالد لولده
 الصغير إن عصيتني فأنت عارف بي وبشدّة سطوتي لأهل المخالفة فهو اباح
 من ذكر الضرب في الزجر ووعد أيضاً فإن الحكيم يميز بين المسيء
 والمحسن فهو أقرب الى الرحمة فجماعة أهل السنة أن الله أن ينتقم فيمن شاء
 بما شاء فإنه ملكه فلا ينتقم الا بالحق قول أهل الاعتزال لكن معناه حكمة
 فتصرفه في ملكه كيف شاء هو عين التصرف بالحق فلا مغمز عليه فيه
 مطيعاً أو عاصياً على ما اقتضاه العقل فما اقتضته الحكمة أنه يحسن الى الحسن
فضلاً وينتقم في المسيء او يعفو فضلاً وعدلاً والكل حكمة قرأ بعض
 غفوراً رحيم فأنكر عليه اعرابي لم يقرأ القرآن فقال فإن كان من عند الله
 فلا يذكر المغفرة بازاء الزلل فإنه إغراب عليه (هل ينتظرون) ينتظرون
 أي المانعون من الدخول في السلم كافة أي لا ينتظرون (إلا ان ياتيهم الله)
 أمره وبأسه فالآتيان المعروف انما هو لعذابه فإن المساكين اجتمعوا على
 انه سبحانه منزّه عن المجيء المعروف والمعقول فالجبيء الشرعي آتيان ما
 اراد الله عباده على الوجه الذي عليه لا على الوجه الذي يعاين الخلق «آمن

الرسول بما انزل اليه من ربه» فالجبي، والذهاب المعقولان من شأن
المحدثات فانما تعالى ازلي ابدي فرد صمد في ذاته وصفاته فوجب في مثله
مذهبان مذهب السلف « آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون
كل آمن بالله » وهو السكوت عن التأويل في مثله تبعاً للرسول فلا
تحقق في مثله وانما يتفهم فيه الايمان والسكوت عما سكنت عنه الشرع
بترك التأويل وهو التفويض الى مراد الله « وافوض امري الى الله »

ان القرآن اذا نزل بي ما لم اكلف بعلمه على التمام فان القرآن نزل على أربعة أوجه
فوجه لا يورد أحد بوجه الله ووجه يعرفه العلماء به يفسرونه ووجه يعرف
من قبل العربية فقط ووجه لا يعلمه الا الله وهو هذا وأمثاله فليوكل امره
الى تعليم الله لمن شاء ان شاء والمذهب الثاني قول جمهور المتكلمين لا بد
من التأويل على سبيل التفصيل فجعلوا مجيء الآيات مجيئاً له جاء الامين
اي جيشه وكتابه وامره ونهيه « او ياتي امر ربك ، فجاءهم بأسنا » وايضاً
فالسلم في قوله وقضى الامر للعهد الذي أضمرناه في عقولنا فإنه يطابق
الامر على الفعل « وما امر فرعون برشيد » اي فعله فما أضمرناه من الامر
وأدركناه حادث ليس صفة قديمة فإن ما أدركه الحادث حادث بكل اعتبار
قليل اعلي كرم الله وجهه أين كان ربنا قبل خلق السماوات والارض قال
أين سؤال عن المكان وكان الله ولا مكان وهو اليوم على ما كان فذهب
المتقدمين في هذه ومثلها أن يوم من الانسان بظاهرها ويكن عمائها الى الله
فانه لا يامر في تعين مراد الله من الخطأ (في ظالم من الغمام) جمع ظلة وهي

ما أظلك فالغمام السحاب الأبيض لانه يغم يستر وياتيهم فيها لانها مظنة
 الرحمة المطر فإذا جاء فيها كان افطع فإن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب
 كان اصعب فكيف ان جاء من حيث يظن الخير وان حمل الامر على ضد
 النهي فلا يبعد أن منادياً يوم القيامة ينادي ألا إن الله يامركم بكذا فإن
 سمعتم من الظلال ووصوله في آن واحد أو تكون الأصوات المنقطعة في
 تلك الغمامات تدل على حكم الله على كل أحد بما يليق به كما تكتب جرائم بني
 اسرائيل في ابواب دورهم أو تكتب نقوش منظومة في تلك الغمام
 لشدة بياضها وسواد تلك الكتابة يعرف بها حال اهل الموقف في الوعد
 والوعيد فتكون الظلال علامة على ما ينزله من خير أو شر فلا يعجز الله
 شيء منها ومن غيرها وربما تكون في بمعنى الباء بظلل مصحوبة بعذاب
 للكافرين أو برحمة للواقنين وهو تصوير لغاية الهيئة ونهاية الفزع كقوله
 «والارض قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه» فإن الامر
 منبئ على جحود اليهود لا يقبلون دين الحق حتى ياتيهم الله بالظلال من
 الغمام (والملائكة) وتاتيهم الملائكة فإنهم وسائط امره فهم الآتون ببأس
 الله فتلخيصه قد قامت الحجج ولم يبق إلا الاستسلام أو الهلاك (وقضي
 الامر) وفرغ من امر الاهلاك لتحقيق وقوعه فكانه كان وان منتظراً وكان
 مالك ومكحول والليت واحمد يقولون امر وها كما جاءت بلا كيف (والى
 الله) لا الى غيره (ترجع الامور) في الدنيا بالحكم والآخرة بالجزاء فيجب
 الانقياد لله والتسليم له فهو القاضى على عباده وتجنب الهوى . وفي الحديث

إن الله تعالى أظهر الشكاية من اتي اني طردت الشيطان لاجلهم فهم يعصوني
 ويطيعون الشيطان (سل) ايها الرسول وكل مومن من (بني اسرائيل) توبيخنا
 من الموجدون زمانك (كم آتيناهم) آتيناهم آباءهم واسلافهم (من آية بيّنة) معجزة
 واضحة على أيدي انبيائهم كقلب المعصية وبراء الالكه والابرص وفاق
 البحر وانزال المن والسلوى فبدلوها كفراً فكل ما جاءت به كتبهم شاهد
 على الاسلام صحته (ومن يبدل نعمته الله) ما أنعم الله به من الكتب
 والآيات فإنها بسبب الهدايات التي هي اجل النعم كفراف فوجه التبديل
 ان الله اظهرها لتكون سبباً لاسلامهم فصيروها سبباً لهلاكهم فكفروا
 وتركوا الشكر (من بعد ما جاءته) وتمكن من معرفتها فانتبذوا لا
 يتصور قبل الحجة اعلاماً بأنهم قد بدلوها بعد علمهم بها تفصيلاً وإجمالاً
 (فإن الله شديد العقاب) فيعاقبه اشد عقوبة فإنه أتى بأشد الجرائم وقد
 فعل في الدنيا بالقتل في بني قريظة والاحياء في بني النضير ويعذبون يوم
 القيامة فتبديل النعمته شر من غير علم واخرى مع العلم فوعيد العايباء
 المقصرين اشد من الجاهلين بالاحكام فرما يعذر الجاهل في الجملة وان كان
 غير مقبول منه الجهل (زين الذين كفروا الحياة الدنيا) حسنت في
 أعينهم واشربتها قلوبهم حتى تهالكوا عايمها وأعرضوا عن غيرها فالمازني في
 الحقيقة هو الله فهو الفاعل لكل شيء فالشيطان والقوة الحيوانية وما
 خلق الله فيها من الامور البهيمية والاشياء الشبيهة مزين بالكثير بالعرض
 قيل نزلت في أبي جهل ومثله (ويسخرون من الذين آمنوا) يستهزئون
 (مقصد)

بالفقراء من المؤمنين كعبد الله بن مسعود وعمار وصهيب وخبيب وبلال وغيرهم ويستردلونهم ويقولون تركوا لذات الدنيا وعذبوا نفوسهم بالعبادات وقوتوا الراحة فابتدأ سخريتهم (من الذين آمنوا) فقالوا انظروا الى من أراد محمداً ان يغلبهم فبسبب سخرية قريظة وبني النضير ملك الله لهم أموالهم « فاعتبروا يا اولي الاباب » فن استهزأ بأحد فقد ملك له نعمته بغير قتال (والذين اتقوا) الشرك من هؤلاء الضعفاء وغيرهم بكل فرد من الذين اتقوا يكونون (فوقهم يوم القيامة) لانهم في أعلى عليين وهم في أسفل السافلين فخا لهم غالبية لاجل أموالهم فإنهم في علو وهم في هوان فيضحكون عليهم في الآخرة الجزاء من جنس العمل « فالיום الذين آمنوا من الكفار يضحكون على الارائك » قال صلى الله عليه وسلم: وقفت على باب الجنة فرأيت أكثر أهلها المساكين ووقفت على باب النار فرأيت أكثر أهلها النساء وإذا أهل الجدمحبوسون إلا من كان منهم من أهل النار فقد أمر به الى النار. مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عندا جالس ما رأيك في هذا قال رجل من أشرف الناس هو والله حرثان خطب ان ينكح وان شفيع ان يشفع فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل آخر فقال له صلى الله عليه وسلم ما رأيك في هذا فقال يا رسول الله رجل من فقراء المسلمين هذا حرثان خطب الا ينكح وان شفيع ألا يشفع وان قال لا يسمع فقال صلى الله عليه وسلم: هو خير من ملء الارض من مثل هذا (والله

يرزق من يشاء بغير حساب) رزقاً واسعاً بغير تقدير في الدنيا للكافر
استدراجاً كما وسع على قارون وللمؤمنين ابتلاءً كما وسع على عبد الرحمن
ابن عوف وعثمان بن عفان وفي الآخرة للمؤمنين خاصة فأما استصغروا المساكين
رزقهم الله أموال قر يش وخير وقرينة والنضير وغيرهم فأغنناهم حتى
أدرك اضمف الصحابة ما لم تدركه ملوكهم فكل من استصغر غير دواستعظم
نفسه خقيق ان يملك الله ماله لمن استصغره فليفتن له فيسر لهم الله الفتوح
حتى ملكوا كنوز كسرى وقيصر فاكل بالله من الله لا غير (كان الناس
أمة واحدة) قبل وجود آدم لما نسلهم الحق وعرضهم على آدم فأمنوا
كلهم في عالم ألت بر بكم قالوا بلى فكلمة بلى جمعت الجميع على الاسلام او
اطلق على آدم أمة باعتبار ما يخرج منه حتى تحارب قابيل وهابيل فوقع
الاختلاف وكان الناس أولاد آدم إلى نوح على شريعة واحدة فتفرقوا
على نوح او كان الناس في السفينة أمة واحدة على الايمان فتفرقوا بعده
او كان الناس في زمن ابراهيم كفاراً خلاصاً فبعث الله النبيين فاختلفوا
فبعث لحكيم بين الناس فيما اختلفوا فيها فالتباغض داء قديم فالدين الحق
يتوقف على النظر فالعقل السليم لا يغلط او لم يعرض له سبب من الخارج
فالصواب بالذات والخطا بالعرض وما بالذات اقدم فالامر الخارج هو
التحاسد والتباغض والاغراض من حيث هي فلو لا الاغراض ما اخطأ
العقل بحسب الاستحقاق والزمن ايضاً فكل الناس قبل الاغراض على
الحق ثم اختلفوا بالاغراض كالبحر والحسد فله قال صلى الله عليه وسلم :

بسم الله

كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه
 ابن عباس والحسن وعطاء كان الناس على الباطل لان البعثة سببها
 الاختلاف والإلحاف واحد قرأ ابن مسعود فاختلجوا فبعث فبعث آدم
 غلب الكفر إلى زمن نوح فالحكم للجل وإن كان فيهم هابيل وشيث
 وأدريس عليهم السلام كغيرهم لكنهم قل عددهم باعتبار الكفار كما
 يقال دار الكفر وإن كان فيهم مساوون. قال القاضي أبو بكر وأبو
 مسلم كانوا متمسكين بالشرائع العقلية بالاعتراف بوجود الصانع وصفاته
 والاشتغال بخدمته وشكر نعمه والاجتناب عن القبائح العقلية كالظلم
 والكذب والعبث واحتجا بأن النبيين لفظ معرف فيفيد العموم والفاء
 تفيد التعقيب ففهم أن تلك مقدمة على الشرائع فلا تكون الاستفادة من
 العقل فاحتمل أن آدم تعبد أولاً بالأدلة العقلية ثم بعشه الله إلى أولاده أو
 اندلست شريعته ثم رجع الناس إلى الشرائع العقلية [قلت] فالحق أن
 الآية لا تفيد أنهم كلهم محقون أو مبطلون فربما يقصد بالناس أهل الكتاب
 فقط الذين آمنوا بموسى ثم اختلفوا بسبب البغى والحسد فبعث الله فيهم
 النبيين تترى أعنائاً لهم لشدة عداوتهم لأنبيائهم كداود بالزبور وعيسى
 بالإنجيل ومحمد معه الفرقان لتكون تلك الكتب حاكمة المسائل التي
 اختلفوا فيها ثم وصف النبيين بأوصاف ثلاث (فبعث الله النبيين أحفاداً
 الأنبياء كما رواد أحمد مرفوعاً في حديث عن كعب مائة ألف وأربعمائة
 وعشرون ألفاً والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر والمذكورون في القرآن

باسمه العلم الموضوع له ثمانية وعشرون نبياً آدم وادريس ونوح وهــرد
وصالح وابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف ولوط وموسى
وهارون وشعيب وزكرياء ويحيى وعيسى وداوود وسليمان والياس
واليسع وذو الكفل وأيوب ويونس ومحمد صلى الله عليه وآله وأجمعين
وسلم وعلى أممهم آمين واختلف في عزيز ولقيان وذو القرنين (مبشرين)
بالثواب لمن آمن وأطاع (ومنذرين) مخوفين بالعقاب لمن كفر وعصى
(وانزل معهم الكتاب) أي جنس الكتب مع بعضهم وأمر البعض أن
يحكم بالكتاب قبله فالتبشير يسلك به مسلك الصحة والانذار يسلك به
مسلك إزالة المرض فقدم التبشير لاحتمال أن كل نبي يسوسهم قبل نزول
الكتاب بالسياسة العقلية الفطرية الدينية المركوزة في كل مؤمن وولي
وأخرى نبي لكن أفادت الآية أنه انزل مع كل نبي كتاب فلا قاطع هنا
كمعدد الانبياء وأعيانهم فإنه لسنما مكلفين به فله لم يبين على سبيل القطع مع
(بالحق) متلبساً بالحق والعدل والصدق أمراً به (ليحكم) الله (بين الناس)
فيما اختلفوا فيه) في الحق الذي اختلفوا فيه بعد الاتفاق أو النبي أو الكتاب
والكل صحيح أو فيما اختلفوا ولم يعرفوا وجه الصواب (وما اختلف فيه
إلا الذين أوتوه) الكتاب المنزل لازالة الاختلاف فلا يختلف في الحق
إلا بعد الرسل فربما يصرف إلى اليهود ومن ضاهاهم بما لتكفير بعضهم
بعضاً أو لتحريف الالفاظ وتحريف التأويل فالتأويل الباطل تحريف
« وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة »

فعمكسوا فجعملوا ما انزل لازالة الخلاف سبباً للخلاف فآمن بعض وكفر بعض (من بعد ما جاءتهم البينات) رسخت في عقولهم الحجج الظاهرة على التوحيد فمن متعلقة باختلاف كقوالك ما جاء الا زيد يوم الجمعة (بغياً بينهم) من الكافرين حسداً وظلماً لحرصهم على الدنيا كما فعل قابيل بهابيل فما قتله لاشكال الحق عليه بل ظلماً وحسداً لا غير وهذا فعل الرؤساء ثم العامة اتباعاً فالاختلاف في الحق امر متقادم في الاسلام فربما تكون البينات الدلائل العقلية التي نصبها الله على إثبات الاصول التي لا يمكن اثباتها بالدلائل السمعية واما بعد لا فإنما يعترف العقل من الشرع فلا توجد قضية عقلية خارجة عن السمع فقول المتكلمين فهذا لا يدرك بالسمع وانما يدرك بالعقل يعنون قبل ان يشرح الله صدر العقل او ان تكلموا مع من لم يقبل السمعية فيستدل له بالعقلية المركوزة فيه ليقتنص الى حضرة استسلام عقله الى السمعية أعني انه تطوى عنه السمعية فلا تذكر له ثم ينتخب له الادلة القاطعة التي اكتسبها العقل من الشرع ثم يلمها عليه ناسباً لها للعقل السليم فإنه يصطاده لله ويحتذبه من شبكت ابليس انسلا منها بمغناطيس أنوار الادلة السمعية لأن العقل يحكم ويستبد بالادلة القاطعة فإنه محال لضعفه إلا بالله (فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه) حال كونه (من الحق) الى الحق الذي اختلفوا فيه (بأذنه) بأمره وتيسيره واراادته ولطفه ورحمته حتى ابصروا الحق بنور التوفيق من الباطل. اختلف الناس في القبلة فهدانا الله الى الحق الكعبة واختلفوا في

شهر الصيام فهدانا الله لرمضان واختلفوا في افضل الايام فهدانا الى الجمعة
واختلفوا في ابراهيم قال البعض يهودى وقال البعض نصرانى فهدانا الله
الى أنه ليس واحداً منهم «ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان
حنيفاً مسلماً» واختلفوا في عيسى وعزير فهدانا الله الى ان عيسى انما هو
عبد الله ونبي الله وعزير انما هو عبد منعم عليه مخلوق كغيره (والله يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم) وهو طريق الحق لا يضل سالكه فهو يوصل
الى كمال الدارين ويوصل الى الجنة ورؤية الله والقرب منه والرضى منه
فاما كان الايمان كالمفتاح لباب الرضى يحتاج الى أسنان وهى العمل الشاق
الذى يقتضيه التكليف والعبودية قال (أم حسبتم ان تدخلوا الجنة) خطاب
للنبي والمؤمنين من هذه الامة بعد ما ذكر اختلاف الامم على الانبياء
بعد مجئ الآيات تشجيعاً لهم على الثبات على المصابرة على مخالفة الكفرة
فإن عاقبة الامر النصر فلا ينبغي أن تحسبوا ذلك (ولما ياتكم مثل) شبه (الذين
خلوا من قبلكم) من المؤمنين من الحن فتصبروا كما صبروا فقل نزلت فى
قضية الخندق لما بلغت القلوب الحناجر وقيل لما دخلوا المدينة اشتد عليهم
الامر لقله مال فإنهم تركوا أموالهم بمكة إيثاراً لرضى الله ورسوله
وأظهرت اليهود العداوة وأسر قوم النفاق فأنزل الله هذه الآية تطميناً
لنفوسهم وأن عاقبتهم محمودة الى النصر وقيل بسبب احد فأم بمعنى بل ولما
بمعنى لم لكن تفيد انه لم يقع لكن لا بد منه زيادة على لم فلا بد لكم من
الاتلاء كما ابتلى الانبياء ومن معهم فهذا فائدة القصص فالامر الشديد

الذي لا يصبر له إلا الحازم منتظر متوقع فلا بد منه فالامر ليس بالهوينابل
 انى عرضتكم للامتحان الكبير فاثبتوا ولا تجزعوا ولا تفشلوا ولا تهنؤوا
 فإن مع الصبر النصر وإن مع العسر يسراً فلا يوصل كمال رضاي إلا بالصبر
 والثبات فالإيمان كالجهر في اليد فمن صبر بقى له وإلا رماء كالادوية مرة
 لكن عاقبتها الغافية المستمرة فلا تظنوا أنكم تكثفون بالإيمان فقط من غير
 سلوك طرق التكليف على يد نبيي فلا بد من العمل فهو الذي يصدق
 الإيمان فالتكليف انما هو ابتلاء للإيمان فمن صبر فإن الله مع الصابرين فاصبروا
 على عبادتي في جميع ما تعبدتكم به من الجهاد وأذى الكفار واحتمال مشقة
 الفقر والفاقة ومكابدة الضر والبؤس ومقاسات الأهوال في الجهاد كما نال
 ذلك من قبلكم (مستهم البأساء والضراء) شدة الفقر والمرض والجزع
 (وزلزلوا) ازعجوا إزعاجاً شديداً بما أصابهم من الشدائد (حتى يقول
 الرسول) الذي هو أعلم الناس بالله وأكملهم صبراً و يقيناً واعرفهم بما
 يختبر به الحبيب حبيبه من انواع التعصيرات كامتحانات الأبريز بالنار
 ليزيد صفائه لا غير وإنما امتحنه بالنار ليكمل نصوعه وصفائه فإن
 للعارفين صدمات يعرفون من الله ما لا يعرفه غيرهم كما ابتلى إبراهيم بالنار
 و كما ابتلى موسى بالسحرة وفرعون وابتلى محمداً بقريش (والذين آمنوا)
 من المهاجرين والانصار المقتفين آثاره المستضيئين بأنوار إلهية فالامر
 حتى أشفق الرسول والمؤمنون الاقوياء على الضعفاء فجاروا الضعفاء على
 سننهم مظهرين الجزع معهم والتحسر تسكياً لما دهمهم من صواعق البلاء

كالوالدة إذا توجعت فإن الفحل يظهر التوجع والمريض يظهر الصحيح
الجزع معه وإن كان من الأقوياء المطمئنين بربهم لكن يظهر الاشتقاق
إخاء لا غير وإزالة لما به إذا علم أن الصحيح أشفق عليه فتكمل محبته له
(متى نصر الله) في أي وقت فلا ندري أي وقت يتفضل الله علينا بالنصر
فلتصبروا فإن عادة الله مع أحبائه ألا ينصرهم ولا يفرج عليهم حتى يختبرهم
وياخذ القوي بالضعيف حتى يصبروا بأنفسهم وحتى يعيّل صبرهم فإذا تم
الصبر أفاض عليهم الفرج ليدركوا بالصبر ما لا يدركونه بالعمل فإن
النعم لا ثواب لها وإنما الثواب على الشكر فالبلايا لا ثواب لها وإنما
الثواب للصبر وهو تعليم لامته ولضعفاء المؤمنين بأن الله انفرد بعلمه
وبملكه وأنه فعال لما يريد فلا ينبغي لأحد أياً كان أن يخرج تحت رجاء
سيده وخوفه فإنه غني عن العالمين لا أن النبي يحزع ويقنط من رحمة
الله بل إنما هو استعلام لربه وتعليم لامته بأنهم نبي ليس له شيء
فالأمر كله لله وإنما يرجو فضل ربه لأنه يكون ما يريد قطعاً
تريد وإريد ولا يكون إلا ما أريد . فاعلق به تمامه فمن رفع يقول
كانت حتى عنده حرف ابتداء إشارة إلى الحالة الراهنة وتصويراً لحالتهم
حين زالت نفوسهم واضطربت أمواج بحر أحوالهم إلى توجههم إلى
ربهم طالبين منه تعجيل الفرج ومن نصب ختى حرف نصب وجر
فأما أقبلوا على ربهم بالدعاء والتضرع تفضل بالجواب فإن الدعاء شريعة
وهي سجن الحكمة « قل اعوذ برب الفلق » إشارة إليه وإن الإنسان

إذا كابد الصبر و أظهر القوة صار كصبي سكت فلا تحمله امه حتى
يبكي غالباً فبكاء الصبيان اشارة اليه . لما صبر ايوب ولم يظهر الشريعة
بغرقه في بحر الحقيقة حيث انفتحت عنده الاسباب والوسائط بقي مع صبره
فأما حرك الشريعة « رب إني مسني الضر » اجيب فالعارف يعلم من
الشريعة الى الاسباب إلى قعر الحقيقة الاستسلام والصبر وبرد الرضى ثم
منه إلى الشريعة الام الاصل فإذا عيّل الصبر وتم رجوع إلى الاضطراب
الكلي إلى ربه فيحرك الاسباب الشرعية من الدعاء متضرعاً وغيره من
كل ما ادلاه ربنا كالحبل لنعلق به فالحقيقة كمن ادلى له الله في بحر الحبل
ليتسبب به الى الطلوع بقوة المدلي فنزع يده وقوته من الحبل واطمان
بالبر راضياً بفعل ربه فيه فإنه يترك ولا يتعرض له وهو من اهل الحق
الرضى والسكون بفعل ربه لكنه فات له التعاق بالحبل الذي ادلاه ربه
فلا شك انه عارف بربه وانه نزع يده من حبل الشريعة فلا يرفع غالباً
إلا بالحبل و كمن جاع ونزع يده من حبل الاسباب تعويلاً على فعل المسبب
فهو تعلق بحقيقة لكن بلا ام فلا بد له من الاكل ليبقى نظامه بين يدي ربه
والاقتل نفسه بصولة الحقيقة فما ادلى ابراهيم في النار إلا بعد فنائه في بحر
رضا الله ورضاه عن ربه مصطلياً في بحر الحقيقة فلو حرك سبب الشريعة
من الدعاء وإظهار الجزع إلى ربه لا لغيره لربما خلاصه الله لكن أفناده الله
حينه عن غيره حتى يرمى بها فأنسه الله بالنار فبعد تحريك الاسباب
الشرعية أخرجه بسببها فلا مغمز في متي نصر الله لانه لم يقله تسخيلاً

بل استعلاماً وتعلماً لغيره وتحريكاً وسائط الله وشريعته (ألا إن نصر الله
 قريب) متوقف على الاسباب الشرعية من التضرع يارب متى نصر الله
 تمنيناً منك وعليك وطلبنا بالقوى الظاهرة والباطنة والسنة العبودية ان
 تبين لنا وقت نصرك لدينك فأجاب بأن نصره تعالى ممتزج بقوة أعمالهم
 وإيمانهم محفوفاً بالكرامات والبلايا وكما التضرع إلى الله بالاقبال الكلي
 إلى الله والادبار الكلي عن غيره والتمسك بالحبل المتين المدلى لكم وهو
 الاسباب فإن الاسباب شرائع من قبلكم وطرائق الاصفياء فأكثر الناس
 دعاءً لربه محمد صلى الله عليه وسلم ولذلك قال متى نصر الله . حفت الجنة
 بالمكاره وحفت النار بالشهوات . وفي رواية حجبت أي جعلت المكاره
 حجاباً دون الجنة فمن خرقة دخلها والشهوات حجاباً دون النار فمن
 اقتحمها دخلها فالصحابة بمكة نالهم أمر عظيم من اذى المشركين فادوا
 اذنوا في الجهاد زاد بلاؤهم بالجرافات والقتل والقتال مع قلة ظهر وخيل
 ومال فعزاهم الله تعالى بأن نصره قريب فإن المطلوب تمحيضهم وتعليمهم
 وتخليصهم وتأديبهم بأنواع السلوك ليعرف بعداً أن العزلة لله وللرسول
 وليعرف الرسول انه ايده بنصره وبالمؤمنين وأن المؤمنين نصرهم الله
 برسوله وبنصره وتأييده لا بالقوة والكثرة فالجهاد بلائاً ليكون سنة
 وتعريفاً لمن جاء بعدهم إلى قيام الساعة فهم المستنون المهتمدون المتبعون
 في الصبر والدعاء والتضرع وعدم نزع اليد من الشريعة . قال خباب بن
 الأبرت شكرونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بر دابة

والبطالة بترك الجهاد وغيره مما يلائم الطبع كجميع ما نهيتهم عنه فإن
 النفس لا تحب من ينهأها ويحكم عليها لحبها دائماً العلو والاستكبار ولا تحب
 ان تمنع من شيء وان حقيراً فلو اعطيت الدنيا بتمامها ومنعت اكل جعل
 واحد لاحبت ان تاكله ولا يظهر لها جميع ما ابيع لها فإنها مسجونة عن
 الجعل مثلاً كما طلب بنو اسرائيل القثاء والفوم فتلك عادة خدام النفوس
 وتباع الهوى لكن النفس ان اطلقت على الذات واما ان اطلقت على الطبيعة
 فلا فإن عبادتها استحلاء الحلو واستمرار المر واستحسان الحسن فالمكلف
 هو الانسان لا الطبيعة. فعسى ان تكرر هوا شيئاً في الحال وفيه منفعة
 جليلة فله حسن شرب الدواء المر في الحال لما يؤول اليه من الشفاء وحسن
 تحمل الاخطار في الاسفار لطلب العلم والتجارات

العلم اوله من مذاقته ❀ لكن آخزه احلى من العسل

فالجهاد وان كان فيه اتلاف الاموال والارواح لكن فيه تسلط على
 ايمان المؤمنين واموالهم ومحارمهم واستباحة بيضة الاسلام واستيصالهم
 عن آخرهم وفوائده كثيرة كالغنائم والفرح باستعلاء اهل الاسلام على
 المشركين والشباب على الدين والثواب عليه وترغيب الناس في الاسلام
 واعلاء كلمة الله وتوطين النفس للفراق عن دار البلاء والانقطاع عن عالم
 الحس فمعنى رجاء عيسى راجع الى المكلف وان كان المرجو حاله معلوماً
 لله (والله يعلم وانتم لا تعلمون) ما هو خير لكم بخلاف علمكم فبادروا الى
 ما يامركم به فإن حياة القلوب مرت النفوس وحياة النفوس موت القلوب

(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش بن عمة في جمادى الآخرة قبل قتال بدر بشهرين على رأس سبعة عشر شهراً من الهجرة ليرصد غير قريش فيهم عمر وابن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه فقتلوه وأسروا اثنين واستاقوا العير وفيها تجارة الطائف غيرة رجب وهم يظنون جمادى الآخرة فعمرت قريش المساهين باستحلاله الأشهر الحرم قالوا لهم يامعشر الصبابة استحللتم الشهر الحرام وقتلتم فيه فشق ذلك على أصحاب السرية فقالوا لا نبرح حتى تنزل توبتنا ونزل النبي صلى الله عليه وسلم العير والأسارى سأل أصحاب السرية يا رسول الله قتلنا ابن الحضرمي ثم أمسينا فنظرنا إلى هلال رجب فلاندرى في جمادى أصبناه أم في رجب فنزلت الآية لكن نسخت بعد بقوله «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» وعن ابن عباس لما نزلت الآية أخذ رسول الله الغنيمة وهي أول غنيمته في الإسلام خمس رسول الله الغنيمة وهو أول غنيمة خست وقيل السائل هم الكفار فالجمهور على حرمة القتال في أشهر الحرم بهذه الآية . عطاه لا يحل ابتداءً فالآية عنده غير منسوخة [قلت] لا حيث وجدتموهم إنما يقتضي الحرم وغيره فانظروا حيث في أي مكان إلا على لغة قليلة تطاق على الزمان ولا يحل عليه القتال في أشهر الحرم كما لا يحل في الحرم للآية عنده . روى جابر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو في أشهر الحرم إلا أن يدفع عن نفسه . سئل سعيد بن المسيب هل يصالح المسلمون أن يقتلوا الكفار في أشهر الحرم قال نعم .

قال ابو عبيد والناس في الثفور اليوم جميعاً على هذا القول يرون الغزو
 مباحاً في أشهر الحرم كلها ولم أر احداً من علماء الشام والعراق ينكره
 عليهم كاهل الحجاز وحجتهم « فاقتاوا المشركين حيث وجدتموهم » (قل
 قتال فيه كبير) إثم عظيم عند الله فقتال مبتدئ سوغ الابتداء بالذكورة
 كونه موصوفاً بفيه قتال كائن فيه كبير (وصد) منع مبتدئ (عن) سبيل
 الاسلام (وكفر به) بالله (و) عن (المسجد الحرام) فلم يقدح العطف بكفر
 على قتال لا شراك صد والكفر عن منع المساهين دخول المسجد الحرام
 (وإخراج أهله) أهل المسجد النبي والمؤمنون (منه) من المسجد الحرام
 فإنهم عماره لا المشركون وسيصرون أهله في العاقبة فقام أهل مكة
 من المشركين عارض (أكبر) من القتل لكم فيه فإما نزلت هذه الآية كتب
 عبد الله بن انيس الي مومني مكة إذا عيركم المشركون بالقتال ~~في~~
 شهر الحرام فعيروهم بالكفر وإخراج رسول صلى الله عليه وسلم
 والمومنين من مكة ومنع المساهين من البيت (ولا يزالون) الكفار
 (يقاتلونكم) ايها المومنون (حتى يردوكم عن دينكم) الى الكفر وهو اخبار
 عن دوام عداوة الكافرين كي يصرفوكم عن دينكم الحق الى دينهم
 الباطل (إن استطاعوا) وفيه استبعاد لطاعتهم كقول الرجل لعدوه إن
 ظفرت بي فلا ترحمني ولا تبق علي وهو واثق بأنه لا يصله وفيه تطيب
 لقلوب المومنين (ومن يرتدد) بالادغام والفك (منكم عن دينه) بإضلالهم
 وإشراعه (فإن الله يجمعهم) بالضم (في آفة عظمى) والآفة العظمى

بها ولا ثواب الشافعي إن رجع إلى الإسلام وتاب لم يحبط عمله بدليل
تقييده بالموت على الكفر. أبو حنيفة حبط عمله مطاعاً لقوله تعالى «ومن
يكفر بالآيمان فقد حبط عمله، ولو اشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون
فلا يعتبر إلا الخاتمة فمن ختم بالكفر فكانه لم يؤمن لحظة ومن ختم بالآيمان
فكانه لم يكفر لحظة فإن صلى في الوقت وارتد ثم رجع في وقت الصلاة
الشافعي لا يعيدها. أبو حنيفة بطلت ويصلها بعد العود كالخروج وغيره
أما في الدنيا فيقتل إن ظفر به ويقتل حتى يظفر به ولا موالاة له بين
المسلمين وبينه ولا نصراً ولا ثناءً حسناً وتبين زوجته عنه ويحرم الميراث
وأما في الآخرة فيكفيه (فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) فالردة
اغلظ أنواع الكفر حكماً وإنها تارة تحصل بالقول كجحد مجمع عليه
وكسب نبي من الأنبياء وتكون بالفعل كالاستهزاء صريحاً بالدين
كالسجود للشمس والضم والقاء المصحف في القاذورات واعتقاد وجوب
ما ليس بواجب في الدين فشرط صحتها التكليف باعتبار العقاب فيعتبر
إسلام الصبي وكفره لكن لا يعاقب بأجراء حكم المرتد إلا بعد بلوغه فإن
إسلام صبي ومات فيحكم عليه بجميع أحكام الإسلام وإن ارتد ومات
تجرى عليه أحكام الكفر فلا يصل عليه ولا يورث فالذي يحبط هو
ثواب الآيمان ونتائجه لا العمل نفسه فإن العمل كما توجد تقضى وتزول
لأنها أعراض واعداد المعدوم محال بناءً على أن العرض لا يبقى زمنين
والراجح خلافه كما حققه السنوسي وعليه فحبط عمله أنه أتى بعمل فيه

مضرته لا منفعته فلم يعتد بها شرعاً فالكفر يبطل ما قبله من الخير والاسلام
يجبر ويصلح ما قبله فإذا اسلم صار الكفر وعمله حسنات « او لئلا
يمد الله سيئاتهم حسنات » وعليه قال الشافعي لا يعيد العبادة ولا يقضي
فإن الاحباط الذي كان بالكفر انقلب حسنات فالحسنة لا تحبط فرجعت
له الاعمال صالحات وقال ابو حنيفة فالعمل المتقدم لا عبرة له به فيؤدى
امكن بوقته (واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) كذاب سائر الكفرة
فلا بد لله من من العمل الصالح ومن الصون عما يبطله وسبب الارتداد
عدم اليقين والا فكيف يحوم الشيطان حوم الموحّد الحقيقي [وشركاء فقد
تخلص من البرازخ والقيود ووصل الى الرب المعبود فالعمل الصالح هو
ما اريد به وجه الله فإن غيره فاسد لا ينفع صاحبه أصلاً وأصل العمل
التوحيد فإنه اس الكل فله لا يوزن قال عليه الصلاة والسلام إن كل
حسنة تعملها توزن يوم القيامة إلا شهادة أن لا اله الا الله فإنها لو وضعت
في ميزان من قالها صادقاً ووضعت السماوات والارضون السبع وما فيهن
كان لا اله الا الله ارجح من ذلك . فجميع الاعمال الصالحات تزيد في نور
الايمان فالعلم بالله افضل الاعمال فقل نه صلى الله عليه وسلم شيء الاعمال
افضل قال العلم بالله قالوا سألنا عن العمل فأجبت بالعلم قال ان قليل العمل
ينفع مع العلم وان كثير العمل لا ينفع مع الجهل اقلت | وانما يحصل
بتصفية الباطن مع صيقل التوحيد وانواع الاذكار « وما يعقلها إلا العالمون
بدا الاسلام غريباً وسيعود غريباً فهو الاسلام الكمال وصاحبه لا يرتد

أبداً بدا في ذات خديجة ومثل أبي بكر ممن علم الله إيمانهم فلا يشكرون ولا يتشككون فوجه غربته أنه لا يوجد له أنيس إلا الحق سبحانه وتعالى وما جاء به الشارع فلا يكمل إيمان أحد حتى اقتصر هو وأدو حبه على ما أنزله الله من الوحي الجلي والخيافي « فاتبعوني يحبيبكم الله » وسيعود غريباً حيث آمن الناس بالرسول وهو في قبره ولم يشاهدوا طلعة وجهه الكريم ولم يشاهدوا سحائب خلفائه فيتمنون أن أو رأوا بما يملكون ولو مناماً على وجه الطيف فضلاً عن الحقيقة في كمال التيقظ [قات] وقد رجع والله الحمد على وجودهم بكثرة فالغربة هنا عدم النظر لكثرة من لا يناسبهم في أهل جيلهم فالحكم للجل كثرة عدد وباعتبار قوة الإيمان فالحكم للجل وهو للغرباء فإن غريباً لو وزن إيمانه بمن دونه ممن ليس غريباً ما وزن شعرة واحدة منه كغربة أبي بكر في وسط خيار الصحابة فلو وزن إيمان الصحابة ~~جميعاً~~ لرجحهم أبو بكر بشيء وقر في صدره فإنه ملامتي وقد كثر ورثته في هذه الأمة فهم الغرباء فيها فهم لا يتميزون عن غيرهم بأنواع العبادة بل اقتصر وا ظاهراً على الفرائض والرواتب مع استباقهم لكل خير وهم يتصرفون في الأكران كالخضر مع بنائهم من الله في جملة عموم الناس فهم أشرف الأولياء فقلوبهم مع الله وأجسادهم مع الخلق عمومًا وخصوصاً فلا يدعون دعوى ولا ينتسبون للولاية ولا يدعون شرف ربتهم على ذرات واحدة ممن خلقه الله ولا يطالبون رتبة أحد ولا يمتقدون أن فيهم خاصية وقوة نافعة للخلق بل يظنون أنهم تحت مشيئة سيدهم فعزهم

هو المشيئة والانتساب الى الله والاضافة اليه فأسكنهم دار الايمان فلايمان
وكرمهم والعمل ديدنهم والعلم جباههم والاستسلام قواهم فهم كـشـيرون
من هذه الامة لكن قل من يعرفهم لستر الله مراتبهم فلا تفهم من الغربة
قلة الاسلام . من قال هلك الناس فهو اهلكهم . فطوبى لشجرة الايمان
وتنائجها بأثمها للغرباء بدئت الغربة بخديجة وستختم بالصيني الذي هو
آخر الغرباء الذين لا نظير لهم في الكون فالغرباء جمع كثرة فلايمان مستمر
لا يرتد احد سخطه لهذا الدين أبداً بعد ان صبغ به الله به فالكريم اذا
اعطي كسرة للمسكين يستحي ان ينزعها منه فكيف ينزع الله الايمان
الذي تفضل به المؤمن وهو الغني الحميد الكريم فلا يتصور عقلا ولا شرعاً
فان الحقائق لا تتبدل فمن ارتد ولم يرجع دل على انه غير داخل في
حقيقة الايمان بل في ظاهر الامر فمن طرد منه ما يؤمن الردة ثم رجع لم
يكفر حقيقة وإنما في ظاهر الامر فله لا تبطل صحبته ولا عمله ولا يعيد
صلاة صلاها في وقتها ورجع في وقتها فإنه لم يكن في علم الله كافراً فراضي
الله عن الامام الشافعي ما اغوصه على العرائس في مخدراتها فكيف لا وهو
قرشي فلا يضاهي علم قرشي فالخلافة من قریش في كل شيء فالمرأة القرشية
تفضل عشرة وهن خير من ركب المطايا فإياها ظن سرية عبد الله بن
جحش أنهم ساءوا من الاثم فلا يحصل لهم اجر انزل الله ان الذين آمنوا
ثبتوا على ايمانهم (والذين هاجروا فارقوا محليهم وأهليهم وجاهدوا)
أفرعوا وسمعهم في محاربة العدو (في سبيل الله العلاء لله) واثابهم

بما لهم من مبادئ الفوز (رحمة الله) ثوابه ولا يحبط أعمالهم كالأعمال المرتدين
فأثبت لهم الرجاء إعلالاً أن العمل قد علم بالله أنه لا يرجب ثواباً لذاته
بل بطريق التفضل من الله لا لأن في فوزهم اشتباهاً وإنما العبرة بالخواتم
فلم يقطع أهل السرية بالثواب وإنما رجوا فضل ربهم فله أجابهم بالرجاء
بالإدانة عليه دائماً أبداً فالرجاء والخوف جناحاً للإيمان فالرجاء طاب الأمر
المحبوب مع الشروع في عمله وإلا فهو أمنية منبى عنها فالخوف خوفان
خوف العامة على النفس كخوف الحمير من العصي والثاني الخوف من مقام
الله وهو للقرين وهو أن تعلم أنه أوجدك مع استغنائه عنك فلا مناسبة
بينك وبينه فتعتمد عليها إلا سبب الأفضال الذي أوجدك عليه وبه يثيب
ويبعث ويميت ويرحم فاعلمه (والله غفور رحيم) بانجزال الثواب والأجر
فالأصحابية خيار الأمة أو بعد جعلهم الله من أهل الرجاء فمن رجا طاب
ومن خاف هرب إلى الله. مات الحجاج بمدينة التي بناها واسط سنة
خمس وتسعين فلما دفن وقف رجل على قبره فقال اللهم لا تحر مناشفة
الحجاج فقام رجل على قبره من أهل العراق وحانف بالطلاق أن الحجاج
من أهل النار فاستفتى طائفة وساء فقال يغفر الله لمن يشاء لا اظنهم الا طاعت
باعتبار أنه لا يعلم الغيب الا الله فوقع في شك كأن قال طلقت إن شاء الله
واستفتى الحسن البصري فقال ارجع زوجك اعتبار الظاهر الحال فهو
اللعو بمن غالب على ظنه شيء خلف فتبين خلافه فإنه لا يحسن لاعتماده
على ظن قوي فأياك أيها المؤمن المشفق على نفسه أن تتجهس على الله في

حكمه على عبده فإنه « غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ، اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله » فلا هجرة الا بعد الايمان ولا جهاد الهوى الا بعد هجران الشهوات فمن وصله حق له الرجاء من رحمته فلهجرة صورية لا هجرة بعد الفتح ومعنوية ونهى تيسير مراتب النفس على مراتب الدين لفتح كعبة القلب الذي طلب منه ان يتقلب بين كفتي الشريعة والطريقة اللتين تتولد منهما نتيجة الحقائق فهما كالمرآت لها وكالمقدمات لها وتخليصها من أصنام الشرك والهوى فيجرب حكمها الى يوم القيامة كالجهاد انقسم الى اصغر واكبر فغاية الاصغر اصلاح الظاهر وغاية الاكبر اصلاح الباطن وهو اصعب وأقوى فالاصغر مشيراً الى غاية الاصغر ايضاً الجنة والاكبر مشاهدة الحق والجمال المطلق فغاية الاول الشهادة والثاني الصديقية فالصديق اعلى من الشهيد « فاولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء » فقدم الصديق على الشهيد فإذا وصل الى مقام صلاح النفس بالجهاد الاكبر رحم العباد فلا يبقى لهم الضرر فلا يصالح الاسم الاعظم إلا لمن يرحم عبده الله بحيث لا يضر بهمته ولا بدعوته ولا بشكايته الى الله احداً لان العبادة على قسمين تعظيم امر الله والشفقة على عباده فقلة الكلام ابغى في اصلاح النفس والمقنة من الحلال انفع للطبيعة وشفاء القلب (يستلوناك عن الحجر والميسر) قال ابن عباس ما سأل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير المؤمنين الا عن ثلاث عشرة مسألة كلها في الغناء عن الحجر والميسر

والحرمة والاثم والطاعة عوارض افعال المكلفين ولا إثم في ذوات الاشياء
وأعيانها كبيع وشراء فيها من كل ما يعرض لها فالخمر مصدر خمره ستره
سمي بها كل ما غلى واشتد وقذف بالزبد لتغطيتها العقل والتمييز فكانها
نفس الستر كما سميت سكرًا لأنها تسكرها وتحجزها فاليسر من يسره
إذا قمره وغلبه فيه من اليسر فإنه اخذ مالا بيسر ومن اليسار فإنه سلب له
يساره ودخل فيه انواع القمار والشطرنج وغيرهما حتى لعب الصبيان بالجوز
والكعك فلها نزل بمكة «ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منها
سكرًا ورزقًا حسنًا» شربوها فإنها حلال عليهم ثم ان عمر ومعاذًا في نفر
قالا افتنا يا رسول الله في الخمر فإنها مذهبة للعقل فنزلت هذه الآية فشربها
قوم وتركها آخرون ثم صنع عبد الرحمان بن عوف طعامًا للصحابه فشربوا
عنده خمرًا فسكروا فحضرت صلاة المغرب فقدموا بعضهم ليصلي بهم
فقرأ قل يا أيها الكافرون اعبدوا ما تعبدون بحذف لا الى آخر السورة فأنزل
الله يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
فحرم السكر في اوقات الصلاة فتركها قوم فقالوا لا خير في شيء يحول
بيننا وبين الصلاة وتركها قوم في اوقات الصلاة وشربوها في غيرها
فيشرب بعد صلاة العشاء فيصبح وقد زال عنه السكر وبعد صلاة الصبح
فيصبحوا وقت الظهر ثم صنع عتبان بن مالك طعاماً ودعى اليه الناس
وفيههم سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه فأكلوا رأس بعير مشوي وشربوا
عليه الخمر فسكروا وافتخروا وتناشدوا الاشعار فأنشد سعد قصيدة

فيها هجاء الانصار وفخر لقومه فأخذ احد لحي وجل وضرب به رأس سعد
 فشجه موضحة فمضى سعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكى له
 الانصاري فقال عمر اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً فنزل إنما الخمر والميسر
 الى فهل انتم منتهون فقال عمر اتهمنا ياربنا فالتحریم على هذا الترتيب
 لطف الله بعباده فإنهم كانوا غرقى في بحر حبها فلو منعهم دفعة واحدة لشق
 عليهم (قل فيهما إثم كبير) فالخمر تزيل العقل الذى يدور عليه الدين
 والميسر يزيل المال وما يحصل من كلام الفحش والمقاطعة والمخاصمة والمشامة
 (واتمهما اكبر من نفعهما) الشافعي كل مسكر خمر فيخصص أبو حنيفة اسم
 الخمر حقيقة بما عصر من العنب فقط دون الزبيب والتمر وغيره وسمى
 المسكر من غيره خمرًا مجازاً لا حقيقة فلذا عنده من استحلال الخمر حقيقة
 كفر ومن استحلال ما الحق بها من كل مسكر لا ياحقه فسوق فضلاً عن
 الكفر واستدل على ذلك بأحاديث ومفاهيم لا تفيد ما رامه وفي
 القاموس الخمر ما اسكر من عصير العنب او عام كالخمر وقد يذكر
 والعموم اصح لانها حرمت وما بالمدينة من خمر عنب وما كان شرابهم
 الا البسر والتمر وحميت خمرًا لانها تخمر العقل وتستركه باختلاف الفقهاء
 في حدها قال سفيان وابو حنيفة واهل الرأي الخمر ما اعتصر من العنب
 والنخلة فيغلى بطبعه دون عمل النار وما سوى ذلك ليس بخمر وقال
 مالك والشافعي واحمد واهل الاثر إن الخمر كل شراب مسكر عصاراً
 أو نقيماً مطبوخاً أو نبيئاً قال الزجاج القياس ان ما عمل عمل الخمر يقال

له خمر وان يكون في التحريم بمنزلة روى ابو داود عن عمر انه قال
 نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة عنب وتمر وعسل وحنطة
 وشعير فهو يدل عندهم انه حقيقة فيما خمر وخالط العقل وستره ومنه
 خمار المرأة قال النعمان بن بشير قال صلى الله عليه وسلم: إن من العنب خمرًا
 وإن من التمر خمرًا وإن من العسل خمرًا وإن من البر خمرًا وإن من الشعير
 خمرًا. قال الخطابي وإنما هذه خصوصاً لكونها معهودة وقت التحريم فكل
 ما في معناها من ذرة أو سلت أو عصارة شجر كذلك حرم بالنص لا
 القياس. عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كل
 مسكر خمر وكل خمر حرام يعني كل مسكر خمر لغة وشرعاً فيكون
 حقيقة لغوية أو شرعية كالصلاة وإن منع فلا اقل ان يكون كالخمر في
 الحرمة قالت عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البتخ وهو شراب
 من العسل فقال: كل شراب مسكر فهو حرام قالت أم سلمة نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتّر فالمفتّر شراب يورث الفتور
 والخدر في الاعضاء وإنما وردت آيتان بلفظ الخمر فقط والباقي باللفظ صفة
 الاسكار كـ «لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى» فاخذ منها ان الحرام هو
 المسكر. قال عمر ومعاذ: الخمر مذهبة للعقل «انما يريد الشيطان أن
 يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن
 الصلاة» فهذه على صفات الاسكار فحجة أبي حنيفة «تتخذون منه سكرًا
 ورزقًا حسنًا» في مقام الامتنان فوجب ان يكون حلالاً فالنبيذ سكر

ورزق حسن ولما في الصحيحين قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ألا اسقيك نبذاً ألا اسقيك نبذاً قال بلى فيخرج يسمى فجاء بقدر فيه نبيد
 فشرف [قلت] فتبين أن الخلاف بين الحنفية وغيرهم إنما هو في تسمية
 كل ما أسكر من مائر الأنواع خمرأ حقيقة أو مجازاً فقصر الحنفية اسم
 اسم الخمر على ما اتخذ من العنب النبي إذا اشتد بنفسه وأطرب وغيب
 العقل مع نشوة وطرب فحملوا عليه قياساً كل مسكر فأطلقوا عليه الخمر
 مجازاً وأطلق غيرهم لفظ الخمر على كل ما قامت فيه صفة الخمر من كل
 نوع حقيقة لغوية وشرعية وأما غير المسكر من شراب كخل من عنب
 وغيره فلا يسمى خمرأ بل « سكرأ ورزقاً حسناً » اتفاقاً والسكر بفتح
 السين والكاف الخمر المعتصر من العنب كما رواه الأثبات فقصد الحنفية
 أن المحرم السكر بالضم لا نفس السكر بالفتح فحكموا بطهارته وبجواز
 القدر الذي لا يسكر والمشهور نجسه كالبول فحرم قايلاه وكثيره بيد أن
 قامت فيه صفة الاسكار لا قبله فالعلة تدور على الاسكار فأية الامتنان بالسكر
 بمكة قبل النسخ ثم نسخت في المدينة وأنكر أهل اللغة إطلاق السكر
 على الطعام مطلقاً بأن تفسر الآية يتخذون منها طعاماً حسناً كزبيب
 وتمر . رجال أصابه الصبر فتمعوا له الخمر فقال له صلى الله عليه وسلم : إن الأ
 لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم . سئل رسول الله عن الفبيراء فقال لا
 خير فيها ونهى عنها وهي السكركة بضم السين والكاف خمر يتخذ من
 الهرة قال الجوهري وهي ثمرة الحبس فكل مسكر حرم بنفسه قل أي

أو كثر قال صلى الله عليه وسلم: ما أسكر كثيره فقليله حرام. قالت عائشة
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: كل مسكر حرام وما أسكر منه
الفرق قدر الكيف منه حرام فالفرق فيه ستة عشر رطلاً وفيه أبين البيان أن
الحرمة شاملة لجميع اجزاء الشراب. سأل رجل ابن عباس عن العصير فقال
أشربه ما كان طرياً قال إني أطبخته وفي يدي منه شيء قال أكنت شاربه
قبل أن تطبخه قال لا قال إن النار لا تحل شيئاً قد حرم. أبو حنيفة المطبوخ
من عصير العنب إن ذهب أقل ثلثيه حرم لكن لا حيد على شاربه إلا أن
أسكر وإن ذهب ثلثاه فهو حلال إلا القدر المسكر خرام ويتعلق به
الحديث كتاب عمر فأتطبخوا شرابكم حتى يذهب منه نصيب الشيطان فإن
له إثنين ولكم واحداً وإذا اشتد نقيع التمر والزبيب حرم لكن لا حيد
حتى يسكر فإذا طبخ فهو حلال إلا القدر المسكر فيحيد فلا يعتبر في
النقيع ذهاب الثلثين ونبيذ الخنطة والشعير والعسل وغيرهما حلال نبيذاً
أو مطبوخاً ما لم يسكر فالسكران الذي يحيد عند الشافعي الذي اختلط
كلامه المنظوم وانكشف سرده المكتوم وقيل الذي لا يفرق بين السماء والأرض
وقيل الذي يتأيل في مشيه ويهذي في كلامه والأقرب الرجوع إلى العادة
فلم يدل الخطاب عن وجه السؤال إلا من الجواب فإنه يفيد أنهم سألوه عن
استعماله وتعاطيه خلاً أو تحريماً فوجه اشتمال الآية على التحريم أن الإثم
حرام «قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم» فصير
الله الإثم لازماً للخمر فازمها الإثم على جميع المتقاضي من شرب ومن

أنواع الانتفاع والاستعمال وصرح بأن الاثم اللازم لها أكبر من نفعها المتوهم فيها قبل التحريم وأما بعده فلا نفع البتة إلا في كإساعة غصته وليست من قبيل التداوي بل من الرخص فلم يقنع كبار الصحابة بهذا التحريم طلباً لما هو أنص منه ثقة واطمئناناً فلم تحرم في سائر الشرائع فإن كثيراً من النقص في الأديان تممه القرآن : بعثت لأتمم مكارم الأخلاق . فأني خلق حسن لشارب الخمر وأيضاً إنما تختلف الشرائع باختلاف الأزمان والأشخاص . قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم إن الله شكر لجعفر الطيار أربع خصال في جاهلية وإسلام فسأل الرسول صلى الله عليه وسلم جعفرأ فقال لولا أن الله أطلعك عليها لما أخبرت بها : ما شربت الخمر قط فإني رأيتها تزيل العقل ونحن إلى العقل أحوج من إزالته ، وما عبدت صنم قط فإنه لا يضر ولا ينفع ، وما زينت قط غيرة على أهلي ، وما كذبت قط لاني رأيت دناءة [قلت] فلو كان العقل يشتري ما كان شيء يشتري أولى منه فإنه أنفس الأشياء وانفعها فالعجب أن يشتري الحق بماله فيقي في جيبه ويلعب ببوله وغائطه وتلحس الكلاب فيه وتبول عليه الكلاب وهو يقول بارك الله فيك من منديل وماء حار ويستاح في ذيله فالله نحمده ونشكره حيث كره لنا الكفر والفسوق والعصيان . قال علي كرم الله وجهه لو سقطت قطرة خمر في بئر وبني بمائه صومعة ما أذنت فيها ولو وقعت في بحر ثم جف فنبت فيه الكلال لم أرعس . ابن عمر لو ادخات إسماعيل في المصباحي فهو أهدى الإيمان والحق حقا فلا ينبغي أن يترك

في باله شرب الخمر فضلاً ان يشربها وينقطع عن شاربها فإنه إذا خالط
 شارب الخمر يخاف عليه ان يصيبه من عثارة . قل بعض الصحابة من
 زوج ابنته لشارب الخمر فكانما ساقها الى الزنى فإنه يقع منه طلاق ولا
 يشعر [قلت] ومن تزوج بنته او اخته او امه كمن تزوج زانية فإنه لا يوثق
 على امه وبنته واخته فضلاً عن جارتها فإنه لا عقل له في حال السكر
 حمار و كلب انتفت عنه حرمة العقلاء فلا ينبغي لولي ان يزوج كريته
 من شارب وحلاف و آكل حرام ومن كل من يتعاطى المنكرات
 الموبقات . فإن تخلل خمر او خلل بمساج حل لان العلة منتفية بكائفاء ماء
 حار فيه او المالح او الحبز ولا يكره تخليها . وفي الحديث خير خلكم
 خل خمركم والله المستعان وفيما بينته شفاء للمستيقنين والله احكم فاليسر من
 من التجزية والاقسام يسر والشيء قسموه فالجزور نفسه يسمى ميسراً
 والياسر جزراً أو يقال للقامر ياسر بسنيه لانه يحزى لحم الجزور فالياسر الواجب
 بسبب القدح وأما صفة الميسر أنهم كان لهم عشرة أقداح وهي الازلام
 والاقلام اسامها القذ والتوأم والرقيب والحاس والنفاس والمسيل والمعل
 والمنبح والسفيح والوعد لكل واحد منهم نصيب معلوم من جزور
 يحزونها عشرة اجزاء وقيل ثمانية وعشرين لانصيب لثلاثة وهي المنبح
 والسفيح والوعد وللقذ سهم وللتوأم سهمان وللرقيب ثلاثة وللحاس
 اربعة وللنفاس خمسة وللمسيل ستة والمعل سبعة يجمعونها في الربابة وهي
 خريطة ويضعونها في يد عدل ثم يحاجها ويدخل يده فيخرج باسم

رجل رجل قدحاً منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب
الموسوم به ذلك القدح ومن خرج له سهم لانصيب نه لم ياخذ شيئاً وغرم
ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء إلى الفقراء ولا ياكلون منها
ويقتخرون بذلك ويذمّون من لم يدخل فيها ويسمونهم البرم فأدخل
العلماء سائر انواع القمار نرداً وشرط نجاً وغيرهما. وفي الحديث اياكم وهاتين
اللعبتين المشئومتين فإنهما من ميسر العجم. فكل ما فيه خطر فهو من
الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز مر تلي على من يلعب بالشرط نج فقال ما
هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون ورخص الشافعي في الشرط نج خلا
من الخطر والرهان وكف اللسان عن الطنّيان وحفظ الصلاة عن النسيان
فإن الميسر ما يوجد فيه دفع مال واخذ مال ونسب المال به لا به هزيمة
والزبير وكثير من السلف فجاز السبق بالخف والحافر والنصل اتفاقاً لقوله
صلى الله عليه وسلم: لا سبق إلا في فصل أو خف أو حافر. لاجل التأهب
للجهاد. عن ابي موسى قال صلى الله عليه وسلم: من لعب بالنرد فقد عصى
الله ورسوله. عن حلاس أن رجلاً قال لرجل ان اكلت كذا وكذا بيضة
فلك كذا وكذا فارتفعوا إلى علي كرم الله وجهه فقل هذا قمار فلم يجزله.
وأجمعوا على أن المخاطرة قمار فالمشركون يخاطرون بالمال والزوجة وقد
كان مباحاً حتى ورد تحريمه فلما خاطر ابو بكر المشركين حين نزلت
«الم غلبت الروم» فقال له صلى الله عليه وسلم: زدني الخطر وأبعدني
الاحل ثم حرم ذلك ونسخ بآية القمار ورخص في ثلاثة كما تقدم في خف

وانصل وجافر بشروط في كتب الفروع وكيفية انه يخرج الامير أو
غيره مالا فمن سبق اخذه فإن دخلوا على ان من سبق اخذ من المسبوق
كذا حرم فالدخيل بينهم هو المحال ودليل جواز « ومن رباط الخيل »
ومن القمار اعتاق المريض بعض العبيد الغير المعين فيتعين بعد موته
بأقرعة وفيه إحقاق البعض وانجراح البعض [قلت] الضامة جمع ضمائم لعبية
السفهاء والارذال والانذال فخرمها السيد عبد العزيز الدباغ وعليه درج
الرهوني وتلحق بالنرد ويفسق صاحبها ولو من غير ادمان ولا تجوز
شهادته كمداس نوع من الشطرنج والظاهر أنه إنما تحريمها بالادامة ما لم
يقل في المرة الواحدة فجوراً والايان الكاذبة وإخراج الصلاة عن
وقتها بسببها. عمر بن الخطاب وأبو هريرة وأبو اليسر والحسن البصري
والقاسم بن محمد وأبو قلابة وأبو مجاز وعطاء والزهرى وربيع بن عبد
الرحمان وأبو الزناد الى كثير من الصحابة والتابعين والائمة على جواز
الاحتدق بالشطرنج والنرد كتب في جواز الدمي عشرين كراسته وألف
في جواز أبو بكر الصولي وأسند الشافعي جواز الى سعيد بن جبير
وقال ابن جبير ما وضع الشطرنج إلا لامر عظيم وهو بكسر التين
وسكون الطاء وفتح الراء كدرهم. قال ابن عرفة من نسب تحليل
للصحابة فهو غلط وحكى البيهقي إجماع الصحابة على التحريم فهو اعلم
بالحديث وأقوال الصحابة. قال علي كرم الله وجهه النرد والشطرنج من
اليسر وكان ابن عمر يكسرها ويضرب اللاعب بها فإن بقاها داء الى

اللعب بها . مالك وابو حنيفة واحمد على تحريمها ووافقهم من الشافعية
 الحليمي والرويانى . وفي الموطى قال يحيى سمعت مالكا يقول لا خير في
 الشطرنج وكرهها وسمعه يكرهها وغيرها من الباطل ويقول « فماذا
 بعد الحق الا الضلال » فكراهيته على التحريم لا على التنزيه . وفي الحديث
 من لعب بالنردشير فكانما صبغ يده في لحم خنزير ودمه اه . قول المازري
 مالك ينهى عنه قل اوكثر بقمار او غيره فالقليل يوقع في الكثير واللعب
 في غير قمار يوقع في القمار فالشطرنج عنده اشد لانه اهلئ منه يعني من
 النرد فالنرد معرب وضعه اردشير بن بابك فيقال له النردشير واسمع
 الاسفل مخروط الاعلى يسف من خوص النخل ثم يحيط ويضرب بشره
 من الليف حتى يمتن ينقل فيه الرطب وقت الخراف وجاز السلام على
 من يلعبها ولا يجلس اليهم وانما يسلم عليهم في غير حالة اللعب فمن لعب في
 السنة اكثر من المرة فقد اثمها ولا تجوز شهادته فضلا عن امامته فعليه
 فهو صغيرة حرام وإن استدامها صارت كبيرة مفسقة وتقبل البعض
 الاجماع على تحريم النرد فحديث : ملعون من لعب بالشطرنج ضعيف عند
 أهله فالنرد مبني على الجبر فإنه على الاتفاق فقط فلا حذاقة فيه بخلاف
 الشطرنج فإنه مبني على الحذاقة فواضع الشطرنج صصة وضعه لملك الهند
 بلهيت . فاللعبتان في الحديث النرد والشطرنج حرمتها فكما أن خمر
 الحبوب المختلفة حرم الاسكار بها كذلك يحرم اسكار القاب بكالغفلة عن
 الرب تعالى والشهوة والهوى وحب الدنيا وأمثالها وهي تسكر النفوس

والعقول وفيها إثم كبير بل اثنهما اكبر من الاثم الظاهر فكل مسكر حرام
 قليله وكثيره وأما سكر الارواح والاسرار بالمراقبة والمشاهدة والمعاينة
 من شراب كأس الواردات في اقداح المشاهدات من ساقى تجلي الصفات
 فإذا دارت على النفوس الكؤوس وانخسدت شهواتها وسكرت القلوب
 بالواجيد وسكرت الارواح بالشهود والاسرار بلمحظ الجمال عن ملاحظة
 الكمال فهذا شراب نافع للناس حلال . ناس الاحوال اسكرهم الشراب
 واكمل منهم اسكرهم الساقى فكما حجب السكر الحرام عن الصلوات
 كذلك حجب ومنع الخافل السكران بالشهوات عن المواصلات . فإثم الميسر
 هو ان آثار القمار شعار اكثر اهل الديار من بناء الامر على سلوك الحيل
 والخداع بالفعل والكذب والفحش في المقال وهو بعيد عن مقام الابرار
 فنفعه عدم الالتفات الى الكونين استغناءً بالمكون تعالى (ويسألونك ماذا
 ينفقون) سألوا عن جنس المنفق وقدره وكميته (قل) لهم يا اكرم خالق الله انفقوا
 (العفو) ما فضل عن حاجتكم ولا تضيقوا على انفسكم ولا تقتاوها بالجوع والعري
 والزنى فالعفو ما سهل وتيسر ولم يشق عليكم انفاقه فالعفو من المال ما يسهل
 انفاقه والجهد من المال ما يصعب انفاقه فلا يسهل الا اذا كان فاضلاً عن حاجته
 فالسائل ابن الجموح سأل اولاً عما ينفق وثانياً عن القدر المنفق فلا تكرر افعالاً
 كان السؤال ينفع جميع الناس صار السؤال كأنه سأل جميع الناس فلا سراف
 والتقير مذموم ان « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل
 البسط . والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً »

قرأ أبو عمر بالرفع هو العفو والباقون بالنصب أنفقوا العفو فتكسب الصحابة
 فيما كانوا ويتصدقون بما فضل لهذه الآية قال مجاهد التصديق على ظهر غنى
 أصاب رجل بيضة من نقرة في الجهاد فأتى بها الرسول صلى الله عليه وسلم
 فردها عليه سراراً فقال هاتها مغضباً خذفه بها فلو أصابه بها لشجه فقال
 يأتي أحدكم بجميع ماله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس إنما الصدقة عن
 ظهر غنى واليد العليا خير من السفلى وأبدأ بمن تعمل وكان صلى الله عليه
 وسلم يجلس لأهله قوت سنة وقال خير الصدقة ما أبقت غنى فقال بعض
 العلماء أشار هنا إلى الزكوات ثم فصلها في السنة وقيل إلى تطوع وقيل
 هذه قبل نزول الزكوات وكانوا مأمورين بأن يأخذوا ما يكفيهم سنتهم
 وينفقون العفو عنه ثم نسخ بالزكاة (كذلك) كما يبين أن العفو أفضل من
 الجهد تبيناً مثل هذا (يبين الله لكم الآيات) فخطب النبي فإنه أمة في
 معنى الأمة كقوله تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء » وتبين الآيات
 تنزيلها مبينة الفحوى واضحة المدلول لأنها أجملت ثم بينت للكافرين لكن
 باعتبار النبي قد أدرجت فيه العلوم الإلهية التي أراد أن يحكم بها على عباده
 إجمالاً ثم أذن له في الاجتهاد في التفصيل ثم بين له بياناً شافياً لا يحتاج
 بعده إلى الاجتهاد فله العلي الحمد وتأم أنوع الشكر على جميع ما أبرزه
 من ذاته تعالى من أنوع الانعام بمعرفته وبمعرفة أحكامه وانعمه وآلائه
 فإنه تعالى بين لنا جميع ما نحتاج إليه إلى قيام الساعة وإلى ما تنقلب اليما
 في انفس الأبد (لعلكم تتفكرون في الدنيا) في وجودها وزواها (و)

وجود (الآخرة) وخلودها بما أكرمنا الله به من أنوار الشرع فتأخذون بما
هو أصالح لكم من سلوك سبيل العدالة في الاتفاق وغيره وتتفكرون
في الدارين أيهما أبقى وأفضل [قلت] فكل منهما دار الله فالمطلوب عبادته
فيهما لا التعلق بأحداهما فإنه خلقنا لنفسه «واصل نعمتك لنفسي» لا لنفسك
أيها المؤمن وتتفكروا في عقاب الآثم في الآخرة وتذكروا في أمر
الدارين لتعلموا أن المطلوب رضي الله في أنئس الأبد لا أنا نعبد ولا لعبوديتنا
فقط فمراعاة عبوديتنا وذكرها بين يدي ربنا اظهار للاحتياج فقط وأما
مخط نظر سرائرنا وأسرارنا فمعانيته تعالى في خلقه ابداً وفي نعمه وفي
وسائطه وفي أسبابه فغير الله مفعول محكوم عليه من عقل وغيره فلا تأثير
حقيقة البتة لغير الله فلا يحب الا هو وبعدة فما أحبه وأظهره اظهرنا حبه
تبعاً لأمره وما أظهر بغضه اظهرنا بغضه لذاته لا لذاتنا وما ابطن حبه
وهو سائر المفعول واظهر بغضه ابطنا حبه وأظهرنا بغضه وانما كنا عند
أمره لا غير فلا حسن ولا قبح إلا ما أمرنا به واظهره الحب في الله والبغض
في الله من الايمان من تمامه والحب في ذات النفس والبغض في ذاتها جهل
وحرمان للحقائق وأشار تعالى بلفظ العفو الى أنه يجب ان يعفو المتصدق
أثره من القلب فإن العمل الصالح يرفع الله من قلب العارف بطيب قاب
فهذا طريق الخواص الضعفاء وطريقة الأقوياء فوقهم الا يشار إليهم حالة
في القلب يستلذ صاحبها أعطاه ما عنده للغير وان كان غنياً مالا وسراً
«ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» قال عمر ابن الخطاب رضي الله

بالتصدق فقلت اليوم اسبق ابا بكر فتصدق ببنصف مالي فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما ابقيت لاهلك يا عمر قلت نصف مالي فقال لابي
 بكر ما ابقيت لاهلك فقال الله ورسوله فقال عند ذلك ما بينكما كما بين
 كلاميكما فالافضلية لا تقتضي الافضلية من كل وجه فإن في عمر خصالاً
 ليست في غيره باعتبار الاسماء الالهية وفي ابي بكر خصالاً ليست في غيره
 فالكامل من كل وجه هو الله لا غير وقد افاض على رسوله كما لا يناسب
 المخلوق فهو اكمل المخلوق من كل وجه ففي خلفائه مراتب لا يعاينها إلا
 المحيط الخبير تعالى لا غيره فالتقدم والتأخر إنما يكون بالنظر الى العلم
 بالله فأبو بكر غالب المعرفة وعمر غالب الشريعة وعثمان غالب الطريقة
 وعلي غالب الحقيقة وان كانوا كاملين في المراتب الاربعة كان امامة الباقي
 جالس ويحرك شفقيه بمحضرة المتصدقين فقال صلى الله عليه وسلم ما ذا
 تقول حيث تحرك شفتيك قال لم اجد ما اتصدق به فأقول سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فقال هؤلاء الكلمات خير لك من مد
 ذهباً تتصدق به على المساكين فأول من قال الحمد لله آدم حين نفخ فيه
 الروح فمن قاله نال نصيباً من آدم وأول من قال سبحان الله جبريل لما
 خلقه الله ووقع نظره على العرش وعظمته فمن قاله نال حظه من جبريل
 وأول من قال لا اله الا الله نوح حين مشاهدته الطوفان والبلاء فمن قاله
 اخذ حظاً وافراً من ثواب نوح وأول من قال الله اكبر ابراهيم حين
 شاهد فداء اسماعيل فمن قاله نال فيضاً من فيض ابراهيم اللهم اجعلنا من

الذاكرين الشاكرين فلما انزل الله « ولا تقربوا مال اليتيم » إن الذين ياكلون
أموال اليتامى « تخرج الناس فلا يدرون ما يفعلون ان واكلوهم خافوا
عقاب الله وان جعلوا لهم طعاماً وحدثهم خافوا ضياعهم فسألوا فانزل الله
(ويسألونك عن اليتامى) عن مخالطتهم ومواكبتهم قال عبد الله بن ربيعة
ما لكنا منازل يسكنها اليتامى ولا كنا نجد طعاماً وشراباً نفردهم به (قل
اصلاح لهم) مداخل على وجه الاصلاح لهم ولا مواهم خير لهم من
مجانبتهم وترك الخلطة والنظر عليهم فإصلاحكم لهم (خير) للجانبين فباعتبار
المصلح الثواب وباعتبار اليتيم وفور ماله (وإن تخالطوهم) بأن تخالطوا
نفقتكم بنفقتهم على وجه الاصلاح (ف) هم (اخوانكم) في الدين الذي هو
أقوى من العلاقة النسبية بحيث ياكل من ترك ومن لبنك وتاكل من ترمه
ولبنه لكن لا يزيد على اجر مثله « ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان
فقيراً فلياكل بالمعروف » ونهي من الشرع أن يخلط المال بالمال ثم يقسم
بعد الرشد ويؤخذ منه جواز شركة الطعام في الاسفار وغيرها من الاعياد
والاجالس للخير كما يفعله الاشعريون فجاز ان يزوجه بنته أو ياخذ اخته
أو بنته فتتأكد اللفة والاخوة (والله يعلم المفسد من المصالح) تهديد
فيجازى كلا بما فعله فلا يخفى من قصد اصلاحهم أو افسادهم (وإو شاء
الله) اعنائكم (لإعنتكم) أتعبككم بما لا طاقة لكم به عنت فلان وقع في امر
يخاف عليه من التلف لضيق عايكم بتحريم الخلطة لكن تنفصل تعالى بأنه
لا يكفنا إلا وسعنا فله الحمد (إن الله عزيز غالب على امره بقدر على

الاعنات وعلى غيره (حكيم) لا يحكم الا بما تقتضيه حكمته وهى ما عليه
 فى ازاله فلا يوجد الا عليه فكل ما عليه الله حكمة لا تتبدل أبداً فإب
 اسمه الحكيم ازلا وأبداً والعليم ازلا وأبداً والقادر ازلا وأبداً فلا يتصور
 خلافه فما نسب للمعتزلة انه وجب عليه الاصلاح نعم لكن من غير إيجاب
 فإنه هو الحاكم فقط «إن الحكم الله، ما يبذل القول لى» وعليه
 فالوجوب بمعنى ثبت الشيء فى عايه فيجب عقلاً وشرعاً ان نعلم أن علم الله
 ومعلومه على ما عايه لا يتبدل البتة فإن العقل ادرك بالله ان القدرة انما
 تتعلق بالامكان فعلم الله المستلزم لمعلومه قبل نفوذ القدرة قديم لا يقبل
 التبدل فهو واجب شرعاً وعقلاً لكن من باب «كتب ربكم على نفسه الرحمة»
 فالله وحده هو المالك والمملك وغيره مضطر ومسند اليه لوصف امكانه
 لكن لم تتعلق مشيئته بالاعنات فوجب ألا يكون شرعاً وهو الحكمة
 فتميزت الحقائق على مقتضى اسمه الحكيم واسندت إلى المشيئة فإلى المشيئة
 يسند كل شيء ولا تستند إلى شيء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 وضع يده على رأس يتيم ترحماً عليه كانت له بكل شجرة تمر عليها يده حسنة
 وفي الحديث : ثلاثة فى ظل عرش الله يوم القيامة امرأة مات عنها زوجها
 وترك عليها يتامى صغاراً فخطبت ولم تتزوج وقالت اقيم على اليتامى حتى
 يغنيهم الله او يموتوا او هى . ورجل له مال صنع طعاماً فأطاب صنيعه واحسن
 نفقته فدعى اليه اليتيم والمسكين . وواصل الرحم يوسع له فى رزقه ويمد له
 فى احيائه ويكون تحت ظل عرش الله . يا مولى كن لليتيم كالاب الرحيم

وكن للارامل كالزوج الشفيق وكن للغريب كالاخ الرفيق اكن لك
 كذلك . أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة واثار بالسبابة والوسطى يعني
 اشتركا في مرتبة الكفالة والصيانة لاولاد خديجة وغيرهم من كل يتيم
 ومن كل مومن فالمؤمنون الى قيام الساعة يتاماه صلى الله عليه وسلم يتاماً
 شرعياً فمن شاركه في النفع شاركه في تلك الرتبة القعساء فيؤدب اليتيم
 كولد له فالحاصل انه ينزله منزلة ولد لا غير فأدخل فيه ما تريد من كل
 خير فالتأديب على انواع منهم من لا ينزجر الا بالضرب ومنهم بالكلام
 ومنهم بالاشارة ومنهم بالرفق ومنهم بالعنف فالمقصود اصلاح الاولاد
 واليتامى بما يعود عليهم بالنفع لا غير فتأديب الاحرار الى السلطان وتأديب
 النساء الى الازواج وتأديب الممالك الى السادات وتأديب المحاجير الى
 الاولياء « قوا انفسكم وأهليكم ناراً » كلهم راع وكلهم مسئول عن رعيته وفي
 الحديث : إن أحب الطعام الى الله ما كثرت عليه الايدي . قال الصحابة إنا
 ناكل ولا نشبع قال صلى الله عليه وسلم لعلمكم تفترقون قالوا نعم قال
 فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم :
 من اضاف مؤمناً فكأنما اضاف آدم ومن اضاف اثنين فكأنما اضاف آدم
 وحواء (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) فهذه مرتبة باليتامى حيث
 رغب في تزوج اليتيمة وأن يتجنب المشركة الحربية دون الكتابية بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مرثد بن ابي مرثد بأن يأتي له وليخرج ناساً
 من المسلمين سرّاً فسمعت به صاحبه في الجاهلية عناق فتوات له ألا تنأه اقل

منعني الاسلام قالت ألا تتزوجني قال استأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاستأمر لا فنزلت هذه الآية فروى أبو داود انه سبب في نزول سورة
 النور « الزاني لا ينكح الزانية او مشركه » فخصص تحليل الكتابيات
 بقوله « والمحصنات من الدين او توار الكتاب » تزوج عثمان بنصرانية
 فأسامت وتزوج جديفة يهودية وطلحة بنصرانية ويطلق الشرك على
 كل كافر فإنهم أنكروا القرآن فأشركوا به وأيضاً « قالت اليهود عزير
 ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله » ثم قال الله « فسبحان الله عما
 يشركون » فالنكاح عند الشافعي حقيقة في العقد مجاز في الوطى . الجمهور
 ان النكاح مندوب اليه . أهل الظاهر واجب في بعض متأخري المالكية
 فصلوا فإن خاف العنت وجب وفي حق من قدر على البسائة ولم يخف
 العنت وطلب الاولاد مندوب وفي حق من لا يضر دينه ولا ينفعه في
 دينه وهو غير المحتاج مباح فعليك بالجمهور وسببه هل تحمل صيغة الامر
 في « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » وفي قوله صلى الله عليه وسلم :
 تناكحوا فإنى مكاثركم الامم . وامثاله على الوجوب ام على الندب ام على
 الاباحة ومن فرق فالتباح المصالح لا غير وهو القياس المرسل الذي لم
 يستند الى أصل وقال به مالك وانكره جميع العلماء فالجمهور الخطبة ليست
 واجبة . داود ومن وافقه واجبة من الشافعية كابي عوانة وسببه هل
 يحمل فعله على الوجوب أو على الندب فالخطاب ان ركن وركنت حرم
 أن يخطب عليه وان تزوجها عليه غير لا قال داود يفسخ . الشافعي وأبو

حنيفة لا يفسخ فلما لك قولان وقال ايضاً يفسخ قبل الدخول فقط ابن
القاسم انما منعت الخطبة ان خطب صالح وإلا جاز للصالح أن يخطب فإن
وقع منها ركون فلا حرمة. خطب معاوية بن ابي سفيان وابو جهم بن
حذافة فاطمة بنت قيس فاستشارت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
اما ابو جهم فرجل لا يرفع عصاه عن النساء واما معاوية فصعلوك لا مال
له ولكن انكحى اسامة. مالك للخطاب رؤية الوجه والكفين وأجازة
غيره إلى سائر البدن ما عدى السوءتين ومنعه قوم مطلقاً. أجاز ابو حنيفة
الوجه والكفين والقدمين وسببه ورود الأمر بالجواز مطلقاً وبالمنع مطلقاً
ومقيداً «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها» وهو الوجه والكفان عند
الجمهور فمن منع تمسك بالأصل وهو المنع فاذن الرجل والشيب بالكلام
وفي الابكار المستاذنات بالرضى بالسكوت او الضحك او ما يقوم مقام
السكوت بالقرآن على الرضى وانما يكون الرد باللفظ فأصحاب الشافعي
ان البكر ان لم يسئلها اب أو جد بالنطق قال صلى الله عليه وسلم الايم
احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها واذنها صماتها أجمعوا على انه
ينعقد النكاح من اذنه اللفظ بلفظ النكاح والتزويج. مالت وابو حنيفة ينعقد
بلفظ الهبة والبيع والصدقة الشافعي لا ينعقد الا بلفظ التزويج والنكاح
وسببه هل هو عقد يعتبر فيه اللفظ مع النية الخاص به ام ليس من شرطه
اعتبار اللفظ الخاص بل يجوز بكل لفظ يفيد التأييد فأحقه الشافعي بالعقود
التي لا تصح الا بالنية ولفظ خاص ولم يشترطه غيره بل لفظاً يدل على

النكاح الشرعى بأن كان بين هذا اللفظ واللفظ الشرعى مشاركة كالتملك
 فيشترط رضى الزوجين إجماعاً مع رضى الولي في من لا تملك امر نفسها
 من محجورة لصغر أو سفه إجماعاً فلم يشترط أبو حنيفة رضى الولي في
 المملوكة امر نفسها الرشيدة واشترطه الجمهور . واجمعوا على اشتراط
 رضى الرجل الغير البالغ المالك امر نفسه في صحة النكاح . مالك وأبو
 حنيفة يجبر السيد عبده والوصي محجوره البالغ . الشافعى لا يجبره بسببه
 هل النكاح من حقوق السيد ام لا وهل النكاح مصاحبة للمحجور ام لا
 وانما طريقه الملاذ فمن أوجب النكاح فلا توقف فيه . أجمعوا على اعتبار
 رضى الثيب البالغ إلا الحسن البصري . مالك والشافعى وابن ابي ليلى يجبر
 الاب فقط البكر البالغ . أبو حنيفة والثوري والاوزاعى وأبو ثور وجماعة
 لا بد من رضاها ووافقهم مالك في البكر العائسة وسببه معارضة دليل
 الخطاب للعموم لقوله صلى الله عليه وسلم : لا تزكح اليتيمة الا باذنها .
 وفي قوله تستامر اليتيمة في نفسها خرجه أبو داود ففهم يوم اليتيمة ان
 يزوجه ابوها بغير رضاها . وفي حديث ابن عباس المشهور والبكر
 تستامر يوجب استئثار كل بكر فالعموم اقوى وخرج مسلم فيه زيادة
 والبكر يستأذنها أبوها وهو نص في موضع الخلاف . مالك وأبو حنيفة
 يجبر الاب الثيب الغير البالغ . الشافعى لا يجبرها . أشهب يجبرها ما لم تبلغ
 بعد الطلاق . سحنون يجبرها وان بلغت . ابن ابي تمام لا يجبرها مطلقاً
 وسببه معارضة دليل الخطاب للعموم تستامر اليتيمة في نفسها ولا تزكح

اليتيمة الا باذنهم فمفهومه أن ذات الاب لا تستامر إلا ما أجمع عليه الجمهور
من استئثار الثيب البالغ الثيب البالغ احق بنفسها عام في بالغة وغيرها ومن
ومن طريق القياس فهل المعتبر في العلة الصغر والبكارة فمن اعتبر الصغر
قال باجبار الاب الثيب الغير البالغ ولا يجبر البكر البالغة ومن اعتبر
البكارة قال يجبر الثيب البالغة دون الثيب الغير البالغة ومن جعل كليهما
علة اذا انفرد احدهما قال يجبر البكر البالغ والثيب الغير البالغ فالصغر
تعليل ابي حنيفة والبكارة تعليل الشافعي وكل واحد منهما ان انفرد تعليل
مالك فالأصول تشهد لابي حنيفة غالباً . مالك وابو حنيفة يشترط في
الثبوت ان تكون بنكاح صحيح او شبهة نكاح او ملك او شبهة ملك لا
بزنى وغصب الشافعي كل ثبوت ترفع الاجبار وسببه هل يعتبر في
الحديث الثيب لغتاً وشرعاً او الثيب شرعاً فقط . وأجمعوا على ان
الاب يجبر صبيه وصبيته البكر على النكاح ولا يستأمرها . تزوج صلى
الله عليه وسلم عائشة بنت ست وبنى بها بنت تسم بانكاح ابي بكر . غير
ابن شبرمة وهو شاذ . الشافعي يزوج الصغيرة الاب والجد فقط . مالك
لا يزوجهما إلا الاب ومن جعل له ذلك الاب اذا عين الزوج الا ان
يخاف الضيعة والفساد . ابو حنيفة يزوجهما كل ولي ولها الخيار اذا بلغت
وسببه معارضة العموم للقياس فإن البكر تستامر يقتضي العموم الا ذات الاب
فكون الاولياء ينظرون المصاحبة ياحقهم بالاب . فالشافعي قال الجد فقط
وابو حنيفة قال جميع من له ولاية فقال مالك بقولنا لا . لا تزوجهما غيره .

من قبل الشرع فحجة ابي حنيفة « فإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فلا ينطلق اليتيم الا على غير البالغ وقال غيره ينطلق على البالغ كقوله صلى الله عليه وسلم: تستامر اليتيمة فالمستامرة هي البالغة لكن غير ظاهر وأيضاً فاليتيمة اولى بأن تصون نفسها لكونها معرضة للضياع والفساد غالباً لعدم ابيها القائم بحفظها . مالك يزوج الاب والوصي الصغير وأجازة ابو حنيفة لجميع الاولياء فله الخيار إذا بلغ ولم يجعل له مالك الخيار . الشافعي ليس لغير الاب نكاحه وسببه هل يقاس غير الاب عليه فمن قال فما يوجد في الاب لا يوجد في غيره لا منع القياس ومن قال يوجد في كل ولي جاز القياس ومن فرق بين الصغير فإنه يملك الطلاق اذا بلغ ولا تملكه الصغيرة فله جعل لها ابو حنيفة الخيار اذا بلغا . فالجمهور لا يجوز العقد على الخيار ، ابو ثور يجوز وسببه تردده بين بيع يجوز فيه الخيار وبين بيع لا يجوز او الاصل عدم الخيار حتى يرد نص به فمن اجازة احتاج الى نص او نقول إنما شرع الخيار في البيع للغرر ولا غرر في الانكحة لبنائها على المكارمة وأجاز مالك التراخي اليسير بين العقد والقبول كأن عقد على امرأة من غير مشورتها ثم قبلت منه مطلقاً الشافعي واجازة ابو حنيفة وأصحابه مطلقاً وسببه هل يشترط القبول في حين العقد ام لا كالبيع . الشافعي والا صح عن مالك ان الولي شرط في صحة النكاح ابو حنيفة وزفر والشعبي والزهرري إذا عقدت المرأة على نفسها وكان كفؤاً لها جاز داود ويشترط في البكر دون الشيب . ابن القاسم إنما

يشترط على وجه السنة فإنه إذا زوجت نفسها يرى الميراث بينهما ويستحب
 للثيب أن تحضر وإيها فهو عنده من شروط الكمال وسببه أنه لا آية ولا
 سنة ظاهرة فضلاً عن النص في اشتراط الولي فكل ما احتجوا به محتمل
 لا يصح الاستدلال به والاحاديث فيه غير مجمع عليهم إلا حديث ابن
 عباس فالأصل براءة الذمة « فإذا بلغن أجلهن فلا تفضلوهن أن ينكحن
 أزواجهن » قالوا أفادت أن الحق للولي (ولا تنكحوا المشركين حتى
 يؤمنوا) وهو خطاب للأولياء ، عن عائشة امرأة نكحت بغير إذن
 وليها فنكاحها باطل ثلاثاً وإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها فإن
 اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له خرجه الترمذي وحسنه لكن لا
 ينهم من النهي عن العضل اشتراط الإذن بل يفيد أن لا إذن لهم في
 الولاية حيث منعهم من العضل فلم تنفذ الإذن حقيقة ولا مجازاً وقوله
 « ولا تنكحوا المشركين » يحتمل وهو أولى أن يكون خطاباً للسلطان
 ولسواد المساكين فتردد بين أولى الأمر وبين الأولياء فلا بيان ولا ظهور
 في الدلالة على الأولياء فالخطاب بالمنع يستوى فيه المساكين والأولياء
 فلم صرفناه للأولياء لكان مجعلاً لا يعمل به فإنه لم يذكر فيه أصناف الأولياء
 ولا صفاتهم ولا مراتبهم فلا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه فلم
 كان الولي شرطاً لنقل التوارث أو قريباً منه فإنه مما تعم به العبوى وكان في المدينة
 من لا ولي له ولم يؤكل رسول الله من يعقد بالمقصود من الآية الحكم الشرعى
 بأن لا ينكح المشرك فقط ولم يقصد منها تبين كفة العقد في ذلك

عائشة ليس بمجمع عليه وإنما أفاد اذن الولي لا اشتراط صحة العقد بقبوله فلم يكن فيه ان المرأة لا تعقد على نفسها وربما أفاد ان اذن الولي عقدت على نفسها لا اشتراط شيئا دونه عند العقد فاحتج من لا يشترطها بقوله تعالى « فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف » فهي داليل على جواز تصرفهن في العقد على أنفسهن وقد اضاف اليهن التصرف في عقد أنفسهن في غير ما آية « ان ينكحن ازواجهن » وقال ايضاً « حتى تنكح زوجاً غيره » واحتجوا بحديث ابن عباس المتفق عليه الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستامر في نفسها واذنبا صحتها فهو انص : داوود في الفرق بين بكر وثيب وقول الله « فلا جناح عليكم فيما فعلن » يفيد انها تعقد على نفسها فإن لم يكن بمعروف ابطاله الولي دون ان كان بمعروف فالاصل اختصاصهن بالعقد على أنفسهن لكن الآية لا تفيد الاختصاص بخديث ابن عباس صريح في التفرقة لكن ظاهر في الاستيثار فقط لا في تولية العقد عليهما فقول الله « فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف » اظهر في توليتها العقد على نفسها من الاحتجاج به « ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا » فإنه الخطاب لسواد المسلمين بخديث عائشة روي عن ابن جريح عن الزهري قال ابن علية عن ابن جريح قال سألت عنه الزهري فقال لم اعرفه والدليل عليه أن الزهري لا يشترط الولاية كمذهب عائشة واختلف في حديث ابن عباس لا نكاح الابولي وشاهدي عدل في رفعه واختلفوا في نكاح ام سامة

وامره لابنها ان ينكحها اياه واما القياس في حق الفريقين فإن رشدت
تصرفت في نفسها كما لها لكن يقال لشدة حرصها في الرجال أكثر من
المال منعت إلا بولي مع ما يصلها من المعرة إذا وضعت نفسها في موضع لم
يكافئها لكن يقال تكفي الحسبة عليها والفسخ ان مالت لغير الكفي فلم
يبين الرسول صلى الله عليه وسلم الاولياء ولا ترتيبهم مع شدة الحاجة الى
النساء والى العقد فلم يكن يضيق رسول الله في مثله وصار الامر الى ان
لولي الحسبة وان قلنا شرط لكن لا يجب تمييز صفات الولي وأصنافهم
ومراتبهم فذلك يضعف قول من يبطل ما تولاه الولي الا بعد ان وجد
الاقرب . اجمعوا على ان شروط الولاية الاسلام والبلوغ والذكورة فالأكثر
على منع ولاية العبد وجوزها ابو حنيفة فالمشهور عند اصحاب مالك عدم
اشتراط الرشد في الولي كما في حنيفة . الشافعي وروى عن مالك انه شرط
في صحة الولاية وبه قال اشهب وابو مصعب وسببه هل تقاس هذا على
ولاية المال فمن قال إن الولي يخاف من المعرة وان كان سقيماً في المال
لا يشترطه ومن يرى أن غير الرشيد لا يعلم مصالح نفسه فضلاً ان يعلم
مصالح غيره اشترط العدالة ولتقص رتبة العبد اختلفوا فيه فأصناف
الاولياء عند من اشترطهم نسب وسلطان ومعتق بالكسر ومولى اسفل
ومجرد الاسلام عند مالك يقتضي الولاية على الدنية . مالك الوصي ولي
قال الشافعي لا ولاية له وسببه هل تقبل الولاية النيابة ام لا فجاءه
على جواز وكالة النكاح ومنعها ابو ثور فأوصي وكيل لا غير غير

ولايته بعد الموت فالوكيل انقطع امره بالموت ، مالك الولاية على حسب التعصيب لكن الابناء أولى وان سفلوا ثم الآباء ثم الاخوة الاشقاء ثم لأب. ثم بنو الاخوة الاشقاء ثم لأب وان علوهم الجد. المغيرة الاب والجد أولى من الاخوة وأبنائهم ثم العمومة على ترتيب الاخوة وإن سفلوا ثم المولى ثم السلطان فالمولى الاعلى أحق من الاسفل والوصى عنده أحق من ولي النسب ، الشافعي لا ولاية للابناء اصلاً الجد مقدم على الاخوة وروي عن مالك الاب مقدم على الابن وهو أحسن والجد أولى من الاخ كالمغيرة فحديث عمر لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو ذي الرأي من اهلها أو السلطان ، مالك لا يعقد مع وجود الاب أو الوصى غيرهم وإلا فسخ واضطربت اقوالهم في تزويج الولي الابعد مع وجود الاقرب قال مرة فسخ ومرة جاز ومرة جعل للاقرب ان يحيزه أو يفسخه فغير البكر مع وجود الاب كغيرها إن فقد الاب فيها الخلاف ، الشافعي لا يعقد الغير مع وجود الاب ثيباً وبكراً وسببه هل هذا الترتيب بحكم شرعى أم لا فهل حق من حقوق الاقرب أم من حقوق الله فمن لم يره حكماً شرعياً جوز عقد الابعد مع وجود الاقرب ومن رآه حقاً للاقرب حكماً شرعياً جعل له أن يحوزه أو يفسخه وهو منعتقد ومن رآه حق الله قال غير منعتقد ، مالك إن غاب الاقرب انقلبت الولاية للابعد ، الشافعي تنقلب إلى السلطان وسببه هل الغيبة كالموت أم لا اتفق أصحاب مالك إن غاب الاب عن مجبرته غيبة بعيدة أو جهل موضعها أو

او اسرو كانت البنت في صون وتحت نفقة صالحة ولم تدع إلى التزويج انها
لا تزوج وإن دعت زوجت عند الاسر وجهل المكان ، مالك إذا علم
محله وبعد تزوج . عبد الملك وابن وهب لا تزوج فإن فقد الصوت
والنفقة او احدهما زوجت وان لم تدع فإن علم موضعه وقرب لا تزوج
إلا ان خيف عليها [قلت] فإن اهلها ابوها وأخرى غير لا حضر او غاب
بحيث تتعيش وتكرى نفسها لنفسها او ابها فتبيت في أى موضع انفق
لها بحيث يمكن الفساد كأن اكرها لليهودي تبيت في الخزائن والفنادق
والاب ينظر ويجب ذلك وياخذ منها اجرها أم لا بحيث لم تكن فيها
غيرة على وليته كالخمار الاشهب . اقبلوا من لا غيرة له . فهذا مما لا يقول
أحد انه ولي ازوال حكمته الولاية وسرها فتوكل من يزوجها على يد
قاض فإن منعها ابوها اهدر قوله فبعيد منها من المسامين أولى بها من ابها
الخمار فإن عقد عليها وليان اذنت لكل منهما فالسابق ان علم ولم يدخل
المتأخر فإن دخل الثانى فله عند مالك وابن القاسم وقال الشافعى وابن
عبد الحكم الاول مطلقةً فإن انكحاهما معاً في وقت واحد أو لم يعلم السابق
من غير لا فسخ النكاح وسبب اعتبار الدخول وغيره معارضة العموم
للقياس روي أنه صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأتا انكحها وليان فهي الاولى
منهما . فيفيد عموميه الاطلاق دخل الثانى ام لا فقاسه مالك على تفويت
الساعة في البيع المكروه وضعف فالعموم اقوى من القياس فالجمهور على
الفسخ إن لم يعلم الاول . مالك ما لم يدخل احدهما وقال شريح تخير

أحدهما أحببت روي عن عمر بن عبد العزيز لكنه شاذ. اجمعوا على أنها
 إن دعت إلى كفي وصدائق مثل لا تعضل فترفع أمرها إلى السلطان
 فيزوجها واختلاف أصحاب مالك في ذات أب وهل صدائق المثل من الكفاءة
 أم لا. وأجمعوا على أنها ترد نكاح الأولياء لغير الكفي وإن مجبراً اجمعوا على
 أن الدين معتبر في الكفاءة إلا محمد بن الحسن واتفق أصحاب مالك على أن المجبر
 وغيره إن زوجها من فاسق كشارب خمر وحلاف وممن ماله حرام أن
 لها المنع من نفسها فترفع للامير فيفرق بينهما. مالك يأخذ المولى عربية
 « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » سفيان وأحمد لا تزوج العربية للمولى. أبو
 حنيفة لا تزوج قرشية إلا من قرشي ولا عربية إلا من عربي وسببه قوله
 صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لدينها وجمالها ومالها وحسبها فإظفر بذات
 الدين تربت يمينك. فإنهم اختلفوا في المقصود به فذهب بعضهم من قوله
 فعليك بذات الدين أنه هو المعتبر في الكفاءة وراى بعضهم الحسب كالدين
 كالمال فلا يخرج منه إلا ما أخرجه الإجماع إن الحسن ليس من الكفاءة
 فمن يرد بالعيوب جعل الصحة من الكفاءة. مالك المال من الكفاءة
 فيفسخ إن زوجها الفقير لا يقدر على التكسب والنقمة دون أبي حنيفة
 فالمال عنده ليس من الكفاءة فالحرية عند مالك كفاءة لتخير السنة الامة
 إن عتقت. مالك والشافعي صدائق المثل ليس من الكفاءة فيزوج الأب
 بأقل منه وإن رضيت الشيب بأقل لم يكن للأولياء كلام. أبو حنيفة من
 الكفاءة وسببه قال الأب إن يضع شيئاً من صدائق مثل أم لا وهل تردع

عن الشيب الولاية في مقدار الصداق ام لا إن رشت فمن قاسمها على البيع
قال ترتفع الشافعي لا يجوز لولي أن يزوجه لنفسه كالحاكم لا يحكم لنفسه
والشاهد لا يشهد لنفسه وأجازة مالك وحجته تزوجه صلى الله عليه
وسلم ام سلمة بغير وائها فولدها صغير فصار هو الولي لها لما أرادت
التزوج ولأنه اعتق صنية وجعل عتقها صداقها فصار هو وائها فزوجهما
لنفسه يقال الشافعي الاصل في انكحة النبي صلى الله عليه وسلم الخصوص
حتى يدل دليل على غيره لكثرة الخصوص في انكحته واضطرب في
الامام الاعظم قوله . ابو حنيفة والشافعي ومالك يشترط الشهود فقل
شرط كمال يومر به عند الدخول وهو الارجح وقيل شرط صحة عند
العقد وأجمعوا على انه لا يجوز نكاح سر . مالك إن اشهد العدلين وأوصاها
بالكتمان فنكاح سريفسخ . ابو حنيفة والشافعي ليس بسر وسببه هل
الشهادة حكم شرعي او سد للذرائع فمن رآه حكما جعل الشهادة شرط
صحة ومن لا جعله شرط كمال لدفع التنازع روي عن ابن عباس لا نكاح الا
بشاهدي عدل وولي مرشد ولا مخالف له من الصحابة ورا بعضهم انه
من الاجماع لكنه ضعيف قال الدارقطني في سنده مجاهيل . ابو حنيفة
ينعقد بشهادة الفاسقين فإن المقصود عند الاعلان فقط . الشافعي تتضمن
الاعلان والقبول فلا بد من العدالة فلم يظهر لمالك وجه الاعلان ان
أوصاها بالكتمان وسببه هل ما تقع عليه الشهادة يسمى السرا ام لا قال
صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف . خرجه

ابو داود قال عمر فيه هو نكاح سرولو تقدمت فيه لرجعت . ابو ثور وجماعة
 ليس الشهود شرط صحته ولا شرط كماله . تزوج الحسن بن علي بغير شهادة
 ثم اعلن به . اجمعوا على انه لا يجوز التواطؤ على ترك الصداق بدليل
 « واتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فانكرن جوهن باذن أهلهن واتوهن اجورهن »
 اجمعوا على أن ليس لاكثره حد . الشافعي واحمد واسحاق وابو ثور
 وفقهاء المدينة من التابعين ليس لاقله حد فكل ما جاز ان يكون ثمناً
 جاز ان يكون صداقاً وبه قال ابن وهب ، مالك اقله ربع دينار او ثلاثة
 دراهم كيلا او ما ساوى ثلاثة دراهم . ابو حنيفة اقله عشرة دراهم وقيل خمسة
 وقيل اربعون درهما وسببه امر ان تردده بين ان يكون عوضاً عن البضع
 فيشترط فيه التراضي وبين ان يكون عبادة فيوقت فإن اعتبر انه يستحل
 به على الدوام شابه البيوع وان اعتبر انه لا يجوز اسقاطه شابه عبادة
 والامر الثاني معارضة القياس للاثر التي تدل على غير التحديد فالقياس
 على عبادة وهي محدودة ولا بد والحديث حديث سهل بن سعد الساعدي
 المتفق على صحته جاءت امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك
 فقامت قياماً طويلاً فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك
 بها حاجة فقال فهل معك من شيء تصدقها إياه فقال ما عندي الا ازاري
 فقال ان اعطيتها إياه جلست بلا شيء التمس شيئاً فقال لا اجد شيئاً فقال
 التمس ولو خاتماً من حديد فلم يجد فقال هل معك شيء من القرآن قال
 نعم وسمى سوراً فقال انكرتكم بها بما معك من القرآن [قات] يديني ياربها

معه من القرآن فتكون اجارته صداقها كوسي في اجارة نفسه لاداء
 الصداق وان لم يعين الاجارة لكن النكاح مبني على المكارمة فجز في
 الغرر المتوسط فالقليل جاز في البيوع والكثير جاز في التبرعات ويفيد
 ولو خاتم من حديد انه لا اقل له لكن لا بد مما يصح ان يكون ثمنًا او قيمة
 ولو ابرة مثلاً فالقياس هنا مبني على مقدمتين فاسدتين أحدهما ان الصداق
 عبادة والثانية انها موقته فقد يوجد في العبادات ما لا تحديد فيها كالذكر
 المطلق وايضاً فالصداق بعيد من العبادات . تزوجت امرأة بالنعمان
 فأجازة صلى الله عليه وسلم فقاوسوا اقله على نصاب السرقة فكل عليه على
 أصله فمالك ربع دينار ، أبو حنيفة عشرة دراهم على أصله ، ابن شبرمة خمسة
 على أصله واحتج الحنفية بحديث لا مهر بأقل من عشرة دراهم فلو صح ارفع
 الخلاف لكنه ضعيف فحديث سهل اصح فلا يقال ~~اص~~ به فإنه يحتاج
 الى دليل فكل ما صح ان يملك صح ان يكون صداقاً فالنكاح بالاجارة
 عن مالك واصحابه اجارة ومنع وكراهة فالمشهور عنه الكراهة في نسخ
 قبل الدخول واجازة اصبع وسحنون وبه قال الشافعي ومنعه ابن القاسم
 وابو حنيفة الا في العبد وسببه امر ان هل شرع من قبلنا شرع لنا أم لا
 فمن قال لازم لنا أجازة « إني اريد ان انكحك احدي ابنتي هاتين على
 أن تاجرني ثمانى حجج » ومن قال لا يلزمنا قال لا يجوز والامر الثاني هل
 يقاس الصداق على الاجارة فإن الاجارة استثنيت من بيع الغرر الجوهولة
 فإنها بيع حركة مجهولة بثمن معلوم . الجمهور على منع أن يكون العتق

صداقاً لها وأجازة داوود واحمد وسببه جعل الرسول صلى الله عليه وسلم
عتق صفية صداقها فجعله الجمهور خصوصية له دون داوود واحمد فإنه
عارض الاصول فإن العتق إزالة ملك فيملك به نفسه فكيف يكون
صداقاً. الشافعي ان اعتقها فكرهته غرمت قيمتها [قلت] فالاصل التشريع
حتى يثبت الدليل بالخصوصية. مالك وابو حنيفة يجوز بمرض غير
موصوف كعبد فيصرف للوسط، الشافعي لا يجوز. ابو حنيفة يجبر على
القيمة وسببه هل يسلك به مسلك المكايسة كالبيع أم لا. مالك جاز تأجيل
الصداق لوقت معين محدود ونوب تقديم شيء منه عند الدخول وأجازة
الاوزاعي الى موت او فراق وسببه هل يشبه بالبيع فمن شبهه به لم يحزه
الى موت ومن لا اجازة ومن منعه قال عبادة. اجمعوا على انه يتقرر بالموت
والدخول «وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيم احداهن
قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً» مالك والشافعي وداوود لا يجب بارخاء
الستور الا نصفه إن لم يكن مسيس، أبو حنيفة يجب كله بارخاء الستور
إن لم يكن محرماً او صائماً رمضان او مريضاً أو حائضاً. ابن أبي ليلى
يجب كله مطلقاً وسببه مخالفة حكم الصحابة اظهر الكتاب فنص الله أنه
لا يأخذ من صداق المدخول بها شيئاً ونص على نصفه إن فارقها قبل
المسيس «فنصف ما فرضتم» يعني إن فرض وإلا فلا شيء فالظاهر في
المسيس الجماع وربما يفيد المس باليد مثلاً وهو الذي تأولته الصحابة
فله قال مالك في العنين يكمل صداقها ان استرسل عاينها اتفق الصحابة

فما خنكوا على تكميله ان ارخى سترأ وأغلق باباً فإن ادعت الميسس
وانكر قال مالك تخلف وتستحق ، الشافعي واهل الظاهر القول قوله
لانه مدعى عليه واعتبر مالك أقوى شبهة وسببه هل اليمين على المدعى
عليه معلل أم لا كالبينة على المدعى ومحله النكاح الصحيح إن طلق قبل
الدخول باختيار منه لا منها كأن قامت بعيب فالمفسوخ بلا طلاق لا تشطير
فيه من قبل العقد او من الصداق فالفسخ الطارىء عن العقد الصحيح
كالرد لا تشطير فيه ان لم يكن له فيه اختيار كرده فالتشطير عليه .
اهل الظاهر كل طلاق فيه تشطير دون فسخ وسببه هل التشطير معقول
ام لا فمن رآه معقول فصل ووجه معناه أنه ردسعتها بالاسبب منها فيجب
خاطرهما بالنصف وعليه فإن تسببت اسقطت حقها ومن رآه سنة غير
معقولة ألزم التنصيف مطلقاً . مالك للاب أن يعفو عن نصف الصداق
كالمسيد عن أمته ، ابو حنيفة والشافعي ليس له وسببه الاحتمال في قوله
تعالى « الا أن يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح » فإنه يطابق على
اسقط ووهب فالذى ان فسر بالزوج صار إلا ان يرب الذى بيده عقدة
النكاح تمامه وان فسر بالولي صار الا أن يسقط والجمهور الصغير لا والمحجورة
لا تسقطه وشد قوم قالوا تسقطه وراموه في « الا أن يعفون » لكن غير
ظاهر فإن المسقط من يعفون يشترط ألا يكون محجوراً فإن وهبت
صداقها ثم طلقت قبل البناء ، مالك لا يرجع عايتها بشيء . الشافعي يرجع
بالنصف وسببه هل هو في عين الصداق أو في ذمتها . ابو حنيفة ان قبضت

فله النصف والا فلا . اجمعوا على جواز نكاح التفويض « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة » فإن طلبت الفرض إما أن يفرض ما طلبت وإما أن يطلق وإما أن يفرض صداق المثل فيلزمها عند مالك وقال ابو حنيفة فرض صداق المثل من غير خيار فإن طلق بعد الحكم فلا نصف صداق فإن مات قبل الفرض وقبل الدخول مالك والاوزاعي لا صداق لها ولها المتعة والميراث . ابو حنيفة وداوود واحمد لها صداق والميراث فالمنصور عند أصحاب الشافعي لها المتعة والميراث وسببه معارضة القياس للآثر فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق بصداق المثل والعدة والميراث فالقياس أن الصداق عوض فإما لم يقبض المعوض منه سقط العوض كالبيع . الشافعي لا يحل القياس مع النص وهو حديث بروع فلا حجة في قول احد مع السنة . ابو حنيفة ان اصدق خمرأ او خنزيراً او كل ما لا يصلح صح النكاح ولزمه صداق المثل فعن مالك روايتان الفسخ مطلقاً والفسخ قبل الدخول والصحة بعده فمن قاسه على البيع فسخه ومن قال ليس من صحة العقد صحة الصداق فإنه يصح بلا ذكره إن لم يدخلوا على الاسقاط ومن فرق قاس على فساد الثمن فإنه يرجع إلى القيمة إن لم يشترط . مالك ان اجتمع صداق مع بيع ولم يعين فسخ كأن دفع ألفاً في صداق وعبد باعته له كإن القاسم وابى ثور وجوزره اشهب كأبي حنيفة فقال عبد الله إن نضلي تحقيقاً ربع دينار عن تقويم العبد جار فتروى فيه الشافعي فقال

تارة تجاز واخرى فيه صداق المثل وسببه هل يقاس على البيع فيفسخ ام لا فيجوز لجواز الغرر المتوسط في النكاح . فإن اشترط الاب أن ياخذ شيئاً قدرأ من الصداق ، ابو حنيفة ازم وصح ، الشافعي فسد المهر ولها صداق المثل ، مالك أن كان الشرط عند العقد فهو لابنته وان بعدة فهو له وسببه هل يقاس على البيع كوكيل اشترط حباء لنفسه فإنفسد البيع ام لا فيجوز واتهمه مالك عند العقد من ان ينقصها من صداق مثاتها ولم يتهمه بعدة وبعد الاتفاق على الصداق وبه قال عمر بن عبد العزيز والثوري وابو عبيد روى ابو داود أيما امرأة نكحت على حباء قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم الرجل عليه ابنته واخته لكنه مختلف في حديث عمرو بن شعيب ، ابن عبد البر إذا روته الثقة عمل به وان صحف فإن استحق الصداق او وجد فيه عيب فالجمهور ثابت ، الشافعي مرة ترجع بمهر المثل ومرة بالقيمة كأصحاب مالك إلا ان اللخمي لو رجع الى الاقل من القيمة او صداق المثل لكان له وجه وشذ سحنون بفسخ النكاح فمن شبهه بالبيع قال فسخ وإلا صح ، الشافعي ان تزوجها بألفين ان كانت له زوج او بألف ان فرغ منها فلها صداق المثل كابي ثور قال ابو ثور ان طلقها قبل الدخول ليس لها إلا المتعة ، ابو حنيفة ان كانت له امرأة فإياها ألف درهم والاف صداق المثل ما لم يكن أكثر من ألفين او أقل من ألف . مالك

في المثل بجهلها وانما هو ما لها الشافعي فسد المهر ولها

ابو حنيفة يعتبر نساء قرابتها من عصبته، وغيرها وسببها هل ينسب على
 المنصب فقط او عليه وعلى المال والجمال : تنكح المرأة لدينها وحسبها
 وجهها فان قالت بمائتين وقال بمائة مالك ان تناءاز قبل الدخول وأتيا بما
 يشبه معاً تحالفاً وفسخ النكاح فمن حلف ونكل الآخر حكم له فان
 نكح لا كأن حلفاً ومن اتى بما يشبه حكم له ان لم يشبه الآخر وان بعد
 الدخول حكم للزوج ، ابو ثور وابن ابي ليلى وابن شبرمة وجماعة
 فالتقوا للزوج مطلقاً وقيل إذا تحالفا رجع الى صداق المثل وهو قول
 الشافعي والثوري وجماعة وقيل ترد الى صداق المثل بلا يمين ان لم يكن
 اكثر مما ادعت وأقل مما ادعى وسببه البينة على المدعى واليمين على من
 انكر هل هو تعبدى ام لا فمن قال معال قال يحلف من ادعى شبهة ابداً
 او اقواها فان تساوى تحالفاً وتفاسخاً ومن قال غير معال قال يحلف الزوج
 لانها تقر له بالنكاح وإنما ادعت قدراً زائداً فمن شبهها بالبيع قال بالفسخ
 ومن لا قال ان الصداق ليس شرط العقد ، الشافعي والثوري واحمد وابو
 ثور ان اختلافاً في القبض القول قول المرأة . مالك قولها قبل الدخول
 وقوله بعد الدخول ، اجمعوا على تأييد تحريم بثلاث نسب وصهر ورضاع
 واختلفوا في الزنى واللعان فالموانع الشرعية اربعة عشر الاول . اجمعوا
 على ان المحرمات بالنسب سبع ام بنت اخت عممة خالة بنت أخ بنت اخت
 فالام وان علت من جهة اب أو ام والبنت وإن سفلت خرم وطئهن
 بنكاح او ملك يمين فالمحرمات بالصهر أربع زوجات الاب وزوجات

الابناء وامهات النساء وبنات الزوجات، أجمعوا على تحريم زوجيات
 الآباء والابناء بنفس العقد وعلى تحريم بنت الزوجة بالدخول على امها
 واختلفوا في البنت والاصح أنها بنفس العقد تحرم امها، فالجمهور تحرم
 الربيبة مطلقاً في الحجر ام لا قال داود لا تحرم إلا ان كانت في حجره
 وسببه « وربائبكم التي في حجوركم من نسائكم التي دخلتم بهن » فمن
 جعلها شرطاً قال لا تحرم إلا ان تربت في حجره ونسب لعلي كرم الله
 وجهه [قلت] وهو ظاهر القرآن ولم يوجد من السمع ناسخ ومن لم
 يعتبره وقال انما هو وصف اغابي حرمة مطلقاً. اجمعوا على أن البنت تحرم
 بوطنى امها بنكاح. مالك والثوري وابو حنيفة والاوزاعي والليث بن
 سعد ان اللبس لشهوة يحرم الام وهو احد قولي الشافعى. داود
 والمزني وأحد قولي الشافعى لا يحرمها إلا الوطى والنظر عند مالك
 كالوطى يحرم ووافقه ابو حنيفة في النظر الى الفرج فقط وحمل الثوري
 نظراً محمل اللبس ولم يشترط لذة ابن أبى ايلي لا يجب في النظر مطلقاً شيء
 وأوجب في اللبس وسببه هل يحمل المفهوم على الوطى فقط او على
 تلذذه بمقدماته وهل يعد النظر من المقدمات ام لا. الجمهور على ان الام
 تحرم بنفس العقد على البنت وخجة الجمهور حديث عمرو بن شعيب. انما
 رجل نكح امرأة فدخل بها او لم يدخل فلا تحل له امها مع احتمال
 عود الضمير في « التي دخلتم بهن » الى اقرب مذكور وهو الربيبة فقط
 بالنسبة الى ابنها وان كان ان الضمير يرجع الى البنات والامهات وعاد به

فلا يحرم الام إلا الدخول على البنت كالام ونسب لعللي وابن عباس
 لكن بطرق ضعيفة وعائيه فحديث عمرو بن شعيب ليس بمتفق عليه دائماً
 حيث وجد الشافعي الزنى لا يحرم شيئاً لانه معدوم شرعاً فلو زنى ببنت
 حلت له امها كالعكس فإن زنى بها اب حلت لولده كالعكس . ابو
 حنيفة والثوري والاوزاعي يحرم الزنى ما يحرم النكاح فالاصح عند
 اصحاب مالك انه لا يحرم كما في الموطى . ابن القاسم يحرم لكنه ضعيف
 عند اصحاب مالك وشبهه النكاح محرم وشذ الليث لا يحرم فكل ما يدرء
 به الحد هو شبه النكاح وسببه الاشتراك في النكاح لغتاً وشرعاً « ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم » فمن راعى دلالة لغوية حرم وهو الاحوط
 والاوزع لكن لا يازم الورع كل الناس ومن راعى الدلالة الشرعية قال
 لا يحرم وهو الاظهر ومن شبهه بالنسب قال لا يحرم الا جماع الاكثر على
 ان النسب لا يلحق بالزنى . وأجمعوا على تحريم وطء اليمين ما يحرم
 النكاح واختلفوا في المقدمات كالنكاح . أجمعوا على أن الرضاع يحرم ما
 يحرمه النسب فالمرضعة ام وهو ابن حقيقة ، مالك واصحابه يحرم المصاة
 فيما فوقها ونسب لعللي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي حنيفة
 والثوري والاوزاعي وقال ابو عبيد وابو ثور وإنما تحرم ثلاث رضعات
 الشافعي خمس رضعات وطائفة عشر رضعات وسببه معارضة عموم الكتاب
 الاحاديث ومعارضة الآثار بعضها لبعض « وامهاتكم التي أرضعنكم »
 وهي تفيد ما ينطلق عليه اسم الرضاع وهو مرة فأكثر وهو الاظهر من

كل وجه حديث عائشة لا تحرم المصصة والمصتان والرضعة والرضعتان
خرجه مسلم وفي بعض طرقه لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان وحديث
سهلة في سالم أرضعته خمس رضعات ، قالت عائشة كان مما انزل من القرآن
عشر رضعات معلومات ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله وهو
مما يقرأ من القرآن فمن رجع ظاهر القرآن حرم بمصصة ومن فسر عموم
الآية بالحديث وجمع بينهما وبين الآية ورجح مفهوم الخطاب في لا تحرم
المصصة ولا المصتان على دليل خطاب حديث سالم قال الثلاثة فافوقها ،
أجمعوا على ان الرضاع يحرم في حولين ، مالك وابو حنيفة والشافعي
وكافة الفقهاء لا يحرم رضاع الكبير ، داود وأهل الظاهر وعائشة
يحرم فالجمهور على مذهب ابن مسعود وابن عمر وابي هريرة وابن عباس
وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وسببه تعارض الآثار فيه ففيه
حديثان حديث سالم وحديث عائشة خرجه البخاري ومسلم قالت دخل
علي رسول الله ومعي رجل وقد غضب فقلت أخي من الرضاعة فقال :
انظرن من اخوانكن من الرضاعة فإن الرضاعة من المجاعة ، فمن تمسك
به قال لا يؤثر في الكبير ، فقضية سالم قضية عين وهي رخصة له ومن
أخذ بحديث سالم وهو الاحوط وعلى حديث عائشة لانها لم تعمل به
فاو صح من كل وجه لعملت به قال يحرم رضاع الكبير . مالك ان استغنى
وفطم قبل الحولين ثم أرضعته لم يؤثر ، ابو حنيفة والشافعي يحرم وسببه
فإنما الرضاعة من المجاعة فاحتمل كفا كان الطفلا واحداً ان لم يرضع

فآل الى المجاعة وهل الى انتقار طبعي للاطفال أو الى نفس الصبي وهو
الذي يرتفع بالفطم وان وجد بالطبع قال زفر مدة الرضاع حولان
واستحسن مالك زيادة ما قاربها بك شهر وعنه الى ثلاثة اشهر . ابو حنيفة
حولان وستة اشهر وسببه ما يظن من معارضة آية حديث عائشة فأية
«والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين» تفيد الغاية وما زاد ايسر
بجاعة وحديث انما الرضاعة من المجاعة يفيد عمومها انه مادام يتغذى
باللبان يحرم مالك ما يصل الى الحلق من غير رضاع كوجور ولدود محرم
عطاء ودادود غير محرم وسببه هل المعتبر وصول اللبن للجوف مطلقاً او
بكيفية الرضاع لانه هو الذي يسمى رضاعاً . مالك وابو حنيفة واصحابهما
ان استهلك اللبن ماء او غير لا ثم سقيه لا يحرم . الشافعي وابن حبيب
ومطرف وابن الماجشون يحرم مطلقاً وسببه هل اللبن اذا اختلط بغيره
يبقى له حكم اللبن كنجاسة خالطت الطعام مثلاً والاصل المعتبر فيه انطلاق
اسم اللبن عليه كالماء هل يطهر إذا خالطه شيء طاهر أم لا فهل يعتبر
فيه وصوله للحلق أم لا فإنه يشك هل يصل اللبن من اللدود والوجور
والحقنة الى المعدة ام لا . مالك وابو حنيفة والشافعي واحمد والاوزاعي
والثوري لبن الفحل يحرم وهو قول علي وابن عباس وعائشة والزيبر وابن
عمر لا يحرم وسببه معارضة ظاهر الكتاب لحديث عائشة المشهور وقالت
جاء افلاح اخو ابى القعيس يستاذن علي بعد أن انزل الحجاب فأبى ان
آذن له وسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه عمك فاذني له فقلت

يا رسول الله إنما ارضعتني امرأة ولم ير ضعتني الرجل فقال انه عمك فليأج
 عليك خرجه البخاري ومسلم ومالك فمن رآه زيادة وشرعاً زائداً عن
 الآية «وامهاتكم التي ارضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» مع اعتبار أن ابن المرأة
 إنما نشأ من الرجل فلو بقيت المرأة عمرها وحدها لا يكون نيهالبن غالباً
 فأصله من الفحل قال يحرم لبن الفحل ومن رآه إنما ورد تأصيلاً لأصل الحكم
 مع أن عائشة راوية للحديث ولم يكن مذهبها تحريم لبن الفحل فلو أعملنا
 الزيادة لنسخت الاصول بالحديث النادر صعب ولخاصة فضائية عين فله قول
 عمر في حديث فاطمة بنت قيس لا اترك كلام الله لحديث امرأة . قوم تقبل
 فيه شهادة امرأة واحدة وقوم لا يقبل الا شهادة اثنين وقوم الا اربع وبه
 قال الشافعي وعطاء . مالك تقبل شهادة امرأتين مع فشو قولهما قبل الشهادة
 كافي حنيفة وسببه بين الاربع والاثنين هل يدل رجل بامرأتين فهن
 اربع في ما لا تمكن فيه شهادة الرجال أو تكفي امرأتان وفيه حديث
 عتبة ابن الحارث قال يا رسول الله إني تزوجت امرأة فأنت امرأة فقالت
 ارضعتكما فقال : كيف وقد قيل دعها عنك . قال مالك إنما هو ورع لا
 حكم جمعا بينه وبين الاصول . أجمعوا على أنه يحرم لبن كل امرأة بالغة
 وغير بالغة والبالغة من الحيض كان لها زوج ام لا حاملاً كانت او غير
 حامل وشذ بمض اوجب تحريم لبن رجل وهو غير موجود فضلاً ان يكون
 له حكم وإن وجد فلا يسمى لبناً إلا بالاشتراك في الاسم واختلفوا في
 لبن الممتة ها . يتناولها العموم أم لا . فالجواب لا يجوز كل الزانية

قوم وسببه مفهوم قوله تعالى « والزانية لا ينكحها إلا زان او مشرك
 وحرم ذلك على المؤمنين » هل خرج مخرج الدم او التحريم وهل ذلك
 إشارة للزنى او للنكاح فالذى حمل الجمهور عليه . قال رجل للنبي صلى
 الله عليه وسلم إن زوجته لا ترد لامساً قال طلقها قال اني احبها فقال له
 فامسكها وقال قوم إن الزنى يفسخ النكاح بناءً على هذا وبه قال الحسن .
 وأجمعوا على جواز نكاح اربعة من النساء معاً للحر . مالك وأهل الظاهر
 ينكح العبد اربعاً . الشافعي وابو حنيفة إنما يجمع العبد بين اثنتين فقط
 وسببه هل الرق يسقط العدد كما يسقط الحد الواجب في الزنى كالطلاق
 عند من يراه فإنهم اجمعوا على تنصيف الحد في الزنى . فالجمهور لا تجوز
 الخامسة لقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع » وقال صلى الله عليه وسلم لغيلان لما اسلم وتحتة عشر نبيوة :
 امسك اربعاً وفارق سائرهن واجاز قوم تسعاً على حسب ما عده اللفظ
 وان كانت العربية لا تفيده . وقال داود يجمع بين ثمانية عشر على حسب
 ما تفيد الصناعة العربية في مثنى وثلاث ورباع لكن خصصه الحديث .
 أجمعوا على انه لا يعقد بين اختين يعني لا يجمعهما في عقد نكاح ولا في وطىء
 من « وان تجمعوا بين الاختين » . فالجمهور لا يجمع بينهما بملك اليمين في
 انوطىء . داود يجعل بملك اليمين كرواية عن احمد وجوز ابو حنيفة ان
 يعقد على اختها لكن لا يمسها حتى يحرم الاخرى وسببه معارضة عموم
 آية « رأى تجمعوا بين الاختين » لعموم الاستثناء في آخر الآية « إلا

بما ملكت أيمانكم ، فإنه يحتمل ان يعود لأقرب المذكور ويحتمل ان
 يعود إلى ما تضمنته الآية من التحريم الا ما وقع الاجماع انه لا تأثير له
 فيه فيخرج من عموم قوله « وان تجمعوا بين الاثنين » ملك اليمين فإن
 كانت احدهما بملك اليمين والاخرى بالنكاح فمنعه مالك وأبو حنيفة
 واجازه الشافعي قال صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين
 المرأة وخالتها فالجمهور هو خاص اريد به الخصوص فالتحريم لا يتعدى
 غير من نص عليه وقال قوم هو خاص اريد به العموم وهو جمع بين
 امرأة ومحرمها من كل من شاركها في الرحم فلا يجمع عندهم بين ابنتي
 عم او عمة ولا بين ابنتي خال او خالة ولا بين المرأة وبنت عمها او بنت
 عمتها ولا بينها وبين خالتها وقال قوم انما يحرم الجمع بين من لو قدر أيتها
 ذكراً والاخرى انثى لحرمته على التقديرين لا في تقدير واحد فإن حرمت
 بتقدير ذكر مرة وحال بتقديرها انثى والاخرى ذكر حل الجمع وهو
 لأصحاب مالك كزوج امرأة رجل وبنته فإن قدرنا البنت ذكراً حرمت
 عليه زوجة ابيه وان قدرنا الزوج ذكراً حلت له البنت . اجمعوا على جواز
 نكاح العبد أمة وان تنكح الحرة عبداً برضاها ورضي وايها فالمشهور عن
 مالك وهو رواية ابن القاسم يجوز ان ينكح الحر الامة مطلقاً وقوم يجوز
 بشرطين عدم الطول وخوف العنت وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي
 وسببه معارضة دليل الخطاب في قوله « ومن لم يستطع منكم طولا أن
 ينكح » الآية لعموم « وانكحوا الايامي منكم والصالحين » الآية مفهومة

من استطاع طولا لا يحل له وعموم آية «وانكحوا» يفيد الجواز [قلت
ونذب ألا يتزوج الا بشرطين . أجمعوا على انه لا تحل المشاركة الوثنية
«ولا تمسكوا بعصم الكوافر» واتفقوا على احلال الكتائية باليمن واختلاف
هل تنكح الامة الكتائية وسببه معارضة عموم «ولا تمسكوا بعصم
الكوافر» وعموم «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» وعموم «والمحصنات
من النساء الا ما ملكت ايمانكم» وهن المسبيات فظاهرها يقتضى العموم
والجمهور على منعها وقال طاوس ومجاهد بالجواز وحجتهم نكاح المسبيات
في غزوة اوطاس وانما صار الجمهور لنكاح الكتائيات الاحرار لان الاصل
بناء الخصوص على العموم اعني «والمحصنات من الذين اتوا الكتاب»
خصوص «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» عموم فاستثنى الجمهور
الخصوص من العموم فمن حرمها جعل العام ناسخاً للخاص فن قاس الامة
الكتائية على حررتها جوزها وايضاً قوله تعالى «من فتياتكم المؤمنات»
يوجب عدم جواز نكاح الامة الكافرة مطاقاً فإذا كانت الامة المسامة لا
تنكح الا بالشراطين وأحرى الكافرة وانما جازت بملك اليمين لقوامها
تعالى «الا ما ملكت ايمانكم» فإنهم أجمعوا على ان السبي يحل المسبية
الغير المتزوجة وقل قوم إن سبياً معاً لم يفسخ وان سبي احدهما انفسخ
وبه قال الشافعي وعن مالك قولان لا يهدم والثاني يهدم . مطاقاً وسببه
هل تردد المسترقين بين نساء الذميين وبين الكافرة اتي لازوج لها
او المستأجرة من كافر فالله اعلم عند اي حيزية يختلف الدار وعند غيره

الرق فلا حرمة هنا للزوجية لان محل الرق وهو الكفر سبب الاحلال
 فلا تشبه بالذمية فان الذمي اقر على دينه وغيره مالك والشافعي والليث
 والاوزاعي واحمد لا ينكح المحرم ولا ينكح له ولا فسد وهو قول
 عمر وعلي وابن عمر وزيد وجوزة ابو حنيفة وسببه تعارض النقل حديث
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم وهو
 ثابت وعن ميمونة تزوجها وهو حلال روى مالك من حديث عثمان لا
 ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب فالوجه الجمع وهو الكراهة او تغليب
 القول ابو حنيفة والشافعي يجوز نكاح المريض ، مالك لا يجوز في
 المشهور عنه فيفرق بينهما وإن صح يفيد النذب فقط وسببه تشبيهه بالبيع
 والهبة فلا تجوز هبة المريض الا من الثالث ويجوز بيعه وهل يثم باضرار
 الوارث أم لا فلا يصح قياس على الهبة فإنه لا يجوز النكاح في الثالث ولا
 معنى له والاتهام قياس مصلحي سدا للذرائع انما يعمل به مالك وقال قوم
 شرع زائد لانه يوهن ما في الشرع من التوقيف لكن تصرف هذه المصالح
 للراسخين في العلم كمالك لكن حسن الظن بالائمة اولى وعليه فن دلت
 عليه قرآن الاضرار منع وإلا فلا ككثير من اهل الصناعات . وأجمعوا
 على أن النكاح لا يجوز في العدة مطلقاً ، مالك والاوزاعي والليث إن عقد
 عليها في عدتها ودخل بها مطلقاً فرق بينهما ولا تحل له ابداً ، ابو حنيفة
 والشافعي والثوري يفرق بينهما فإذا انقضت العدة عقد عليها مرة ثانية
 وسببه هل قول صاحب حجة أم لا . روى مالك ان عمر فرق بين

طليحة الاسدية وبين زوجها راشد الثقيني لما تزوجها في العدة فقال من
 تزوج معتدة ولم يدخل فرق بينهما ويتأبد التحريم بينهما بالدخول
 ويعطى مهرها بما استحل منها وطريق القياس وان ضعف انه ادخل
 شبهة في النسب فاشبهه الملاعن وروي عن علي وابن مسعود مخالفة عمر
 والاصل عدم الحرمة إلا بدليل من كتاب او سنة او اجماع وروي لما
 انكر على عمر علي رجع عنه ولم يقض بالتحريم رواه الثوري عن اشعث
 عن الشعبي عن مسروق وضعف قول من قال تحرم بالمقد واجمعوا على
 أنه لا توطأ حامل مسبية حتى تضع لتواتر عنه صلى الله عليه وسلم فالجمهور
 إن وطئ لا يعتق عليه الولد وسببه هل يؤثر مأوأة في الجنين ام لا روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف يستعبده وقد غداه في سمعه وبصره
 الجمهور على ان بيع امة متزوجة ليس طلاقاً اشترت عائشة بريرة متزوجة
 فأعتقها فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت الطلاق وزوجها بيبكى
 عليها فقوله تعالى « الا ما ملكت أيماكم » يقتضي مسبية وغيرها وتخير
 بريرة يدل على انه ليس طلاقاً وحجة الجمهور قضية اوطاس لما تأموا من
 غشيانهن من اجل ازواجهن أنزل الله « والحصنات من النساء الا ما ملكت
 أيماكم » اجمعوا على أنه إن عقد الكافر على من تحل في الاسلام ثم اساء
 معاً فإنها يقران عليه ويصحح الاسلام مالك إن اسلم على اكثر من اربع
 فإنه يختار اربعاً فقط وعلى اختين اختار احدهما كالشافعي واحمد وداود
 وقال ابو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى يختار الاوائل في العقد فثبت

تزوجهن في عقد فرق بينهم، ابن الماجشون ان اسلم على اختين فرق بينهما
ثم استأنف نكاح ما شاء منهما وسببه معارضة القياس للآثر وفيه أثران
قضية غيلان في مرسل مالك والثاني حديث قيس بن الحارث اخترايها
ثبت. والقياس قياس ما قبل الاسلام بما بعده وفيه ضعف. مالك وابو
جنيقة والشافعي اذا أسلمت قبله فإت اسلم في عدتها فهو أولى بها
فإن أسلم هو وهي كتابية ثبت النكاح ومن حديث صفوان ابن أمية
ان زوجه عاتكة أسلمت قبله ثم أسلم فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم
على نكاحه وبين اسلامهما شهر. مالك إن أسلم وعرض عليها الاسلام
فأبت فرق بينهما. الشافعي لا فرق بين أن يسلم او تسلم فإن اجتمع اسلامهما
في العدة اقر نكاحهما وسببه معارضة العموم للآثر فإن عموم «ولا تمسكوا
بعضكم الكوافر» يفيد المفارقة فوراً وعارضه الآثر أسلم ابو سفيان بن
حرب قبل هند بنت عتبة اسلم عمر الظهران فدخل عليها كافرة فأخذت
باجيته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت بعده بأيام فاستقرا على
نكاحهما والقياس لا فرق بين ان يسلم او لا او تسلم قبله. فأساب الخیار
أربعة عيب واعسار والفقد والعتق. مالك والشافعي العيب يوجب الخیار
في الرد او الامساك. اهل الظاهر وعمر بن عبد العزيز لا يوجب سببه
امران قول صاحب حجة أم لا قال عمر ايما رجل تزوج امرأة وبها
جنون او جذام أو برص او قرن فلها صداقها كاملاً وذلك غرم ازوجها
علي ولها ويقاس ايضاً على البيع وقيل لا يشبه بالبيع. مالك والشافعي

إنما ترد بأربعة عيوب الجنون والجذام والبرص والجنون وذاء الفرج من
 قرن ورتق وعنة وخصاء . ابو حنيفة ترد بعيبين فقط القرن والرتق فإن
 علم قبل الدخول طلق ولا صداق ، مالك ان لم يعلم بالعيب الا بعد
 الدخول ان كان الولي ممن يظن به العلم كأب وأخ فهو غار فيغرم الولي
 الصداق ولا يرجع على المرأة بشيء وان كان بعيداً رجع الزوج على المرأة
 إلا ربع دينار فقط . الشافعي لزمه الصداق ولا رجوع أصلاً لا عليه ولا
 عليها وسببه هل يقاس على العيب او على الانكحة الفاسدة بنفس
 المسيس قال صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن سيدها
 فنكاحها باطل ولها المهر بما احتل منها . فيؤجل العنين سنة مسترسلاً
 عليها ثم يفسخ عليه ، اختلف اصحاب مالك في علة الرد بهذه الاربعة قيل
 شرع متعبد به وقيل لانها ما يخفى وقيل لانها يخاف سرايتها الى الابناء
 وعايها يؤد بالسواد والقرع وعلى الاول يرد لكل عيب ان علم أنه خفي عن
 الزوج . الشافعي ومالك يخير المعسر بالصداق قبل الدخول ، ابو حنيفة
 غريم لا يفرق بينهما فلها ان تمنع نفسها حتى يؤديه ويؤخذ بالنفقة .
 مالك والشافعي واحمد وابو ثور وابو عبيد وجماعة إن اعسر بالنفقة فرق
 بينهما ، ابو حنيفة والثوري وأهل الظاهر لا يفرق بينهما وسببه أنه يشبه
 ضرراً بضرر العنة النفقة في مقابلة الاستمتاع والاستمتاع في مقابلة النفقة
 ثبتت العصمة بالاجماع فلا تنحل إلا بالاجماع او بدليل من الكتاب أو السنة
 فالمفقود في أرض الاسلام وجهلت حياته وموته ، مالك وجود نفقة

زوجته تؤجل امرأته اربع سنين من يوم رفعت امرها الى الحاكم فإذا انتهى الكشف والاجل اعتدت عدة الوفاة فلا يورث ماله الى امد التعمير سبعين عاماً، ابو حنيفة والثوري لا تحل حتى يظهر موته وروي عن علي وابن مسعود. اجمعوا على أن لها الخيار اذا عتقت تحت عبد، مالك والشافعي وأهل المدينة والاوزاعي واحمد والميث لإختيار إن عتقت تحت حر وقال ابو حنيفة والثوري لها الخيار إن عتقت مطلقاً فن عال بالجبر على النكاح مطلقاً خيرها إن عتقت مطلقاً ومن جعل الجبر على تزويج العبد فقط خيرها ان عتقت تحت عبد فقط روي عن ابن عباس أن زوج بريرة عبد أسود وروي عن عائشة انه حر فهما ثابتان. مالك والشافعي تخيرا لم يمسها، ابو حنيفة تخير في المجلس، الاوزاعي إنما يسقط خيارها بالمسيس إذ علمت أن المسيس يسقط خيارها. اجمعوا على أنه يجب على الزوج النفقة والكسوة « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ولو أمة على المشهور عند أصحاب مالك. اتفقوا على حرمة نكاح الشغار - مالك يفسخ ابداً، ابو حنيفة يصح بمهر المثل كاللث واحمد وإسحاق وأبي ثور والطبري وسببه هل هو معلل بدمم العوض أو متعبد به ورآ مالك أن النهي تعلق بنفس العقد والنهي يدل على فساد المنهي. فأجمع المسلمون على حرمة المتعة الا ما روي عن ابن عباس وتبعه أصحابه من اهل مكة واليمن واستند لقوله تعالى « فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم » وهو نكاح الى أجل مسمى فلا نهى عمر

عنها ما احتاج الى الزنى الا شقي رواه عنه ابن جريج وعمر ابن دينار
قال عطاء سمعت جابر ابن عبد الله يقول تتمعنا في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر ونصف من خلافة عمر ثم نهى عنها عمر الناس .
فنكاح من نوى أن يحلل المبتوتة للاول وهو المحلل ، مالك مفسوخ ، ابو
حنيفة والشافعي صحيح وسببه قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل .
فمن فهم الذم فقط صححه ومن فهم من التائم فساد العقد قال به ، مالك إن
اشترط عليه ألا يتزوج عليها أو لا يسافر بها أو لا يتسرى لم يلزمه إلا ان
علق بعق أو طلاق فإنه يلزمه ان لم يطلق كالشافعي وأبي حنيفة وقال
الاوزاعي وابن شبرمة لها شرطها أو عليه الوفاء وروي قول الجماعة عن
علي وروي قول الاوزاعي عن عمر وسببه معارضة العموم للخصوص
فالعموم حديث عائشة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان
مائة شرط فالخصوص حديث عقبة أحق الشروط أن يوفى به ما
استحلتم به الفروج . خرجهما البخاري ومسلم فشهروا عند الاصولين قضاء
الخصوص على العموم لكن المشهور عند مالك خلافه في الفرع
فأجمعوا على فسخ نكاح اسقط فيه شرط صحته المجمع عليه كحرم
وربما اختلفوا بحسب قوة العلة وضعفها وإما يرجع من الاختلاف بشروط
الصحة فمالك تاراً يفسخه قبل الدخول ويثبت به بعده والا صل فيه عنده
أنه صحيح لكنه يحتاط ويقيسه على حوالة الاسواق فيفوت البيع عنده
كالنكاح وهي أنكره مكرهه فإنه يراعي الخلاف والا فلا فرق بين

الدخول وبعدلا فإن قوي الدليل فسخه مطلقاً وإن ضعف فسخه قبل
الدخول فقط متفقاً عليه أو مختلفاً فيه (ولامة مومنة خير من مشركة
ولو أعجبتمكم) لجمالها ولما لها ولنسبها فاظفر بذات الدين تربت يمينك فأفادت
التزوج بالامة مع الطول على الحرية فإن من وجد طولاً على حرية مشركة
يجد طولاً على حرية مومنة فلا يتفاوت قدر المال بالدين نزلت في خنساء
وليدة سوداء كانت لحذيفة بن اليمان قال لها يا خنساء قد ذكرت في الملا
الاعلى على سوادك ودمامتك فأعتقها وتزوج بها وقيل في عبد الله بن
رواحه أعتق أمة وتزوجها فطعن فيهم ناس من المومنين فعرضوا عليه
حرية مشركة فنزلت الآية (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) لا
تزوجوا منهم المومنات وهذا على عمومهم إجماعاً (ولعبد مومن خير من
مشرك) من حر مشرك (ولو) إن (أعجبكم) لجمالها ولما لها وقيل المراد
بالامة والعبد الأشخاص لأن كل انسان عبد الله فلا يتزوج كافر بأي
نوع كان كفره مومنة حرية وأمة مطلقاً إجماعاً والمشركون يدعون الى
النار الى ما يؤدي اليها فالمرجوة مظنة الالفت في الظاهر وقد تحمل
المودة على الاتفاق في الدين فلعل المومن يوافق الكافر والاحتراز من
مظنة الارتداد أهم من الطموح الى اسلام المشرك فوجب الايوالوا ولا
يصاهره ولا يكون بينهم وبين الكافرين إلا المناصبة والقتال ويدعون
الى ترك الجهاد وهو يؤدي الى النار (اولئك يدعون الى النار) الكفر
المؤدي اليه (والله يدعوا) على السنة رسالها (الى الجنة) حيث امر بتزويج

المسلمة التي يتبعها ولدها في الايمان والمؤمنون كلهم يدعون الى الجنة
والكافرون الى النار فتباينت مقاصدهم فوجب التدابر والتشاجر بالقتال
في مرضات الله في حق المؤمنين وفي مرضات إبليس في حق الكافرين (و)
الى (المغفرة بإذنه) الى العمل الصالح بأمره ورضاه وقضائه وإرادته
وتوفيقه وتيسيره للعمل الصالح قرأ الحسن « والمغفرة بإذنه » بالرفع مبتدئ
وخبر والمغفرة انما تحصل بتوفيقه وانما قدم الجنة لمناسبة النار والا فالمغفرة
سبب الجنة فالسبب مقدم على المسبب فلذلك قدمت في و « سارعوا الى
مغفرة من ربكم وجنة عرضها » (ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون) لكي
يتذكروا فيتعظوا فالتذكر محاولة استرجاع الصورة المحفوظة فهي تنبيه
على ماركز في العقول السليمة في علم الله من حقيقة دين الاسلام « فطرة الله
التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس
وهم الكفار في علم الله - لا يعلمون » لا يمكن ان يعلموه - وه فإنه لم يرد الله
فالأية تنهى عن مواصلة الكافرين وتأمير بمواصلة المؤمنين فلا ينبغي
لمومن ان تعجبه المشرك كما فإنها تبغضه وتبغض دينه ونبيه وكتابه وربه
فكيف تميل النفس الى من يبغض نبيك ودينك ويسفه عقلك وينسبك
للجنون ففي المومنات غنية عنهن « الزاني لا ينكح الزانية او مشركة »
لا شتر اكهم في المناسبة « الحبثات للخبيثين والطيبات للطيبين » لا
ترض ان يكون لك جالس غير مجانس لك فإن العذاب الشديد ليس
الاهي . الارواح حنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تنكر منها

منها اختلف سبب بروز الحديث امرأة بمكة مضحكة للنساء فلما هاجرت
جاءت الى عائشة فسألتها عند من نزلت فقالت عند امرأة من الانصار
مضحكة ايضاً فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم قال الحمد لله ان
الارواح الخ وقدر كز في العقول الميل الى الخير والنفور عن الشر فيجب
التذكر فلعل للوجوب فيتذكر العاقل البصير المتأمل ان الخير في مخالفة
إخوان البطالة والشرك والهوى المحرم والمكروه « إنا جعلنا ما على
الارض زينة لها لنباوهم ايهم أحسن عملاً » فالمقرب فر الى الله من جميع
ما في الوجود ولم يلتفت الى شئ سوى وجهه الكريم ولم يرد من المولى
غير المولى فهو أحسن نية وعملاً وهذا هو الصراط المستقيم (ويسئلونك
عن المحيض) سألوا عن ستة فذكر الثلاث الاول بغير واو العطف لانها
في مجالس متفرقة فكل سؤال مبتدئ وسألوا البواقي في مجلس واحد فله
أنى بالواو عن الحيض او مكان الحيض الذى هو الفرج والحيض اللوث
الخارج من الرحم فى وقت معتاد فلم يتعين السؤال إلا من الجواب (قل)
لهم (هو أذى) ضرر كبير على الزوج والزوجة والولد ان جوهرت
فى فرجها وهو مستقذر مؤذٍ للاحليل بامكان دخول الحيض فى ثقبته
فيتأكل الاحليل والرحم لا مكان انعكاس الدم الى قعر الرحم بقوة دفعة
الاحليل فيتضرروا والولد لا مكان ان يتخلق فى ماء ممزوج بالحيض فاحتمل
ألا يسلم من آفاته فالجاهلية لا يساكنون الحيض ولا يؤاكونهن كالجوس
واليهود فاستمر واعليه حتى سأل ابو الدحداح فى نفر مع الصحابة يا رسول

الله كيف نصنع بالنساء اذا حضن أنقربهن ام لا فنزلت (فاعتزلوا النساء
 في الحيض) مكان الحيض الفرج فاجتنبوا مجامعتهم في الفروج فأخذ
 المؤمنون بظاهر الاعتزال فأخرجوهن من المنازل فجاء ناس من الإعراب
 فقالوا يا رسول الله البرد شديد والثياب قليلة فإن آثرناهن هلك سائر
 أهل البيت وان استأثرنا بها هلكت سائر الحيض فقال صلى الله عليه وسلم:
 انما امرتم ان تعتزلوا مجامعتهم اذا حضن ولم يامركم باخراجهن من
 البيوت كفعل الأعاجم وهو الاقتصاد بين افراط اليهود وتفريط النصارى
 فإنهم يحامعونهن ولا يبالون بالحيض فمن جعل الحيض مصدراً لحرم الاستمتاع
 بما بين سرّة وركبة وباح الباقي للاجماع على جوازه ومن جعله ظرف
 مكان أجاز الاستمتاع بما دون الفرج فإن جعل الأول مصدراً قدر هو
 ذو أذى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) ينقطع دم حيضهن ويغتسلن قرأ
 شعبة وحمزة حتى يتطهرن والتطهر ظاهر في الغسل وباح ابو حنيفة
 الجماع ان انقطع الدم في أكثره وهو عشرة أيام عند ادون أقله من غير غسل
 وفي أقله لا ياتيها حتى تغتسل او ياتيها مضي وقت صلاة وقال طاووس ان
 تغتسل الموضع وتتوضا وبعضهم غسل الفرج فإن عدم الماء فأجمعوا على
 التيمم (فإذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله) فالقاء للتعقيب ويفيد
 تأخر الجماع عن الغسل وموضع الامر غير الدبر لجميع بدنها حلال ما
 عدى الدبر على الأرجح . قالت عائشة كان يامرني فأتر فيبأثرني وانا
 عائض وكان يخرج رأسه الي وهو معتكف فأغساه وانا حائض وعن ام

سأله كنت وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحميلة فأنسلت فخرجت
منها فأخذت ثياب حبيضي فلبستها فقال لي صلى الله عليه وسلم انفسيت قلت
نعم فدعاني فأدخلني معه في الحميلة (إن الله يحب التوابين) من الذنوب
(ويحب المتطهرين) المتزهين عن الفواحش والاقذار كجامعة الحائض
والآتيان في غير المأني من القبل فآتوهن بالوجه الحلال لا صائمات
ومحرمات ومعتكفات من الحلال لا من الفجور فالله يحب التائب مما انصدر
منه مما نهى عنه من الآتيان في الحيض والفسوق ومن الأدبار فالتائب
من فعل ثم ترك والمتطهر من تنزه من فعل ما نهى عنه فإن الذنب نجاسة
روحانية حكمية «انما المشركون نجس» اعتقادهم وهو نجس معنوي
(نساء كم حرث) مواضع الحرث (لكم) بالقاء النطف المشبهة بالبذر في
أرض طيبة فارشد الى أن الممنوع الفرج الذي هو موضع الاولاد وانه
ينبغي أن يقصد امتثال امر الله بالاسباب كالحرث للسنبلة والجماع لطلب
الولد . ترك الاسباب معصية والاتكال عليها كفر . وبقصد أداء حق
نفسه وحق زوجه واعفاف نفسه واعفاف زوجه وجبراً لخطرها فماتقرب
احد إلى الله بمثل جبر خواطر عباده فلا جبر كجبر الجماع وهو لذة تشبه
لذة الجنة فيترتب عليه الشكر العظيم لله تعالى فبقدر اللذة يكون الشكر
وبقدر الشكر يكون المزيد وبقدر المزيد تكون معرفة الله تعالى وبقدر
المعرفة تكون الخشية وبقدر الخشية تكون محبة الله ورضاه شبيه النساء
بالحرث لما بينهما من النطف والبذور لجامع مادة ما يحصل منه فالحرث

البذر والزرع التهيئة والانبات « أفرايتم ما تحرثون أنتم تزرعون » يعني
تذبتونه « أم نحن الزارعون » (فاتوا) جامعوهن (حرثكم أنى شئتم) كيف
شئتم في أي كيفية شئتم من قيام وقعود واضطجاع وإقبال وإدبار. روى
أن اليهود كانوا يقولون من جامع امرأته من دبرها أي من خلفها في
قبلها جاء ولدها أحول فنزلت الآية فالدبر ليس موضع حرث وأيضا
فالمحيض أذى في وقت دون آخر والدبر أذى دائماً فوجب تحريمه وإنما
حمل من أباح أدبارهن لفظة أنى فهي للبحث عن الحال والمكان فتكون
بمعنى أين وكيف فإنها احتملت أين وهو مكان فيكون عليه فاتوا حرثكم
في أي مكان شئتم لكن صرفه التشبيه بالحرث إلى معنى كيف عند الجمهور
قال الطحاوي حكى لنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنه سمع
الشافعي يقول ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم
اتيان النساء في أدبارهن وتحليله شيء يعتمد عليه والقياس أنه حلال روى
أصبغ ابن الفرج عن ابن القاسم عن مالك قال ما أدركت أحداً اقتدى
به في ديني يشك فيه أنه حلال ثم قرأ « نساؤكم حرث لكم فاتوا
حرثكم أنى شئتم » قال فأى شيء أبين من هذا وما أشك فيه قال ابن
القاسم فقلت لمالك ابن الليث يروي عن ابن عمر إنكاره بقوله لما
سئل عنها أو يفعل ذلك أحد من المسلمين قال مالك فأشهد على ربيعتة
ابن أبي عبد الرحمن يحدثني عن أبي الحباب سعيد بن يسار قال قالت لابن
عمر ما تقول في أدبار النساء فقال لا بأس بذلك قال ابن القاسم إنك

ذكرت بأن سالماً يقول كذب العالج أو العبد على أبي يعني نافعاً قال مالك
 فأشهد على يزيد بن رومان يحدثني عن سالم عن أبيه أنه كان يفعل به عن ابن
 عمر أن رجلاً أتى امرأته في دبرها فوجد في نفسه فأنزل الله « نساؤكم
 حرث لكم فاتوا حرثكم أني شئتم » [قلت] فهذا أئمة المذهب يستحيون
 أن ينسب ذلك للأفاضل من الصحابة والتابعين والمجاهدين فأصحاب مالك
 ينفون ذلك لقبحها وشناعتها لكن عنه أشهر من أن تدفع . قال ابن
 مسعود محاش النساء حرام قال عبد الله بن عمر هي اللواط الصغرى . وفي
 الحديث ملعون من أتى امرأته في دبرها [قلت] وهي اللواط الصغرى
 وأكبر منها اتيان الذكر في دبره . أبو حنيفة من قبل غلاماً شهوة فكأثماً
 زنى بامه سبعين زينة ومن زنى مع امه فكأثماً زنى مع سبعين بكراً ومن
 زنى مع البكر مرة فكأثماً زنى بسبعين ألف امرأة وحكم اللواط التعزير
 والحبس في السجن حتى يتوب فاحتج من يبيحه بأن الحرث المرأة كلها لا
 الفرج فقط بدليل جواز التمتع بيدها كاله حرث الناقة استعملها فالاجتناب
 أحوط وتقليل الكلام فيه أصوب (وقدموا لأنفسكم) من الأعمال الصالحات
 كالتسمية عند الجماع بسم الله الرحمن الرحيم اللهم جنبنا الشيطان
 وجنب الشيطان ما رزقنا . فإنه يحفظ الولد ويكتب له عدد أنفاسه
 وأنفاس أولاده حسنات إلى يوم القيامة فكونوا على قيد تقديم الطاعة
 مع ملاحظة طلب الولد وأداء ما يجب ويندب في حق نفسك ونفس من
 أمرت بحسن معاشرته فلا تحوج زوجك لغيرك فأكثر لها الجماع فتقنع نفسها

من الالتفات الى وساوس الهوى وتنظف لها كما تحب ان تنظف لك
وباسطها تمامه وضمها فإذا فرغت فابق لها حتى تستتم نهمة رعيًا لحقها فانها
قاصرة عليك وانت البحت غيرها من الازواج والسراري فاكثر ما تنبعث
عليه المدبرة أنه ان قضى حاجة قبلها أعجل فتضرر به ويحصل لها ما الله
أعلم به وتستحي ان تذكره فيترتب عليه النفور والطلاق وكان عبد الله
بن عمر يفطر غالباً بالجماع في نهار الصوم ثم يغتسل ويصلي المغرب ايكف
شهوته ويقوم بحق عضوه لئلا يكون في الصلاة وقلبه متعلق بالزكاح
فربما ينتشر عضوه في الصلاة فيستحي العبد من ربه في حضرة مناجاته
(واتقوا الله) في امره ونهيه (واعلموا انكم ملاقوه) بالبعث وتزودوا مالا
تفضحون به فإنه يجازيكم بأعمالكم (وبشر المؤمنين) بالكرامة والنعيم
امره ان ينصحهم ويبشرهم فيجب ان يتوجه المومن الى الله ويقبل اليه
إقبالاً كلياً بادباره عن هواله وعن الكون من حيث هو اخلاصاً لله تعالى
دينه من غير غرض يحمله على العمل إلا وجه ربه تعالى فما سواه باطل
لا يضر ولا ينفع وبه جاء الرسل فما روي مما يفيد طلب الجنة وغيرها
انما هو من بحر فضل الله لا بالعمل «قل الله - حبيبي ومطلوبي ومعبودي
- ثم ذرهم في خوضهم يلعبون، انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر»
(ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم) نزلت في ابي بكر الصديق لما حلف
ألا ينفق على مسطح حين خاض في الافك او في عبد الله بن رواحة حين
حلف الا يكلم خنتا زرج اخته بشير بن النعمان ولا يصالح بينهما وبين

اخته فالعرضة كل ما يعرض ويعنع من الشيء لا تجعلوا الحالف شيئاً مانعاً
 من البر والتقوى يدعى احدكم الى صلة رحم او بر فيقول حلفت بالله
 لا افعله فيعتل بيمينه على ترك البر في (ان تبروا) او لان تبروا او برودكم
 خير لكم (وتتقوا وتصلحوا بين الناس) فتكره اليمين على ذلك ويسن
 فيه الحنث ويكفر لما روى عنه صلى الله عليه وسلم من حلف بيمين فرآ
 غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ويفعل الذي هو خير بخلافها على فعل
 البر ونحوه فإنها طاعة فالآية نهى عن الجراءة على الله بكثرة الحلف وكفى
 ذماً لمكثر اليمين «ولا تطعم كل حلاف مهين» فمن حلف واعتاده لربما
 ينجر الى الحلف على الكذب فاسم الله إنما نعبد به ربنا فلا يجعل ان
 نذكره إلا بقصد التعبد والتعظيم فلا يحلف به على كل قليل وكثير. إن
 الله يحب ان يقسم به . يعني ينبغي ان يقسم بغيره كالنبي والرسول
 والولي وايبك وعمرك ونور وجهك والولي الفلاني فكل ذلك قسم
 لغوى يحرم على اهل الشرع ان يقسم به وإن كانت لا تنعقد به اليمين
 وإنما تنعقد به المعاصي وحق الطبل والرباب والكبر والزاوية والمسجد
 فمن كان خالفاً فليحلف بالله او ليصمت (والله سميع) كل من تكلم (عالم)
 بالمنويات لا تخفي عليه خافية . فالجمهور انه لا يحلف إلا بالله بأسمائه وصفاته
 فلا يقسم إلا بالقديم فالخالف بغيره عاص ولا تنعقد به يمينه وقوم يجوز
 الحلف بكل معظم في الشرع فالخلاف جار في صفاته وافعاله وسببه معارضة
 ظاهر الكتاب للاثر فإن الله اقسم بالاشياء كالتين والزيتون وثبت انه

صلى الله عليه وسلم قال إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . فالجمع بين الأحاديث والآيات أن المقسم به هو الله ورب التين ورب الزيتون مثلاً فقول من منع الحلف بصفاته وأفعاله تعالى ضعيف وسببه فليحلف بالله فهل يقتصر على الاسم أم لا لكنه قصور وتحميد على الظواهر فيشبهه مذهب الظاهرية أنك لعريض القفى حينئذ [قلت] والظاهر أن اليمين عبادة فمن عبد الذات الموصوفة بالاسماء والصفات فهو مومن ومن عبد الاسم فقط فسق ومن عبد الصفة فقط كفر لكن ليس من كل وجه وروى هذا المنع عن محمد بن المواز وشذت فرقة منعت اليمين بالله فالحديث نص بمبطال لمذهبه . أجمعوا على أن الإيمان منها لغو غير منعقدة ومنها منعقدة ، مالك وأبو حنيفة ظن الرجل أنه على يقين فحلف فتبين خلافه هو اللغو الغير المنعقدة ، الشافعي لغو اليمين ما لم تنعقد عليه نيته كلاً والله لا بالله في أثناء الكلام مما اعتاده الناس زمن تعلم اللغة صغراً فتطبعوا عليه فيعتقد عدم لزومه رواه مالك في الموطأ عن عائشة وروى الأول عن الحسن بن أبي الحسن وقتادة ومجاهد وإبراهيم النخعي وقال القاضي إسماعيل هو حلف الغضبان ، ابن عباس هو الحلف على المعصية وقيل إلا ياكل شيئاً مباحاً له في الشرع وسببه اشتراك في لفظ اللغو فيطلق عن الكلام الباطل « والنوا فيه الملكم تغالبون » كالاتفاق في اغلاق فالظاهر قول مالك والشافعي . الجمهور لا كفارة في الغموس بأن حلف على شيء ، مضى تعمداً للكذب أنه كان ولم يكن وإنما تكون الكفارة

فما حلف على شيء مستقبل أنه يفعله فلم يفعله ، الشافعي وجاعة تجب فيها
الكفارة وتسقط الاثم كغير الغموس وسببه معارضة عموم الكتاب للآثر
فإن قوله تعالى « ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته إطعام عشرة
مساكين » توجب كفارة يمين الغموس . وقوله صلى الله عليه وسلم : من
اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار .
يوجب ألا تكفر . لكن للشافعي ان يقول إن تاب ورد المظالم فإنه فيها
عصى بالجرأة على الله وعلى عباده فإن تاب فقط وكفر بقي عقاب الاقتطاع
فإن تاب وقضى وكفر تاب الله عليه بفضلته ، مالك والشافعي من قال أنا
كافر بالله او مشرك بالله او يهودي او نصراني إن فعلت كذا ثم يفعل
ليس عليه كفارة وليست يميناً ، ابو حنيفة يمين يكفر كاحمد إن خالف
اليمين وسببه هل يجوز الايمان بكل ماله حرمة أم لا وهل تنعقد بغير
الله أم لا فمن رأى ان اليمين إنما هو بالله واسمائه قال لا كفارة فيها فليست بيمين
ومن رأى جوازها بكل معظم قال بالكفارة فإن الحالف بالتعظيم كالحالف
بغير التعظيم فمن حلف بوجوب حق الله عليه لزمه كذلك ومن حلف بترك
وجوبه لزمه . الجمهور ما ليس قسماً بل تعليق لزوم شيء بأمر ان فعلت
فعلي مشي او عتق او طلاق مثلاً لزمه في الفور وما التزمه الانسان لزمه
بالشرع ، مالك لا كفارة فيه وأثم إن لم يفعل ، الشافعي واحمد وأبو عبيد
فيه الكفارة إلا الطلاق والعتق وروى عن عائشة أبو ثور يكفر من
حلف بالعتق وسببه هل هي يمين أو نذر فمن رآها يميناً كفر ومن لا قال

نذر لازم وإنما سماها المالكية أيماناً مجازاً فاليمين لغة بالفاظ مخصوصة وليست
صيغة الشرط صيغة يمين ثبت عنه صلى الله عليه وسلم: كفارة النذر كفارة
يمين «لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم
قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم» فسماه الشرع يميناً فيسلك جميع ذلك إلا ما
استثناه الإجماع كالطلاق مسلك اليمين، داوود وأهل الظاهر كل
خرج مخرج الشرط إلا ما استثناه الإجماع لا شيء من كفارة ونذر فلم يأن
عندهم إن قال إن فعلت كذا فعلي مشي أو حج نذر ولا كفارة بخلاف
إن قال علي المشي فإنه لزمه نذر إجماعاً. من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر
أن يعصيه فلا يعصه. وسببه هل هي أيمان أو نذر أيماناً ولا ندوراً
مالك قال إن حلف ونوى بالله ولم ينطق به لزمه يمين كأشهاد أن كان كذا
أحد أقوال الشافعي ليست يميناً، أبو حنيفة وقول الشافعي أيمان وسببه
هل المعتبر اللفظ فلا يمين أو العرف من مفهومه فيمين أو النية فإن نوى
فيمين وإلا فلا. اجمعوا على أن الاستثناء بالجملة يحل اليمين واجمعوا على
أنه يحلها بثلاثة شروط تناسق ولانظر به ومقصود من أول اليمين. مالك
يشترط اتصال الاستثناء بالمستثنى منه، الشافعي فلا يضر فصل قص
كتنفس أو تذكر أو انقطاع صوت بكسعال مثلاً وقوم من التابعين
يقم من مجلسه. ابن عباس يستثنى ابداً وأوتسعين سنة متى ذكر وأجمعوا
على أن إن شاء الله استثناء ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال من حلف
إن شاء الله لم يحدث واختلافوا هل تؤثر في اليمين إذا لم توصل بها أم لا

الاستثناء حال للانعقاد او مانع له فمن قال مانع اشترط الاتصال ومن
رآه حالاً لم يشترطه واختلف من قال حال هل هو في القرب أو في البعد
وحجة من رآه بالقرب بما رواه سعد عن سماك قال صلى الله عليه وسلم
والله لا غزون قریشاً ثلاثاً من المرات ثم سكنت فقال إن شاء الله فهو
دال أنه حال له قالوا فلو كان يحمله في البعد لما افتقر الى كفارة وهو ظاهر
فالمشهور لا بد فيه من أن يتلفظ بما يدل على حله إما بالاستثناء او
بتخصيص أو تقييد وقيل انما تنفع النية فقط في الاستثناء بالله فقط فالتفرقة
ضعيفة وسببه هل تلزم العقود اللازمة بالنية فقط او باللفظ والنية كطلاق
وعتق وعين قيل تنفع نية الاستثناء بعد النطق باليمين والفراغ متصلة بها
وقيل ينفع ان حدثت قبل ان يتم اليمين وقيل الاستثناء من عدد تنفع ان
حدثت قبل تمام اليمين والاستثناء من العموم ينفع ولو بعد تمام اليمين ان
اتصل بها وسببه هل هو حال او مانع من انعقاد فلا يرد حالاً اشترطه
قبل اليمين ، عبد الوهاب الاستثناء حال كالكفارة فلا يشترط الاتصال . مالك
إنما تؤثر في الايمان التي تكفر من يمين بالله او نذر ، طلق ، مالك ان قال
هي طالق او عتيق إن شاء الله لزمه طلاق فلا اثر للمشيئة فإنها لم تعلم لنا
فلزم تعجيل الطلاق والعتاق وإن قال إن فعلت كذا فهي طالق او عتيق
فعن مالك قولان اصحهما إن صرف الاستثناء الى الشرط صح الذي علق
به فإن فعل طلق والا فلا وان صرفه الى نفس الطلاق لم يصح الشافعي
وابو حنيفة يحمله الاستثناء في خبر وتعليق إن اتصل به وسببه هل هو

حال او مانع فإن قال هي طالق او عتيق إن شاء الله لم يلزمه وقول المالكية
أمر فرغ منه فكيف يستثنى منه جار على أنه مانع لا حال. أجمعوا على ان
مخالفة ما انعقدت عليه اليمين بفعل ما حلف الا يفعله او بترك ما حلف ان
يفعله بأن ترك حتى فات وقته او فات يوجب الحنث كأن حلف لياكل
هذا الرغيف فأكله غيره او لا فعلم اليوم فأنقضى اليوم ولم يفعل ، مالك ان
فعله ساهياً او مكرهاً حنث ، الشافعي لا يحنث وسببه معارضة عموم
«ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان» فعم الناسي والمكره لعموم قوله
رفع عن امتي النسيان والخطا وما استكرهوا عليه . مالك ان حلف
لياكل هذا الرغيف لا يبرء حتى ياكله كله وان قال لا ياكله حنث بأكل
بعضه ، الشافعي وابو حنيفة لا يحنث في الوجهين حملاً على الاخذ بأكثر
ما يدل عليه الاسم وانما ذهب مالك الى الاحتياط فيهما ، الشافعي وابو
حنيفة إذا حلف على شيء بعينه لا يحنث الا لمخالفة في ذلك الشيء بعينه
وان دل مفهومه على خصوص او عموم دلالة عرفية ولا يعتبرون النية
المخالفة لللفظ وانما اعتبروا مجرد اللفظ فالذي يعتبر عند مشهور مذهب
مالك في الايمان التي لا يقضى على حالها لموجبها او لا النية فإن عدمت
فبقرينة حال فإن عدمت فعرف اللفظ فإن عدم دلالة اللغة وقيل عنه لا
يراعى الا نية او ظاهر اللفظ اللغوي فقط وقيل النية وبساط الحال دون
العرف فالتى يقضى على صاحبها ان استفتى فحكمها حكم اليمين التي لا
يقضى عليه بها من مراعاة هذه الاشياء وإن كان مما يقضى عليه بها لم يراج

فيها الا اللفظ الا ان يشهد بما يفيد المخالفة لظاهر اللفظ كقرينة او عرف
أجمعوا على ان النية نية المستحلف في الدعاوى وان في المواعيد قل قوم
على نية الحالف وقوم على نية المستحلف ثبت عنه صلى الله عليه وسلم على
نية المستحلف وقال صلى الله عليه وسلم يمينك على ما يصدق عليه صاحبك
خرجتهما مسلم فمن قال على نية الحالف اعتبر المعنى القائم بالذات دون
اللفظ كمن حلف لا ياكل راساً فأكل راس حوت او لحمأ فأكل شحمأ فمن
اعتبر اصل اللغة في الرأس قال حنث بأكل رأس الحوت ومن اعتبر العرف
قال لا ومن اعتبر اصل اللغة في اللحم قال لا يحنث بأكل الشحم فإن لم
اسماً خاصاً ومن اعتبر مطلق الانطلاق قال حنث فالاختلاف انما يكون
باعتبار دلالات الألفاظ التي يقسم بها فإن فيها مجملة وظاهرة وانصأ.
فأجمعوا على ان الكفارة أربعة والثلاثة الاول على التخيير في الآية « فمن
لم يجد فصيام ثلاثة ايام » مالك والشافعي واهل المدينة مد من حنطة
لكل مسكين ، ابن القاسم يحزى المد في كل مدينة ، ابو حنيفة نصف
صاع من حنطة وصاع من غيرها من شعير او تمر فإن غداهم وعشائهم أجزاء
وسبب اختلاف في تأويل « من اوسط ما تطعمون أهليكم » هل المراد
أكلة او قوت اليوم فمن قال أكلة قال وسط في الشعب ومن قال غذاء وعشاء
قال نصف صاع فمن شبهها بكفارة الفطر قال مد ومن شبهها بكفارة
الأذى قال نصف صاع قيل يحزى الخبز وقيل لا بد من ادام ، ابن حبيب
اوسط الزيت وقيل اللبن او السمن قيل في أهليكم وسط عيش أهليكم

المكفر وقيل اهل البلد الذي هو فيه فالمعتبر الوسط باعتبار اهل البلد
 إلا في المدينة خاصة فإن الحكم لا يتبدل فيها فعند مالك الكسوة ما يجزي
 في الصلاة فإن كسى رجلاً فثوب واحد أو امرأة فثوبان درعاً وخماراً
 الشافعي وأبو حنيفة يجزي أقل ما ينطابق عليه الاسم أزار أو قميص أو
 سراويل أو عمامة أو يوسف لا تجزي العمامة ولا السراويل وسببه هل
 الواجب أقل ما ينطلق عليه الاسم اللغوي أو المعنى الشرعي واستحب
 مالك والشافعي تتابع الأيام ولم يوجباه واشترطه أبو حنيفة وسببه هل
 يجوز العمل بالقراءة المنسوخة فصيام ثلاثة أيام متتابعات في رواية عبد الله
 ابن مسعود وهل يحمل الأمر بمطلق الصوم على التتابع فإنه الأصل أم لا
 مالك والشافعي لا يجزئه إلا عشرة مساكين ، أبو حنيفة إن أطعم واحداً
 عشرة أيام أجزأه وسببه هل هي واجبة للعدد أو على المكفر المسئلة محتملة
 اشترط مالك والشافعي في المساكين الإسلام والحرية دون أبي حنيفة
 فمن شبهها بالزكاة اشترطها ومن شبهها بمطابق الصدقات لم يشترطها فإن
 الصدقة على فقير كافر يثاب عاها فمن رأى أن العبيد يتصور فيهم الفقر
 فربما يجوعه سيده لم يشترط ومن قال لا يتصور فيهم الفقر لوجوب حقهم
 على غيرهم اشترط الحرية . الجمهور يشترط سلامة الرقبة من العيوب التي
 تنقص الثمن دون أهل الظاهر وسببه هل الواجب الأخذ بأقل ما يدل
 عليه الاسم أو باتم ما يدل عليه الاسم . اشترط مالك والشافعي إيمان
 الرقبة دون أبي حنيفة وسببه هل يحمل المطابق على المقيد في الأمور التي

تتفق في الاحكام وتختلف في الاسباب ككفارة يمين وظهار فيقيدها
 في الظهار فتحرير رقبة مومنة فمن لا يحمله ابقى اللفظ على اطلاقه .
 الشافعي إذا كفر بعد الحنث او قبله ارتفع الاثم أبو حنيفة لا يرتفع الا ان
 كفر بعد الحنث وقال بهما مالك وسببه امران اختلاف رواية حديث
 من حلف على يمين فرا غيرها خيراً منها فليات الذي هو خير وليكفر
 عن يمينه فظاهره أن الكفارة حتى يأتي به ورواه قوم فليكفر عن يمينه
 وليات الذي هو خير فدل على جوازها قبل الحنث وايضاً وهل يجزى
 تقديم الحق الواجب قبل وقت وجوبه أم لا فانبنى هل الكفارة مانعة
 للحنث او رافعة فعلى المنع جاز تقديمها . اتفقوا على أن من حلف بيمين
 واحدة على أشياء شتى أن عليه كفارة واحدة وان حلف بأيمان شتى على
 شيء واحد أن عليه كفارات على عدد الايمان كأن حلف بأيمان شتى
 على أشياء شتى ، مالك إن حلف على شيء واحد بيمينه مراراً تكرر عليه
 إلا إن قصد التاكيد وقال قوم عليه كفارة واحدة وقال قوم في
 كفارة واحدة إلا أن يريد التغليظ وسببه هل الموجب للتعديد هو
 تعدد الايمان بالجنس أم بالعدد فمن اعتبر العدد قال كل يمين بكفارة
 ومن اعتبر الجنس قال كفارة واحدة . مالك من حلف بصفات متعددة
 تكررت عليه الكفارة بعد ما كان قال كأن حلف بالسميع
 العلیم الحكيم وقال قوم إن قصد الاول وجاء كلاماً واحداً
 اتحدت وسببه فهل يرجع اعتبار الوحدة او الكثرة الى صيغة

غير ابنه لكن رواه مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً وقف
بالشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر الا يتكلم ولا يستظل ولا يجالس ويصوم
فقال مروه فليتكلم وليجالس وليتم صيامه [قات] هذا من قبيل المباحات
الزمر فيها اتعاب النفس . مالك من حرم على نفسه بعض المباحات لا يلزم
فيه غير الزوجة . أهل الظاهر لا يلزم فيه شيء . ابو حنيفة فيه كفارة
يمين وسببه ممارسة مفهوم النظر لظاهر قوله تعالى « يا أيها النبي لم
تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك » من نذر تحليل ما حرمه
الله ليس بشيء فالنذر ليس خلاف واعتقاد الشرع « قد فرض الله لكم
تحلة إيمانكم » يوجب ان تحل الكفارة انعقاد النذر [قلت] والظاهر انه
في القضية يميناً بالله بدليل إيمانكم قيل سببه شربة عسل قال ابن عباس اذا
حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها « لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة » . الجمهور إن قال الله علي نذر واطلق فعليه كفارة يمين
لا غير وقوم فيه كفارة الظهار وقال قوم عليه اقل ما يسمى قرابة من
القرب كصيام يوم أو صلاة ركعتين خرج مسلم كفارة النذر كفارة يمين
ومن قال بركعتين ألزم اقل ما ينطاق عليه قرابة ولم يظهر قول من ألزمه
كفارة ظهار لا سماعاً ولا قياساً وانما قصد التغليظ لا غير . أجمعوا على ان
من نذر الحج ما شيئاً انه يلزمه فإن عجز في الطريق سقط عنه الحج .
روي عن علي أنه يستأنفه مرة أخرى وان ركب اجزأه مع هدي أهل
مكة عليه هدي فقط . مالك عليه الامران يرجع فيه شيء من حيث

وجب ويهدي وسببه منازعة الاصول والآثار فمن شبهه العاجز إذا مشى
ثانية بالتمتع والقارن قال وجب هدي القران والتمتع ومن شبهه بما ينوب
عنه الدم اوجبه فقط وفيه حديث عقبة بن عامر الجهني اقال نذرت
اخي ان تمشي الى بيت الله عز وجل فأمرتني ان استفتي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال : اتمش ولتركب . خرجه مسلم وحديث انس بن
مالك رآ رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يهادى بين ابنتيه فقال نذر
ان يمشي فقال صلى الله عليه وسلم : ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه
وأمره ان يركب . فالحديث قاض على طرح المشقة فالسمعاع هو المتعين
فلا قياس مع صحة الحديث وهو ثابت . مالك من نذر المشي الى الصلاة في
مسجد المدينة او المقدس لزمه المشي كالشافعي . ابو حنيفة لا يلزمه شيء
وحيث صلى اجزأ كالمسجد الحرام للصلاة عنده وإنما يلزم عند الحنابلة
والعمرة . ابو يوسف من نذر ان يصلي فيهما لزمه لكن ان صلى في المسجد
الحرام اجزأه . الجمهور لا يلزم المشي لغير هذه الثلاثة لقوله صلى الله عليه
وسلم : لا تسرج المطي الا لثلاث . وبعض اوجب كل مسجد يرجي فيه
فضل وحجتهم فتوى ابن عباس لولد المرأة التي نذرت ان تمشي الى
مسجد قباء فماتت ان يمشي عنها . فنذر الفرض هو لازم بالله ونذر النفل
فيه فالنفل في البيت أفضل . مالك من نذر ان يذبح ولده في مقام ابراهيم
يفديه بحزور . ابو حنيفة بشاة وبعض مائة من الابل وبعض يهدي دية
وروي عن علي ، الليث يحج به . ابو حنيفة والشافعي لا شيء فإنه نذر

معصية وسببه هل ما تقرب به ابراهيم لازم للمساكين ام لا وهل شرع من قبلنا شرع لنا لكن فهو خاص به ولم يكن شرعاً لاهل زمانه وهل يحمل على ما خرج لابراهيم وهو الهدي وايضاً ابراهيم لم ينذر هديه وانما رآه مناماً فوجب التعبير بالكيش فاما صدق الرؤيا ازمه الامر فإن الرؤيا لا بد فيها من طرف التعبير « قد صدقت الرؤيا » فلا ينبغي ان تصدق بل تعبر فالذى رآه عين ما خرج وهو ذبح كبش فوق البلاء من عدم التعبير « اني رأيت احد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين قل يا بني لا تقصص رؤياك على اخوتك » فالرؤيا ليست كالوحي الجملي فإنها لا بد من طرف التعبير، أجمعوا ان من نذر على وجه الخير لا على وجه اليمين ان يجعل ماله كله في سبيل الله او في سبيل من سبيل الخير أنما ازمه مالك ان قل مالي في سبيل الله ان فعلت كذا ففعله ازمه كالنذر ولا كفارة عليه، الشافعي عليه كفارة يمين فقط فإنه ألحق الشرط بالايمان فالحقها مالك بالنذر، مالك يخرج ثلث ماله فقط، النخعي وزفر يخرج جميع ماله، ابو حنيفة يخرج ما يزكى فقط وقوم يخرج قدر زكاته وقال قوم ان وصل ماله ألفين أخرج خمسة وان كان ألفاً أخرج سبعة وان كان خمسمائة أخرج عشرة وسببه معارضة الاصل للآثر فحديث ابي لبابة وأراد ان يتصدق بماله فقال له صلى الله عليه وسلم: يجزيك من ذلك الثالث. وهوانص لمالك والاصل ان يلزمه ما نذر فمالك خاف فيه أصله فإنه عند لازم ولو جميع ماله فاستثنى هذه المسألة من أصله لانها نص:

خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى. وهو نص لا يلزم المال المعين اذا تصدق به وكان جميع ماله فاعمل ما لكألم تصح عنده هذه الآثار (ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم) قصده من الايمان اذا حنثتم لا باللفظ وحده فإن تعمد الكذب وحلف عليه سواء قصد إبطال حنق ام لا فغموس لا نغماس صاحبها في الاثم بها وقيل هذه المؤاخذة في الآخرة والمؤاخذة في قوله تعالى « ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان » بالكفارة في يمين معقودة فالكسب هو العمد اختاره القاضي ابو بكر. الشافعي لا يلزمكم الله الكفارة فيما لا قصد معه بل بما قصده قلوبكم حين اليمين. ابو حنيفة لا يؤخذكم ويعاقبكم بلغو اليمين الذي يحلفه احدكم بالظن ولكن يعاقبكم بما اقترفته قلوبكم من اثم قصد الكذب في اليمين يحلف على ما يعلم انه خلاف ما يقوله وهو اليمين الغموس. مالك احسن ما سمعت ان اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن انه كذلك ثم يوجد بخلافه فلا كفارة فيه فالغموس عنده لا كفارة فيها وإنما الكفارة فيمن حلف على مباح يفعل له ام لا يفعله ثم حنث (والله غفور) حيث لم يؤخذ باللغو واخر العقوبة بما كسبت قلوبكم لعلمكم تتفكرون او تتوبون عنها « واو يؤخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة » فالعلم من محاسن خصال العباد. في الحديث: ان الرجل المسلم ليدرك بالحلم مرتبة الصائم القائم. وفي الحديث: من حلف بغير الله اشرك بالله. قال الرازي أخاف الكفر على من قال بحياتي وحياتك وما أشبهه لولا أن العامة لا تعرفه للزمهم الكفر

وفي الحديث من حلف بئمة غير الاسلام كاذباً فهو كما قال ، الشافعي ان
افعل كذا فانا يهودي ففعل كفر به « إلا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان »
فالقلب كالارض للزراعة فالجوارح كآلة الحراثة والاعمال والاقوال
كالبذر فالبذر ما لم يقع في الارض المربية لم ينبت وان كانت في آلة من
آلات الحراثة فإن كان ما يجي من اعمال الظواهر ثابتاً في القاب من عمل
خير ولو مثقال خردلة أكبره الله ونماه بفضلته وان كان من الشر أدنى
شيء منه في القلب فإن الله بفضلته ولطفه يهمله ولا يؤاخذ به بل يحلم عنه
ويتوب ويعفو والله غفور رحيم (الذين يولون من نسائهم) يحلفون
ألا يجامعونهن مزاراً كانوا في الجاهلية وفي أول الاسلام إذا كره أحد
زوجه ولم يرض ان يتزوجها غيره حلف عليها ألا يجامعها فتبقى لأيماء
ولا ذات بعل فضرب الله للمسلمين أجلاً على قدر لا تقدر المرأة ان تصبر على
الجماع فالله حكيم فالمرأة لا تصبر أكثر أمد الايلاء (تربص أربعة أشهر)
للولي حق تثبت فلا يطالب بطلاق ولا بجماع في وسطها . الشافعي لا
ايلاء في أكثر من أربعة أشهر ويؤيده (إن فاءوا) رجعوا في المدة او
بعدها عن اليمين الى الوطى وعبر بالفاء لان الفيئة بعد المدد ويكفر عن
يمينه (وان عزموا الطلاق) جئتموه عليه بعدم النية فليوقعوه (إن الله سميع
عليم) فأمر الزوج بالرجوع اليها او تسريحها فإذا كان حق الاشكال
اوجب عليك فكيف بحقه تعالى فهذه المدة هي مدة تعلق الزوج بالجنين
ان احسدكم يجمع خلقه في بطن امه اربعين يوماً ثم تكون علاقة مثل

ذلك ثم تكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الله اليه الملك فينفخ فيه الروح
ويومر بأربع كلمات بكتب رزقه واجله وهو اظهاره اليك لا غير واما
عليه وقضاؤه تعالى فسابق ذلك . مالك والشافعي واحمد وابو ثور
وداود والليث يوقف المولي بعد انقضاء اربعة اشهر إما ان ينيء واما
ان يطلق وهو مذهب علي وابن عمر وقال ابو حنيفة والثوري والكوفيون
وقوع الطلاق بانقضاء اربعة اشهر ان لم ينيء في وسطها وبه قال ابن مسعود
وجماعة من التابعين وسببه « فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » هل يحمل
النيء على ما قبلها او بعدها فمن فهم قبلها اوقع الطلاق بالعدد فالعزم
عنده في « وان عزموا » على عدم النفي ومن فهم بعدها قال « وان عزموا
الطلاق » باللفظ فالفاء في « فإن فاءوا » ظاهرة في التعقيب فشبّه ابو حنيفة
المدة بعدة الرجعية وشبهوا الايلاء بالطلاق وهو شبه قوي . مالك يقع
الايلاء لكل عمن . الشافعي لا يقع إلا باليمين بالله فاعتمد مالك عموم
« للذين يولون » وشبهه الشافعي الايلاء بما يكفر فإنهما يترتب عليهما
حكم شرعي . فالجمهور لا يلزمه الايلاء إلا بيمين وألزمه مالك ان قصد
الاضرار بترك الوطى وان لم يحلف فاعتمد مالك المعنى واعتمد
الجمهور الظاهر فمدة الايلاء عند مالك فوق اربعة اشهر وعند ابى حنيفة
اربعة اشهر فقط . الحسن وابن ابي ليلى اذا وقت ولو أقل جعل لها اربعة
اشهر ابن عباس المولي من حالف الا يصيبها على التأيد وسببه كون الآية
عامة في جميع ما اختلفوا فيه . مالك والشافعي ان الطلاق عليه رجعي فإنه

الاصل حتى يدل دليل على أنه بائن، ابو حنيفة وابو ثور بائن فإن الرجعي لم يزل الضرر عنها فإنه له ان يجبرها على الرجعة وسببه معارضة الاصل للمصلحة فمن غلب الاصل قال رجعي ومن غلب المصلحة قال بائن، مالك يطلق القاضي عليه، اهل الظاهر يحبس حتى يطلقها بنفسه وسببه معارضة الاصل للمصلحة فمن رأى الاصل قال هو يطلق ومن راعى المصلحة قال يطلق السلطان وهو القياس المرسل، مالك إذا طلقها ثم ارتجعا ثم آلى منها لحقها في رجعي وبائن، ابو حنيفة البائن يسقط الايلاء وجماعة العلماء أنه لا يتكرر إلا باعادة اليمين وسببه معارضة المصلحة لظاهر شرط الايلاء الجمهور تلزمها العدة إن طلقت، جابر بن زيد لا تلزمها إذا جازت في مدة الايلاء ثلاثة حيض وروى عن ابن عباس وحجة ان العدة انما وضعت لبراء الرحم وقد حصلت وحجة الجمهور أنها مطابقة فتبتدىء العدة من الطلاق وسببه ان العدة جمعت عبادة ومصلحة فمن راعى جانب المصلحة لم ير عليها عدة ومن رأى جانب العبادة اوجب عليها عدة، مالك ايلاء العبد شهران قياساً على حدوده وطلاقه، الشافعي واهل الظاهر كالحر فالأظهر أن الايمان يستوى فيه الحر والعبد والايلاء يمين وقياساً على مدة العنين، أبو حنيفة النقص الداخل من الايلاء معتبر من النساء لا من الرجال كالعدة وإن كانت حرة فأربعة اشهر وإن تزوجها عبد وإن كانت إمة فعلى النصف فإن عتق لا ينتقل الى الايلاء الاحرار، أبو حنيفة ينتقل ان عتقت. ابن القاسم الصغيرة التي لا يجامع مثلاً لا ايلاء عليها وإن وقع

حسبت اربعة من يوم بلغت لانه لا ضرر عليها في ترك الجماع وقيل لا ايلاء
على خصي ولا على من لا يقدر على الجماع . الجمهور ليس من شرط المولي
ان يطا المرتجة في العدة وقال مالك ان لم يطا من غير عذر فلا رجعة له
عليها وحجة الجمهور انه ان اعاد الايلاء بالرجعة على مذهب من يراه
استأنف الايلاء من وقت الرجعة وان قلنا لا يعود لم يعتبر اصلاً وكيفما
كان لا بد من اربعة اشهر من وقت الرجعة ، مالك كل رجعة من طلاق
برفع ضرر لا تصح الا برفعه كالمعسر بالنفقة فلا تصح الا ان يسر فمن شبه
الرجعة بابتداء نكاح اوجب تجديد الايلاء ومن شبهها برجعة من طلاق
لضرر ولم يرتفع بقي على الاصل (والمطلقات يتربصن) ينتظرن (بأنفسهن
ثلاثة قروء) فلا يتزوجن حتى تمضي من حين الطلاق يطلق على الحيض
دعي الصلاة أيام اقراءك وعلى الطهر الفارق بين الحيضين وهو المراد هنا ٢
والطلاق المشروع لا يكون في الحيض روى الترمذي وابو داود :
طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان . لكن لا يقاوم ما رواه البخاري
في قصة ابن عمر : فلم يراجعها ثم لممسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر
ثم ان شاء امسك وان شاء طلق قبل ان يمسه فذلك العدة التي امر الله
تعالى ان تطلق لها النساء يعني « فطلقة وهن » فنفس النساء طوامح للرجال
فله ذكر النفس بالتربص بأن تقنط نفسها بالمرّة من الرجال حتى يحاها
الله فأتى بلفظ الكثرة تنبيهاً انه قصد جميع المسلمات فالكلام في المدخول بها
وإلا فلا عدة على غيرها « وإن طلقتهموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم

عاين من عدة تعتدونها» وفي الآية والصغيرة « فعدتهن ثلاثه
 اشهر » وفي الحوامل فعدتهن وضع حملهن وفي الاماء فعدتهن قرآن
 بالسنة « فطلقوهن لعدتهن » فاللام ازم ان تكون إلى دخول الطهر فلا
 تطهر الا بانقطاع الدم (ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله) من الحمل
 والحيض والعيب الذي ترد به (ان كن يومن بالله واليوم الآخر) ان كمل
 إيمانهن فإن المومن الكامل لا يجتري على ما يفسقه عند ربه وأفادت الآية
 قبول قولها نفياً وإثباتاً فهي في حق ذلك كنائب القاضي تحكم فإنه لما
 تنقصت النساء في باب الشهادة اكملهن في باب الحكم فكل واحدة حاكمة
 مقبولة الحكم فيما يرجع لرحمها على ان رحمها محل دولة الاحكام الكثيرة
 الشرعية فنهاها عن الحكم بالجور فإن الحكم لا يعلم الا منها فربما تكره الزوج
 وخافت أن يرتجمها فتسقط الجنين استعجالاً لخروج عدتها منه (وبعولتهن)
 أزواجهن والتاء زائدة للجمع كالعمومة والحثولة وربما يقصد به المصدر
 مبالغة بعل حسن البعولة لكن مجذف واهل بعولتهن واصل البعل السيد
 كانه مالك لها (أحق) حقيق (بردهن) إن طلقهن طلاقاً رجعيّاً او احق
 من نفسها ووليها إن امتنعت او ابى وإيها (إن ارادوا إصلاحاً) بالرجعة
 رجعي يملك الرجعة والبائن لا يملكها إلا بعقد آخر جديد باذنها ووليها
 فشرط الرجعي المدخول بها. أجمعوا على ان غير المدخول بها إن طلقت
 بائن كان طلقت ثلاثاً او بعوض وهو الخلع فتثلاث من الحر ان تتابع

يجمع على بينوتها «الطلاق مرتان» رجعي وبأن واختلفوا إذ وقعت
ثلاثاً في اللفظ دون الفعل واتفق الجمهور على أن الرق مؤثر في عدد
الطلاق فتبين الأمة باثنتين واختلفوا في رق يعتبر هل من الزوجة أو من
الزوج الجمهور على أنه ان جمع طلاقاً ثلاثاً في اللفظ كأن قال طلقته ثلاثاً من
غير الفصل بينهما فكالطالقة الثالثة بانت بها «فلا تحل له حتى تنكح زوجاً
غيره» أهل الظاهر وجماعة حكمها واحدة ولا تأثير للفظ وحيثهم
«الطلاق مرتان» إلى قوله في الثالثة «فإن طلقها فلا تحل» فالمطلق باللفظ
الثلاث مطلق واحدة لا مطلق ثلاث وأيضاً خرج البخاري ومسلم عن
ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي
بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فأما من بعدهم عمر
وأيضاً بما روى ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة
زوجها ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله صلى الله عليه
وسلم كيف طلقته قال طلقته ثلاثاً في مجلس واحد قال إنما تلك طائفة
واحدة واحتج من انتصر للجمهور بأن حديث ابن عباس في الصحيحين
انما رواه عنه من أصحابه طاوس وان جلة أصحابه رووا عنه الثلاث لازمة
في مذهبه منهم سعيد بن جبير وربيعة وعطاء بن عمرو بن دينار وأب
حديث ابن اسحاق وهم وانما روى أصحابه انه طلق ركانة البتة ثلاثاً
وسببه هل نعتبر لفظه وقصده أو نعتبر قصد الشارع فيقال على الأول
على النذر فيلزم ما انتزعه ويقاس على الثاني على الشروط الشرعية فمن

اشترط غير شروط الشرع بطل فالحقائق الشرعية لا تتبدل فكان الجمهور
 قصدوا فيه التغليظ لكن الشرع رحمة فالتغليظ ينافي ما أحبه الشرع من
 الرفق « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » ولا سيما أنهم حكموا بما في
 الصحيح لكن نظر الجمهور أسد وأقوى وأحوط، مالك والشافعي وعثمان
 بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس المعتبر في الرق الزوج فإن طلق ثالثة
 بانت حرة أو أمة، أبو حنيفة وعلي وابن مسعود المعتبر الأمة كان زوجها
 حراً أو عبداً قال عثمان البتي ان الطلاق يعتبر برق من رق كغيره وروى
 عن ابن عمر وسببه فمن اعتبر من يبدل الطلاق قال هو الزوج ومن
 قال هو حكم من احكام المطلقة شبهه بالعدة فإنهم اجمعوا على أن العدة
 بالنساء أي تابع لرق النساء وفي الحديث الطلاق بالرجال والعدة بالنساء
 لكنه لم يثبت في الصحيح فمن قال من رق منهما اعتبر سببه الرق ولم
 يعتبر ذكورة ولا انوثة مع الرق. أجمعوا على أن طلاق العبد اثنان
 بالفعل والقول وخالف ابن حزم واهل الظاهر قالوا الحر والعبد سواء
 وسببه معارضة الظاهر فيها للقياس قاس الجمهور طلاقه على جدود فإنهم
 أجمعوا على ان الرق مؤثر في نقصان الحد فعند اهل الظاهر ان التكليف
 اشتركت فيه الاحرار والعبيد الا ما أخرجه نص او ظاهر من السنة
 والكتاب فلم يجدوا دليلاً صحيحاً قاسوه على الاصل [قلت] القياس كأنه
 فيه عكس مقصد الشرع فإن تنصيف الحد رخصة وإيدان بأن رتبة الحر
 أعلي فلا تناسبه الفواحي فشدد عليه لذلك وخفف على العبد ليدان

رتبته بالملك « يانساء النبي » لستن كأحد من النساء ان اتقيتن » فليست رتبة ازواجه كأزواج غيره فله أخبر بمضاعفة العذاب لو فرض ولو محالا بعصمة آله صلى الله عليه وسلم فنقصان الطلاق من باب التغليظ فالتغليظ إنما يناسب أهل الرتب من الأحرار فالجهة منفكة وإنما سلك الشرع سبيل الوسط فاعتبر فإن الله يخاطب أولي الألباب فلو كانت الرجعة دائمة لشقيت المرأة ولو كانت البينونة بواحدة لشقي الزوج فجمع الله بين المصلحتين قال أهل الظاهر ومن تبعهم على طلب الحق من الزم الثلاث في واحدة رفع الحكمة في الأمة المحكوم عليها بهذه السنة فالكل شريعة بالنية فالعلم عند الله تعالى . أجمعوا على ان طلاق سنة في المدخول بها واحدة في طهر لم يمسه فيه لما ثبت من حديث ابن عمر المتقدم ، مالك من شرط السنة ألا يتبعها طلاقاً في العدة ، أبو حنيفة ان طلقها عند كل طهر طلاقاً سمي سنة ولا خلاف في وقوع الطلاق المتبع في العدة من الرجعية مالك مطلق ثلاثاً بلفظ واحد ليس سنة ، الشافعي سنة وسببه معارضة اقراره صلى الله عليه وسلم للمطلق بين يديه ثلاثاً في لفظة واحدة لمفهوم الكتاب في حكم الطلقة الثالثة واحتج الشافعي بما ثبت من العجلائي طاق زوجه ثلاثاً بحضوره صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الملاءمة فلو كان بدعة لما اقره قال أصحاب مالك لم يقره فإنه وقعت الفرقة بالملاءمة فالثلاث في غير محلها فظهر قول مالك كل الظهور ، الجمهور من طلق في الحيض طلق بدعة وامر بالارتجاع إن لم يبت به ووقعت وقالت فرقة إنما يندب ولا يجبر

به ابن القاسم يجبر ما لم تنقض عدتها، اشهب انما يجبر في الحيضة الاولى.
مالك والشافعي حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها، ابو حنيفة
يراجعها فإن طهرت ان شاء امسكها وان شاء طلقها فإن طلقها في طهر
مس فيه لا يجبر على الرجعة وإنما اجبر على الرجعة في الحيض تطويلاً
لعدتها لا من كونه بدعيًا وحجة انعقاد الطلاق في الحيض قوله صلى الله
عليه وسلم مره فلينراجعها فالرجعة بعد طلاق سيئ نافع هل تعتدون طلاق
ابن عمر قال نعم وهو مذهب عبد الله بن عمر وحجة من قال ليس منعقدًا
رده صلى الله عليه وسلم كل شيء ليس عليه امرنا فهو رد عليه . وسببه
هل الشروط التي اشترطها الشرع في طلاق السنة شروط صحة او كمال
فمن قال شرط صحة قال لا يقع ومن قال شرط كمال قال يقع ويندب الى
أن يقع كاملاً فمن اعتمد ظاهر الامر قال يجبر على الرجعة ومن اعتبر
شرط كمال قال ندب فالجمهور على الاجبار وحجة من قال بمسكها حتى تطهر
ثم تحيض وتطهر الحديث الثابت لتصح الرجعة بالطهر بعد الحيض
ويطلقها في الطهر الثاني الذي لم يس فيه فشرط الرجعة وجود زمان
يقع فيه الوطى فشرط السنة ان يطلق في طهر لم يطلق في الحيض قبله
وهو الذي روي في الصحيحين عن ابن عمر في طريق يونس ابن
جبير تراجعها فإذا طهرت طاقها وسببه تعارض الآثار والعملة للرد فالخام
اعطاؤها له جميع ما أعطى والفدية اعطاؤها اكثر ما أعطى والصحيح
اعطاؤها اقل ما أعطى والمباراة اسقاطها حقها عليه وهو طلاق بائن

فأكثر العلماء على انه يقع « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وحديث ابن عباس في قضية امرأة ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ثبت بن قيس لا اعيب عليه في خلق ولا دين ولكن اكره الكفر بعد الدخول في الاسلام فقال أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال اقبل الحديقة وطلقها واحداً خرجه البخاري وشذ المزني عن الناس قال لا يل للزوج ان ياخذ منها شيئاً « فلا تاخذوا منه شيئاً » فهي عنده ناسخة لآية « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » فالجمهور « فلا تاخذوا منه شيئاً » على وجه الاكراه فلا نسخ مالك والشافعي يختلعا بأقل وبأكثر وبالمساوي ان نشرت فمن شبهه بسائر الاعواض أجاز ما تراضيا عليه ومن اعتبر الحديث لم يحز ورآه من باب اخذ المال بغيب حق اشترط الشافعي وابو حنيفة أن يعلم وجوده وصفتيه وأجاز مالك مجهول الوجود والغرر كالآبق والشارد والتمرة التي لم يبد صلاحها والعيبد الغير الموصوف وجوز ابو حنيفة الغرر ومنع المحدثون وسببه هل يقاس على البيوع او على الهبات فإنه تردد بينهما. مالك ان خالعه بخمر او بكخنزير وقع الطلاق ولا رجوع عليها بعد ان قبل ولا تستحق عوضاً وقال الشافعي يجب لها مهر المثل فالجمهور جاز الخالع على التراضي إن لم يكن منه إضرار « ولا تعضلوهن لتدھبوا ببعض ما آتيتموهن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وشذ الحسن وابو قلابة لا يحل خلع الا ان شاهداها تزني، داود لا يحوز الا بشرط الخوف « ألا يقيما حدود الله »

وشذ النعمان قال يجوز الخلع مع الاضرار الجمهور تخالع الرشيدة عن نفسها
والامة برضى سيدها والسفينة باذن حاجرهما، مالك يخالع الاب عن
ابنته الصغيرة وعن ابنه الصغير، الشافعي لا يخالع على الصبي فإنه عنده
لا يطلق عليه، مالك يجوز خلع المريضة بقدر ميراثه منها او بالثلث كله
الشافعي ان اختلعت بقدر مهر مثلها جاز ويخرج من رأس مال وان زاد
كانت الزيادة من الثلث، ابن القاسم المهمة تخالع خلع مثلها، الجمهور
جاز خلع مالكة امر نفسها وشذ الحسن وابن سيرين لا يجوز الخلع
إلا باذن السلطان الجمهور انه طلاق وبه قال مالك وسوى ابو حنيفة
بين الطلاق والفسخ وقال الشافعي هو كناية إن اريد به طلاق كان
طلاقاً وان اريد به فسخاً كان فسخاً ومعناه هل يعتد به في التطليقات أم لا
وجهور من رآه طلاقاً يجمله بائناً فلو كان رجعياً لما افاد غرضها الذي
اشترتها، أبو ثور إن كان بلفظ الطلاق بائن والافرجعي فالفسخ
انما يكون إكراهاً للزوج على التفرقة فهنا مختار فن جمعه فسخاً قال
ذكر الله « الطلاق مرتان » ثم ذكر الافتداء ثم قال « فإن طلقها فلا
تحل له من بعد » فلو كان طلاقاً لكان رابعاً في التي لا تحل الا من بعد زوج
رفين ان انفسخ يقع بالتراضي قياساً على فسخ البيع بالاقالة وقيل الخلع
شئ يلحق الطلاق لأنه خارج عنه هل العوض يخرج الفرقة عن الطلاق
ام لا، مالك الخلع بائن فلا يرتد عليه طلاق لعدم مصادفة المحل فإنها
بائن منه الا ان اتصل الكلام، الشافعي لا يرتد وان اتصل. ابو

حنيفة يرتد مطلقاً وسببه ان العدة عند مالك والشافعي من احكام
الطلاق فيتزوج اختها في عدتها وعند ابي حنيفة من احكام النكاح فلا
يتزوج اختها وعليه يرتد الطلاق فإنه في حكم نكاح، الجمهور لإرجعة
للزواج على المختلعة في العدة، روي عن ابن المسيب وابن شهاب ان رد
لها ما أخذ منها ارجعها في العدة، الجمهور يتزوجها برضاها في عدتها
وقوم من المتأخرين لا يتزوج في عدتها وسببه هل منع النكاح معطل او
متعبد به، مالك ان اختلفوا في القدر القول قوله ان لم تكن بينة. الشافعي
يتحالفان ويفسخ ويرجع المهر للثلث شبه الشافعي بالمتبايعين. مالك هي
مدعى عليها. مالك اختلف فيه خارج مذهبه طلاق جمعا فهو غالباً جامع
كتزويج المرأة نفسها بشرط ان يشهر الخلاف ويكون له حظ من المهر
وروي عنه أيضاً اعتبار سبب موجب التفرق فإن صح تراضيهما على
الاقامة كان طلاقاً والا كالحرم بالرضاع وغيره كان فسخاً مثال الطلاق
والرد بالعيب فالتملك عند مالك بأن تطلق واحدة فما فوقها فله ان
ينكرها فيما زاد على الواحدة والتخيير المطلق عنده بأن توقع ثلاثاً فلا
ينكرها فيما زاد على الواحدة الا ان قيد تخييراً بواحدة او اثنتين فليس
في التخيير المطاق الا ان تختار زوجها او تبته والمملكة عند لا يبطل
التمليك حتى يطول عاها الامر وقيل لا يبطل ابداً حتى ترد او تطاق.
الشافعي اختارى وامرك بيدك سواء وليس طلاقاً ان لم ينسوا فإن نواه
لزم مانوي. مالك ان وكلها فله عزها قبل التطليق دون التملك فإن

طلقت نفسها فرجعية عند مالك والشافعي . ابو حنيفة بائة فلو كانت
 رجعية لما كان لطلبها فائدة ، الثوري الخيار والتليك واحد ، ابن عباس
 إنما تطلق المملكة واحدة كعمر قالت امرأة لزوجها لو كان الامر
 بيدي لرأيت ما أفعل فقال لها هو لك فطلقته ثلاثاً فاقى ابن مسعود
 وعمر بواحدة ، ابن حزم التليك والتخير ليس بشيء فإن الحقائق الشرعية
 لا تتبدل فالعصمة جعلها الله للزوج ابداً فهي حق الله لا تنقل ابداً ، مالك
 للتخيرة والمملكة الخيار بالمجلس فقط كالشافعي وابي حنيفة والاوزاعي
 وجماعة فقهاء الامصار ، الشافعي التليك كالوكالة يرجع عليها متى شاء
 ان اراد به الطلاق ما لم توقعه وسببه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نساء فلم يكن طلاقاً فأهل الظاهر قالوا فلو اخترن انفسهن طلقهن
 بدليل « فتعاليين امتعن واسرحكن سرا حراً جميلاً » [قالت] فلو قالوا
 الله هو الذي خيرهن لا الزوج فلم تتبدل حقيقة فالله هو الذي جعل
 عصمتهم في يدهن « لا يسئل عما يفعل وهم - اي الازواج هنا - يسألون »
 عن تبديل الحقائق التي لا تبدل . مالك لفظ التليك والتخير لا يحتمل
 غيره فلا يفتقر الى نية . الشافعي لفظ يفتقر الى نية لانه كناية فالاصل
 في الطلاق السنة فالبتات غير سنة فله يناكرها إن زادت على ارجع - ي
 السني فمن قال تطلق ثلاثاً قال فإنه ملكها جميع ما بيده فقد خيرها في
 البتات وغيره فمن جعله واحدة فإنه أقل ما ينطلق عايد الاسم واحتياط
 للرجال لنقصان عقلمن « ولا توتوا السفهاء أموالكم » فهي نقصة عقل

سفيهة فالعصمة أعظم من المال اتباعاً لحكمة الله تعالى . الجمهور ان اختارت زوجها فليس طلاقاً . الحسن البصري ان اختارت فطلقة واحدة وان اختارت نفسها فثلاث فالالفاظ التي تجيب بها كالفاظ طلاق الرجل من صريح وكناية وغيرهما . أجمعوا على ان الطلاق يلزم بلفظ صريح ونية وهل يقع بنية فقط او بلفظ فقط مجرد من النية او بالنية مع لفظ غير صريح فمن اشترط النية والصريح أتبع ظاهر الشرع كمن أقام الظاهر مقام الصريح ومن شبهه بالعقد في النذر واليمين أوقعه بالنية ومن عمل التهمة أوقعه باللفظ فقط فالجمهور قسمان صريح وكناية . مالك الصريح لفظ الطلاق فقط وغيره كناية ظاهرة ومحملة كأبي حنيفة وقال الشافعي ألفاظ الصريح ثلاث الطلاق والفراق والسراح وهي المذكورة في القرآن . أهل الظاهر لا يقع إلا بهذه الثلاث فالطلاق حقيقة شرعية فيه والفراق والسراح مجاز فيه يحتاج الى قرينة فلم يرد شرع إلا بهذه الالفاظ عند أهل الظاهر حجة فوجب الاقتصار على ما ورد . مالك والشافعي وأبو حنيفة لا يقبل قوله ان قال لم يقصد به طلاقاً اذا قال لها انت طالق كالفراق والسراح عند الشافعي . قال المالكية الا ان تقترن قرينة كأن اطلقها من حديد فقال انت طالق يعني من حديد فلا يحتاج الى نية عند الشافعي وأبي حنيفة في الصريح واشترطها مالك وإنما لم ينه ولموضع التهم ومن رأيه ومذهبه الحكم بالتهم سداً للذرائع وخالفه الشافعي وأبو حنيفة في الحكم بسد الذرائع والمصالح المرسله والتهم فإن الأصل عدم التهمة

والعدالة في المومن لمكان حسن الظن بالمومنين فالاصل النص فالمصالح
 في الشرع فمن تتبع المصالح والسياسة العقلية لربما يخاف عليه ان تجذب
 القوانين العقلية السياسية فيدعي ادراك الحكم بالعقل والفرض ان لا يدخل
 للعقل في الشرائع وإنما يفهم من اللفظ الشرع فالقياس الصحيح كاشف لا
 منشى فلذا يشترط في القاضي ألا يكون داهية العقل لئلا يخرج عن
 الموضوع فالشرع فيما جاء به الرسول يعمل الذنب ويحمل على الثعالب
 فكلمهم على حق مصيب فيما قصده فمن لم يشترط النية ولم تعتبر النية
 صدقه فيما ادعى مالك ان قال أنت طالق وادعى بها ثلاثاً صدق وانزله
 الثلاث أو مانوى كالشافعي إلا ان يقيد بواحدة. أبو حنيفة يقع ثلاث
 بلفظ الطلاق لان العدد لا يتضمنه لفظ الافراد لا كناية ولا تصريحاً وسببه
 هل يقع بالنية فقط أو بالنية مع اللفظ المحتمل فيازم الثلاث فالشهور
 عن مالك أن الطلاق باللفظ والنية كأي حنيفة وحجة من قال بالنية فقط
 إنما الأعمال بالنيات [قلت] لكن لا يعمل إلا باللفظ فالنية وحدها ليست
 عملاً ومن لم يعتبرها احتج برفع عن امتي الخطأ والنسيان وما حدثت
 به انفسها والنية فقط حديث نفس فالكناية الظاهرة عن مالك كالصريح
 ولا يتقبل الدعا من دون الثلاث في الكناية الظاهرة في المدخول بها
 إلا في الخلع فالكناية الظاهرة عند حبلك على غاربك ومثل البتة وانت
 خلية وبرية. الشافعي في الكناية الظاهرة يرجع الى مانوى طلاقاً وغيره
 ثلاثاً وواحدة واثنين كأي حنيفة إلا انه عند أبي حنيفة ان نوى واحدة

او اثنتين فبائنة على أصله وإن دلت قرينة على إرادة الطلاق وزعم انه لم
 يرده لم يصدق و ابو حنيفة يطلق بالكناية كلها اذا اقترنت بها هذه الاربع
 حبلك على غاربك واعتدى واستبرئ وتقضي لانها عنده غير الظاهرة
 واعتبر مالك في الكناية الخفية نيته كالشافعي في الظاهرة فخالف مالك
 في الكناية الخفية . الجمهور فلا يلزمها عندهم شيء وإن نوى طلاقاً وسببه
 هل يقدم عرف اللفظ على النية او النية على عرف اللفظ وإذا غلبنا اللفظ
 هل يقتضي البينونة او العدد فمن قدم النية لم يقتض عليه بعرف اللفظ
 ومن قدم اللفظ لم يلتفت الى النية . مالك إن قال أنت حرام علي صرف في
 المدخول بها إلى الثلاث ونوي في غير المدخول بها قياساً على الكناية الظاهرة
 كان ابي ليلي وزيد بن ثابت وعلي . ابن الماجشون لا ينوي في غير
 المدخول بها فيصرف للثلاث . الثوري ان نوى ثلاثاً فهي او واحدة
 بائنة فهي وإن نوى يميناً فهي يمين تكفر وإن لم ينو طلاقاً ولا يميناً
 فهي كذبة يتوب منها . الازاعي عند نيته ان نوى به ثلاثاً او واحدة
 او اثنين وإن لم ينو شيئاً فيمين يكفرها . الشافعي ينوي في الموضعين
 في إرادة الطلاق وعدده وإن نوى واحدة فرجعي وإن اراد تحريمها
 بغير طلاق فيمين تكفر ، ابو حنيفة ينوي فإن نوى طلاقاً حصل
 كعدد نوى وإن نوى واحدة فبائنة فإن لم ينو طلاقاً كانت يميناً فهو مول
 فإن نوى الكذب تاب فقط ، عمر وابن مسعود وابن عباس وجماعة من
 التابعين يمين مغلظة ، سئل عنها ابن عباس فقال « لقد كان لكم في رسول

الله إسوة حسنة » قال مسروق وأبو سامة والشعبي وغيرهم لا شيء فيه
 كتحريم الماء « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » وسببه هل هو يمين
 أو كناية أو ليس بيمين ولا كناية ، مالك لا يؤثر الاستثناء في الطلاق
 كانت طالق إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله وهو واقع . أبو حنيفة
 والشافعي لا يقع وسببه هل يتعلق الاستثناء بالأفعال الحاضرة الواقعة
 كتعلقه بالأفعال المستقبلية أو لا يتعلق . مالك لا يتعلق ، أبو حنيفة يتعلق
 فإن علقه بمشيئة من يعلم مراده كزيد . مالك يقف على اختياره وإن
 علقه بمن لا مشيئة له كدابة قيل عن مالك لزم وقيل لا يلزم كصبي ومجنون
 فمن شبهه بطلاق الهزل وكان عنده يقع قال يقع ومن اعتبر وجود
 الشرط قال لا يقع وإن علقه بالأفعال المستقبلية مما يمكن وقوعه وعدمه
 كدخول الدار فيقف على وجود الشرط إجماعاً وإن علقه بما يجب وقوعه
 كطلوع الشمس نجز عليه عند مالك ويقف على الشرط عند الشافعي وأبي
 حنيفة فمن شبهه بعقد المتعة أوقعه ناجزاً ومن شبهه بالشرط الممكن أوقفه
 على وجود الشرط وإن علقه بما ربما يقع كالحمل والحيض والوضع فروايتان
 عن مالك ينجز ويوقف على الشرط وهو الظاهر وإن علقه بالشرط
 المجزول كأن خلق الله اليوم في جر كذا حوياً على صفه كذا فأت طالق
 نجز عليه وإن علقه بشيء يمكن أن يعلم خروجه كأن ولدت أنثى فأت
 طالق وقف إلى وجوده وإن حلف بالطلاق أنها تلد أنثى نجز عليه والقياس
 الوقوف إلى الشرط فإنه ربما يعلمه بطريق الإلهام أو غيره فإن قال إن

فعلت أنا كذا فهي طالق فلا حنث حتى يفعلها فإن قيل إن لم أفعل كذا
 فأنت طالق فهو على الحنث حتى يفعل ويوقف عن وطئ زوجته حتى
 يفعل فإن امتنع ضرب له أجل الايلاء ولا يقع عنده حتى يفوت الفعل إن
 كان مما يفوت وقوم رآه على بر حتى يفوت فإن لم يمكن مما يفوت فعلى
 بر حتى يموت . مالك إن بعضها أكيدك طالق طلقت عليه ، أبو حنيفة لا
 تطلق حتى يذكر عضواً جامعاً للبدن كالرأس والنفس والقلب والفرج
 كأن ذكر جزءاً شائعاً كالثالث . داوود لا تطاق كأن قال عند مالك طالقت
 نصف طالقة طلقت لعدم التبويض وعند غيره إذا تبويض لم يقع لانسان لم
 يات بحقيقة شرعية فهو كمتلاعب ، مالك إن قال لغير مدخول بها أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً لزمه الثلاث . أبو حنيفة والشافعي
 واحدة فيها بانته وشبهه مالك بطلقت ثلاثاً . أجمعو على ارتداد الطلاق
 في الرجعي فاتفقوا على صحة الاستثناء إن استثنى أقل من الأكثر كأنت
 طالق ثلاثاً إلا واحدة وإن استثنى مثلاً من مثل اتهمه مالك أنت طالق
 ثلاثاً إلا ثلاثاً فالزمه الثلاث وحمله على الدم وإن استثنى الأكثر من
 الأقل قيل لا يصح الاستثناء كأنت طالق واحدة إلا ثلاثاً فلزمته واحدة
 وقال مالك يصح الاستثناء وعليه فلا طلاق كأنت طالق لا طالق فلا طلاق
 فإن وقوع الشيء مع ضده محال وشذ ابن حزم قال لا يقع طلاق بصفتها
 لم تقع بعد ولا بفعل لم يقع لأن الطلاق لا يقع وقت وقوعه إلا بايقاع
 من يطلق في ذلك الوقت وإنما ألزم إيقاعه في ذلك الوقت فإن قلنا بال لزوم

وقفت عليها عند ذلك الوقت حتى يوقعه. اتفقوا على شرط كون المطلق زوجاً عاقلاً بالغاً حراً غير مكره، الشافعي واحمد ومالك وداود وجماعة وعبد الله بن عمر وابن الزبير وعمر بن الخطاب وعلي وابن عباس طلاق المكره غير لازم وفرق اصحاب الشافعي ان نوى طلاقاً لازم والا فلا. أبو حنيفة واصحابه واقم كعتقه دون بيعه وسببه هل المطلق على وجه الاكراه مختار باعتبار اللفظ ام لا والمكره على الحقيقة من لا يقدر على شيء اصلاً مما اكراه عليه فكل يستدل برفع عن امتي النسيان والخطا وما استكرهوا عليه. لكن ينطلق عليه اسم المكره في الشرع «الامن اكراهه وقلبه مطمئن بالايمان» فمن لا يقدر على التلطف به لا يسمع منه طلاق وهو اغراق في الحقائق وإنما فرق ابو حنيفة بين البيع والطلاق فإن الطلاق مغاظ فيه فله يلزم بالهزل، مالك طلاق الصبي لا يلزم حتى يبلغ وروى عنه لازم ان راهق وبه قال احمد قال عطاء ان وصل اثني عشر سنة لزمه الطلاق وروى عن عمر. الجمهور طلاق السكران يلزمه وقوم منهم المزي من اصحاب الشافعي وبعض اصحاب ابي حنيفة لا يلزمه وسببه هل حكمه حكم المجنون أم بينهما فرق فمن قاسه على المجنون لا يلزمه ومن اعتبر انه ادخل الفساد على نفسه قال يقع وعليه فإن كره بفساد كلبين سار كالجندور. مالك يلزمه طلاق وعتق وقود من الجراح وقتل ولا يلزمه نكاح ولا بيع. ابو حنيفة يلزمه كل شيء. الليث كل ما خرج من فمه لا يلزمه من طلاق وعتق ونكاح وبيع وحد وقذف وإنما لزمه ما جنته جوارحه فيحد

في الشرب والقتل والزنى والسرقة . فعثمان بن عفان لا يرى طلاق
 السكران فالسكران معتوه فوافقته الصحابة على ما وصلنا وتبعه داوود
 وأبو ثور وإسحاق وجماعة من التابعين . المزني لا يقع طلاقه . مالك إن
 طلق المريض طلاقاً بائناً ترثه زوجته ، الشافعي وجماعة لا ترثه فمالك يبني
 مثله على التهمة والشافعي يبني على حسن الظن بالمومن وهو أوفق ذوقاً
 ونصاً فالاصل العداء محمول على كل حيوان ما لم يلزم الايمان فإن آمن
 صار ولياً لله فيحمل ما ادخله في الاسلام من معاهدته تحمّل شرائع
 الاسلام فلا يعدل عنه الا ببينة او اقرار . أبو حنيفة ترثه ما دامت في العدة
 كالثوري . احمد وابن ابي ليلى ما لم تتزوج . مالك والليث ترث مطلقة
 ولو تزوجت ازواجاً وسببه هل يجوز العمل بسد الذرائع فيتهم باحرام
 الوارث ام لا فالشافعي لا يقول به فلزم الطلاق بجميع احكامه للاجماع انه
 لا يرثها إن ماتت فإن كان لم يقع يحتاج الى دليل فيتم نذر في الشرع أن
 يكون طلاق بائن مع بقاء بعض الاحكام كأن يوجد دليل على ان المريض
 لا يصح . منه طلاق واسند المالكية الفتوى الى عمر وعثمان وقال بعضهم
 هو اجماع الصحابة لكن خلاف ابن الزبير مشهور فأبو حنيفة ترث في
 العدة فإن اصله أن العدة بعض احكام الزوجية كأن شبهها بالرجعية وروى
 عن عمر وعائشة فمن قال ترث ما لم تتزوج فلاحظ اجماع المساهين أن
 المرأة الواحدة لا ترث زوجين فإن انتفت العلة التي هي التهمة بأن طابت
 الطلاق أو ملكها امر نفسها . أبو حنيفة لا ترث اصلاً . الاوزاعي لا ترث

في التملك وترث في الطلاق وسوى مالك في ذلك كله وقال لا يرثها
وترثه وصعب باعتبار الاصول وإن كان مذهبه أسد المذاهب باعتبار
الاحتياط في الامور أجمعوا أنه لا يطاق الا زوجته كرجعية . مالك إن
قال كل امرأة اتزوجها وعمهم جميع النساء طالق لم يلزمه وإن خصص
جنساً دون آخر لزمه . الشافعي لا يتعلق الطلاق بأجنبية أصلاً إن تزوجت
فبلائة فهي طالق لم يلزمه عندنا كاحمد وداود وجماعة . ابو حنيفة
وجماعة إن علق الطلاق بالتزويج لزمهم او خصص وسببه
هل من شرط وقوع الطلاق وجود المالك متقدماً على الطلاق أولاً فن
شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن شرط المالك فقط تقدم أو تأخر
أوقعه بالأجنبية متى تزوجها . والتفرقة بين التعميم والتخصيص استحسان
رعياً الصالح فلو حكمنا عليه ان عمه عنت وخرج وصار كان نذر المعصية
وحجة الشافعي حديث عمرو بن شعيب عن جده لا طلاق إلا من بعد
نكاح وفي رواية لا طلاق فيما لا يملك ولا عتق فيما لا يملك ثبت عن علي
ومعاذ وجابر بن عبد الله وابن عباس وعائشة وروى مثل قول أبي حنيفة
عن عمر وابن مسعود وضعفت الرواية عن عمر ، أجمعوا على أن الزوج
ملك رجعة الرجعي مادامت في العدة من غير أن يباينها « ويراين
أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحاً » وشرطه تقدم الميسر واتفقوا
على أنها بالقول والشهاد ، مالك يستحب الاشهاد الشافعي واجب وسببه
معارضة القياس للظاهر « واشهدوا ذوي عدل منكم » يقتضي الوجوب

وإن شبه بالحقوق التي يقبضها الانسان يقتضي ألا يجب الاشهاد فحمت
الآية على النذب جمعاً بين قياس وظاهر الشافعي تكون بالقول فقط .
مالك تكون بالوطي ان نوى به الرجعة فالفعل منزل منزلة القول مع
النية . ابو حنيفة وطي رجعة نوى او لم ينو فقياس الشافعي الرجعة
بالنكاح وقد امر الله بالاشهاد ولا تكون الشهادة إلا على القول وقاس
أبو حنيفة على المولي والظهار فإن الملك لم ينفصل . مالك وطي الرجعية
حرام حتى يرتجعهما بالنية والقول او الفعل مالك لا يخلو معها ولا يدخل
عليها إلا باذنها ولا ينظر الى شعرها ولا لباس ان ياكل معها اذا كان معها
غيرهما . ابن القاسم رجع مالك عن الاكل معها . ابو حنيفة جاز ان تترين
له وتظهر البنان وتعشقه ليرتجعهما كالشوري وأبي يوسف والاوزاعي
ولا يدخل عليها الا ان تعلم بدخوله بقول أو حركة أو تنحيح أو خفق
نعل . مالك ان طلقها وهو غائب وارتجعهما وهو غائب فوصلها الطلاق
ولم يصلها الارتجاع فتزوجت فهي الاولى ما لم يدخل الثاني والقول الاول
لله اني مطلقاً كما في الموطى وبه قال الاوزاعي والليث والمدنيون من اصحابه
وان قال ابن القاسم رجع عنه لكن موطاه تقرأ عنه حتى مات وهو قول
عمر بن الخطاب . الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون وداود وأبو ثور
وروي عن علي كرم الله وجهه هي الاولى الذي ارتجعهما وهو الابن
والاظهر والمتعين وروي عن عمر أنه قال بخير من ارتجعهما بين أن تكون
له زوجة او يرجع بما أصدقها وحجة مالك في الرواية الاولى ما روي

عن سعيد بن المسيب أنه قال مضت السنة في الذي طلق امرأته ثم ارتجعها
فكتمها رجعتها حتى تحل فنكحت زوجها غيره انه ليس له من أمرها شيء
وهي لمن تزوجها [قلت] صرح هنا بالكتمان وهو ظلم منه ومسئلتنا غائب
لاكتمان فيها وحجة الشافعي أن العلماء أجمعوا على صحة الرجعة وان لم تعلم
بها واجمعوا على ان الاول أسبق بها قبل ان تزوج فلزم عليه فساد النكاح
الثاني فنكاح الغير لا يؤثر في إبطال الرجعة لا قبل الدخول ولا بعده
[قلت] وهو المتعين لظهوره لكل أحد. خرج الترمذي عن سمرة ابن
جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة تزوجها اثنان فهي
للالول منهما ومن باع بيعاً من رجلين فهو للاول منهما. فالطلاق البائن
بغير المدخول بها اجماعاً والمختلعة بخلاف وبلفظ الخلع بغير عوض لخلاف فيه
وكل طلاق اوقعه الحاكم بكالضرر يوجب لمن اراد ارتجاعها انشاء عقد باذن
ووليها وصادق آخر واشهاد فإنه عقد مستأنف غير أنه لا يحتاج الى انقضاء
العدة فإن الماء مأوأة عند الجمهور وشذ قوم المختلعة لا يتزوجها الاول ولا
غيره حتى تخرج عدتها فعملوا العدة عبادة. أجمعوا على ان الماطقة ثلاثاً
باللفظ والفعل لا تحل للاول حتى يعقد عليها الثاني ويجمعهما في فرجها
حديث رفاعه ابن سموال طلق امرأته تيمه بنت وهب ثلاثاً فنكحت
عبد الرحمن بن الزبير فلم يستطع ان يمسه ففارقها فذكرها رفاعه لرسول
الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا تحل لك حتى تذوق
العسيلة وشهد سعيد بن المسيب قال تحل بنفس العقد «حتى تنكح زوجاً

غيره» فإن الوطىء يطلق على العقد قالوا يحلها تغيب الحشفة من غير انزال
الحسن لا بد من الانزال مع التغيب. الجمهور التقاء الختانين يوجب حداً
ويفسد صوماً وحجاً ويحل مطلقة ويحصن الزوجين ويوجب كمال
الصداق. مالك وابن القاسم لا يحلها إلا الوطىء المباح في العقد الصحيح
في غير صوم أو حج أو اعتكاف ولا يحل ذمية مطلقة ووطىء ذمى زوج
لمسلم ولا ووطىء من لم يكن بالغاً وخالفهم في ذلك الشافعى وأبو حنيفة
والثوري والأوزاعي قالوا يحل الوطىء وإن كان في عقد فاسد ووقت
غير مباح كالمراهق عندهم يحل ويحل ووطىء ذمى الذمية لمسلم كالمجنون
والخصي الذى بقي له ما يغيبه في الفرج وسببه هل يتناول اسم النكاح
اصناف الوطىء الناقص أم لا. مالك المحلل إذا تزوجها على شرط ان
يحللها للاول نكاحه فاسد قبل الدخول وبعده والشرط فاسد لا تجل به
فالمضر ارادة الرجل التحليل واما هي إن قصده فلا يضر لان العقد ليس
بيدها. الشافعى وأبو حنيفة النكاح جائز ولا تؤثر النية فيه كداود
وجماعة قالوا يحلل للزوج المطلق ثلاثاً. ابن أبى ليلى والثوري النكاح
صحيح والشرط باطل لا يحلل وحجة مالك حديث علي بن أبى طالب:
لعن الله المحلل والمحلل له. فلغنه له كلعن آكل الربى وشارب الخمر يدل على
النهى والنهى يدل على فساد المنهى عنه فلا ينطلق النكاح على المنهى
عنه وحجة الشافعى «حتى تنكح زوجاً غيره» وهذا ناكح وليس في نيته
التحليل ما يدل على أن عدمه شرط في صحة النكاح كما أن النهى عن الصلاة

في بقعة مغصوبة لا يفيد بطلانها فلم تبدل النية على بطلان النكاح فضلاً أن
تدل على عدم التحليل . ابو حنيفة يهدم الزوج ما دون الثلاث إذا طلقها
اثنين فتنزجت آخر فارتجماها الاول فيكون على عصم ثلاث . الشافعي
لا يهدم وهو امر متعبد به . ابو حنيفة لما هدم الثلاث وأحرى ما دونها
فغير المدخول بها إلا عدة عليها « فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . والىء يئسن من الحيض من نسائكم ان
ارتبتم » مالك القرء الطهر وهو مدة بين زمني الدم كالشامي وجهه .
أهل المدينة وابي ثور وجماعة ومن الصحابة ابن عمرو زيد بن ثابت وعائشة
وقال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي وابن أبي ليلى وجماعة ومن الصحابة
علي وعمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو موسى الأشعري القرء الحيض قال
احمد اكابر الصحابة على ان القرء حيض وقال الشعبي هو قول احد عشر
صحابياً وتوقف احمد كان يقول هو الحيض آخراً مع قوله الاول هو
الطهر وفائدة الخلاف ان دخلت الرجعية في الحيضة الثالثة عنده بانته منه
وخلت للازواج ومن رأى انه حيض لا تبين حتي ينقطع دم الثالثة وسببه
اشتراك لفظ القرء فيطلق عليهما في لسان العرب على حد سواء قالوا
القرء بمعنى الطهر يجمع على قروء وبمعنى الحيض على اقراء روى عن ابن
الانباري من قرأت الماء في الحوض جمعه ومدة الجمع هو الطهر وتمسك
من يقول انه دم بن ثلاثة قروء طاهر في تمام كل قرء فلا يطلق على
بعضه الا تجاوزاً قلت لكن الآية مجمة فلا دليل فيها لاحدهما فليطاب

تفسيره من خارج فحديث ابن عمر يدل على انه الطهر وقال ابو حنيفة
 إنما شرعت العدة لبراءة الرحم فلا تكون الا بالحيض فعدة من ارتفع
 حيضها بالايام فالحيض سبب العدة وحجة الحنفية اظهر معنى وفي السماع
 متساويان واتفق القائلون بأنه طهر أنها بدخولها في الحيضة الثالثة واختلاف
 من يقول انه الحيض في وقت انقضاء عدتها، الاوزاعي بانقطاع الدم من
 الحيضة الثالثة. عمر وعلي وابن مسعود والثوري واسحاق حين تغتسل
 من الحيضة الثالثة وقيل حتى يمضي وقت الصلاة التي طهرت منه. شريك
 للزوج عليها الرجعة ولو فرطت وان فرطت في الغسل عشرين سنة وشذ
 من قال تبين بدخولها في الحيضة الثالثة فآتي في سن الحيض ولم تحض ولا
 ربية بحمل او رضاع ولا مرض ولا لسبب مالك تسعة اشهر فإن لم
 تحض اعتدت بثلاثة اشهر. الشافعي والجمهور تبقى ابدًا حتى تدخل في
 سن من لا تحيض فقول مالك عن ابن عمر وقول الجمهور عن ابن مسعود
 وزيد فآتي طال حيضها لسبب كمرض ورضاع فحي الحيض فالمستحاضة
 الغير المميزة عند مالك سنة. ابو حنيفة عدتها إن ميزت الاقراء
 والا فثلاثة اشهر. اتفقوا على أن الرجعية والحامل النفقة والسكنى
 « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم، وإن كن أولات حمل
 فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ». مالك المبتوتة لها السكنى ولا نفقة.
 الكوفيون لها السكنى والنفقة، أحمد وداود وابو ثور واسحاق وجماعة
 لا سكنى لها ولا نفقة وسببه اختلاف الرواية في حديث فاطمة بنت قيس

ومعارضة ظاهر الكتاب قالت طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة خرجه مسلم وفي بعض الروايات انما السكنى والنفقة لزوجها عليها الرجعة واحتج مالك بما رواه في موطئه في حديث فاطمة بنت قيس ليس لك عليها نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم مكتوم فلم يذكر إسقاط السكنى فرجع الأمر الى عموم القرآن « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » واحتج من أوجبها عليه بآية أسكنوهن فالنفقة تابعة للسكنى وضعف دليل من فرق بين السكنى والنفقة فإن السنة ألزمت اتحاد السكنى والنفقة والكسوة إلا أن قلنا النفقة في مقابلة الاستمتاع لكن دخل فيها السكنى . اجمعوا على أن العدة في ثلاثة فقط طلاق وموت واختيار الامة نفسها إذا عتقت ، الجمهور تجب في المفسوخ اتفقوا على أن عدة الحرة من الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ، ابن القاسم وأبو حنيفة والشافعي والثوري أن مضت ولم يظهر لها حمل انقضت عدتها حاضت أم لا فعدة الحامل مطلقاً طلقت أو مات عنها أو اختارت المعتقة وضع حملها عند الجمهور وأو في يوم واحد أو بعضه « وأولات الاحمال اجلهن أن يضعن حملهن » وفيه حديث أم سلمة أن سبيعة الاسلمية ولدت بعد وفاة زوجها بنصف شهر فقال لها صلى الله عليه وسلم : قد حالت فانكحي من شئت ، روى مالك عن ابن عباس تعتد بأبعد الاجلين وروي أيضاً عن علي كرم الله وجهه وحجتهم هو الذي يقتضيه الجمع بين عموم آية الحوامل وآية الوفاة . الجمهور إن عدة الامة نصف عدة الحرة قياساً

على العدة . أهل الظاهر عدتها مطلقاً عدة الحرية . مالك والشافعي واحداً والليث وأبو ثور وجماعة عدتها حيضة وروى عن ابن عمر . مالك إن كانت ممن لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ولها السكنى وحجة مالك أنها ليست زوجة فلم يبق إلا الاستبراء وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري عدتها ثلاث حيض وروى عن علي وابن مسعود وقوم نصف عدة الحرية وقوم عدتها عدة حرية فالامة يموت عنها سيدها تستبرئ بحیضة إجماعاً قال أبو حنيفة ليست حرية ولا أمة فتستبرئ كالحرية ثلاث حيض وحجة من أوجب عدة الوفاة ما روى عن عمرو بن العاصي لا تلبسوا عليهناسية نبيينا عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها عدة الزوجة الحرية أربعة أشهر وعشراً وضعفه أحمد ولم يأخذ به ومن شبهها بالزوجة الامة أوجب لها نصف عدة الحرية وسببه أنها مترددة الشبه بين الامة والحرية فلم يكن فيها نص وضعفه من شبهها بالامة الزوجة واضعف منه من شبهها بعدة الحرية المطلقة لأبي حنيفة ، الجمهور ليست المتعة واجبة في كل مطلقة . أهل الظاهر واجبة . مالك مندوب اليها ، أبو حنيفة واجبة لغير المدخول بها إن لم يفرض صداق ، الشافعي واجبة لكل مطلقة إن كان من قبلها إلا أن سمي لها وطاقتها قبل المسيس وعليه جمهور العلماء وحجة أبي حنيفة قوله تعالى « فتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً » وقال يفيد « فنصف ما فرضتم » إن لامتعته لها زيادة على نصفه وحمل الشافعي على العموم « ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » . الجمهور لا متعة بالاختلاعة

قال اهل الظاهر المتعة شرع توخذ وتعطى وحجة مالك على النذب قوله تعالى في آخر الآية « حقاً على المحسنين » المتفضلين وما كان من باب الاحسان ليس بواجب ، مالك لا إحداد على مطلقة ، اجمعوا على جواز بعث الحكمين عند التشاجر من أهلها فقط فإن لم يوجد من جهتهما ارسل من صالح من غير أهلها ، وأجمعوا على نفوذ قولها ان اتفقا من غير توكيل من الزوجين ، وأجمعوا على انه إن اختلفا لا يمضي حكمهما . مالك يجوز لهما الجمع والتفرقة من غير توكيل ، الشافعي لا يفرقان إلا ان وكلهما الزوج كأي حنفية روى مالك عن علي التفرقة بين الزوجين اليهما والجمع وحجة الشافعي ان الطلاق في يد الزوج أو من وكله ، ابن القاسم ان طلقها ثلاثاً لزممت واحدة . أشهب والمغيرة لزممت ثلاث والاصل ان الطلاق بيد الزوج إن لم يقيم دليل على غيره فقد دل وهو أنه شبههما بالسلطان وهذا ما قصدته فيه فالأية كلهم على نور الشريعة فالجمع أولى من الترجيح (ولهن) على الازواج (مثل الذي) لهم (عليهن بالمعروف) شرعاً من حسن العشرة وترك الضررفاء حقوق واجبة من طبع وعجن وكنس من كل خدمة باطنية معتادة للنساء ولها على الرجل كسرة ونفقة وإظهار محبة من حسن تبعل فسوى بينهما في مطلق الوجوب لا في صفة الحقوق وفيها احتباك حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر فتحجب أن يتزين لها كما يجب أن تتزين له عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم

فالمعروف الوجه الذي لا ينكر في الشرع وعادات الناس فلا يكفلونهن
 ما ليس لهم ولا يعنف احد الزوجين صاحبه . قال ابو هريرة قيل لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم أي النساء خير قال التي تسره إذا نظر وتطيعها إذا
 أمر ولا تخالفه في نفسها وماله بما يكره . وفي حديث حجة الوداع : ألا
 ان لكم على نسائكم حتماً ولنسائكم عليكم حقاً فحقكم عليهن ألا يوطئن فرشكم
 من تكرهون ولا ياذن في بيوتكم من تكرهون ألا وحقهن عليكم أن
 تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن « ولهن » على الزوج من ارادة
 الاصلاح عند المراجعة « مثل » ما عليهن من ترك الكتمان (وللرجال
 عليهن درجة) فضيلة في الحق فإنها تنال من اللذة منه ما ينال منها وله الفضيلة
 بالقيام عليها وانفاقه في مصالحها ولأن حقوقهم في أنفسهن بالوفاة
 والتمتع وحقوقهن المهر والكفاف وترك الضرار وبصلاحيته للامامة
 والشهادة والقضاء والجهاد وبالميراث فله حظان وبالدية وبالعقل فبهذه
 الفضائل جعل العصمة في يد الرجال ويتفرع عليها امران الاول انه مالك
 لها مستحق لنفسها فلا تصوم تطوعاً إلا باذنه وقادر على الطلاق والارتجاع
 شاءت او أبت فلا تملك شيئاً منها وحقها الا يضرها وان يهرها وان
 ينفق عليها والثاني أنها تنال منه من اللذات ما ينال منها ثم عليها الانفاق
 والمهر والتزام الرحمة والاحسان والذب عنها والقيام بشئونها . عن ابي
 هريرة قال صلى الله عليه وسلم : لو كنت آمراً لاحد ان يسجد لاحد
 غير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها « الرجال قوامون على النساء

بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم» (والله عزيز) في ملكه
 قادر على الانتقام فيمن خالف من الرجال والنساء ما أمر به فأنكل عباده
 وأماؤه بين يديه ينظر إليهم فلا تخفى عليه خافية فعلى العبد أن يراقب
 ربه في شأنه كله (حكيم) فيما دبره لخلقته وشرعه إنما هو لحكم ومصلح
 لعباده فلا تتم فائدة الزوجية إلا بمرعاة كل منهما حق صاحبه الحديث :
 أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة قال صلى الله عليه وسلم :
 استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عندكم عوان إتقوا الله في الضعيفين اليتيم
 والمرأة. فمن علت رتبته كانت طاعته الله فيه اتم وموصيته لله اقبح واستحقاقه
 للزجر أشد وفائدة الزوجية السكن والازدواج والالفة والمودة
 واشتباك الانساب واستكثار الاعوان والاحباب وخصول اللذات
 وكله مشرك بين الجانبين ونصيب المرأة منها اوفر فاختص الزوج بأنواع
 الكلف من الخدمة لها فتجب الخدمة على المرأة اشد رعاية لهذه الحقوق
 الزائدة (الطلاق) التطليق كالسلام من التسليم الذي يراجع به (مرتان)
 اثنتان. كانت الناس في اول الاسلام يطلقون من غير حصر ولا عدد فربما
 طلق إضراراً حتى قربت ان تبين راجعها ثم طلقها كذلك فنزات الآية
 وسئل صلى الله عليه وسلم اين الثالثة قال « او تسريح باحسان » فمعنى
 مرتين دفعتان بقول وفعل فإن من اعطى لاحد درهمين لا يقال اعطاه
 مرتين حتى يعطيها بما له مرتين فالجمع بين الطلقتين والثلاث في الايقاع
 حرام عند ابي حنيفة إلا انه سني الوقوع لاسني الايقاع فالخبر بمعنى الامر

طاقوهن دفعتين لمن اراد الرجعة وسنة الطلاق فالطلاق الرجعي مرتان
 لا مراجعة بعد الثلاث فإنه بين ان حق الرجعة ثابت للزوج في قول
 « وبعولتهن » والالف واللام في الطلاق للعهد الرجعي ولم يذكر ثبوته
 دائماً الى غاية معينة فصار محملاً او عاماً فبين هنا ان ذلك الحق المجمل
 محصور في تطلقتين فقط ثم بطل حق الزوج في الرجعة فالتطبيق الشرعي
 تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع فأراد بالمرتين التكرار دون
 التثنية « ارجع البصر كرتين » كرة بعد اخرى فالجمع بين الثلاث حرام
 وهو قول عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعمران بن
 حصين وابي موسى الاشعري وأبي الدرداء وحذيفة رضي الله عنهم وعاليه
 من طلقها اثنين او ثلاثاً لا يقع الا واحدة وهو الاقيس واختاره كثير
 من علماء اهل البيت لان النهي لاشتمال المنهي على مفسدة راجحة والقول
 باليقوع سعي في ادخال تلك المفسدة في الوجود. ابو حنيفة وإن كان
 فخرماً يقع وهو بدعة والسنة فتقدم لنا أن حديث العجلاني الذي طلق
 ثلاثاً بعد الملاءنة انما سكت عنه صلى الله عليه وسلم لانه في غير محله لانه
 بتمام الملاءنة وقعت البينونة وصارت اجنبية فالثلاثة كالسبب لا غير وحجة
 أبي حنيفة حديث ابن عمر المتقدم: انما السنة أن تستقبل الطهر استقبالا
 فتطلقها لكل قرء تطليقة (فإمساك بمعروف) فعليك إمساكهن إذا
 راجعتموهن بعد الطلقة الثانية والمعروف كل ما عرف في الشرع من
 أداء حقوق النكاح وحسن الصحبة إن قدر الا فليطلقها بائنة منه وهو

(او تسريح باحسان) بالطلقة الثالثة او بأن لا يراجعها حتى تبين منها
وهو اولى ليبقى لنفسه عصمة اذا ندم والاحسان اداء حقوقها المالية وألا
يذكرها بشر وان يكتم سرها وألا ينفر الناس عنها وهذا الترتيب يدل
على كمال رأفته تعالى بعباده فإن النعمة انما تعرف قيمتها اذا فقدت فشرع
الله ان يطلقها مرة حتى يجرب قلبه فهل يصبر عليها ام لا فإن صبر تركها
والا ارتجعها في عدتها فإن جهل نعمتها طلقها ثانية ووسع عليه زمن العدة
حتى يتروى فإن صبر قلبه عنها ورافراقها خيراً له تركها حتى تخرج
عدتها فتبين منه ثم ان ندم ارتجعها بصدّق واذن منها ليعلم قدر نعمة الله
عليه فإذا قنع قلبه زجره الشرع بأنه لا تحل له بعد الطلقة الثالثة فيتركها
حتى تبين فيملك ارتجاعها بعقد جديد فإذا طلقها ثالثة يقال له ما قال
الخضر « هذا فراق بيني وبينك » نقول الاولى تحمل ربما نسي ثم الثانية
ربما غلط فلم يكن بعد الثالثة إلا الفراق التام الذي لم يمكن أن يجتمع
معها إلا اذا ملكها غيره وفارقها بموت او طلاق فتحل له لأنها بعده نعمة
جديدة لما طبعت عليها النفوس من محبة نعمة عند الغير من ملك شيئاً
اهانه طبعاً فيحبها حينئذ محبة احسن من البكر فإنه رآها عند غيره لا في هذه
الحكم عين ما تشير لها حكم الله في شريعته والله رءوف بالعباد فقد راعى
حق الزوج في سائر الاحوال فليحمد ربه وليستحي منه فإنه وكيل على
امة الله لا غير وهي وهو ملك الله تعالى فالنكاح في « فإن طلقها » يقتضي
ان التسريح الاول انما هو تركها حتى تبين منه فتبقي له عصمة ثالثة

فإن تركها حتى خرجت عدتها فقد سرحتها من الرجعة لأنه طلقها (ولا يحل لكم) أيها الأزواج (أن تأخذوا مما آتيتموهن) من المهور (شيئاً) إذا طلقتموهن نزلت في جملة اخت عبد الله بن أبي بن سلول رأت زوجها في جملة جماعة هو أسودهم واقصرهم واسمجهم فكرهته لصورته لا لشيء آخر قالت أكره الكفر في الإسلام يعني أن بقيت معه ونفسها باذضة له وهو كفران العشير فقال أني أعطيتها حديقة نقل لها يارسول الله تردّها إلي واخلي سبيلها قال لها تردين عليه حديقته وتملكين امرئ قلت نعم وازيده فقال له خذ منها ما أعطيتها وخل سبيلها وفعل وفي رواية أقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو أول خلع في الإسلام فالخطاب في لكم للحكام لأنهم الأمرون بالآتياء والأخذ فكانهم هم الآخذون (إلا أن يخافا) الزوجان (الآتياء حدود الله) بحيث لا يأتيا بما حدّلهما من الحقوق وقرأ حمزة بضم الياء مبنياً للمفعول «ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً» قليلاً فضلاً عن الكثير بسبب من الأسباب إلا بسبب الخوف (فلا جناح عليهما في ما اقتدت به) نفسها من المال ليطلقها لا حرج على الزوج في أخذه ولا في دفعها له أن كان النشوز من قبلها وإن كان من قبله فلا يحل له أن يأخذ شيئاً منها ويصح الخلع في حالتي الشقاق والوفاق عند أكثر المجتهدين لقوله تعالى «فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً» فإذا جاز أن تعطي لزوجها جميع ما لها لله من غير غرض وأخرى ما تحرز به نفسها. قال الزهري والنخعي وداود لا يحل ولا يباح إلا

عند الغضب والخوف الا يتيما حدود الله بهذه الآية والافسد. الجمهور
لا كراهة في حالة الشقاق او كانت تكره صحبتته لسوء خلقه او دينه وان
وقع وتخرجت على الاخلال بحقوقه لما بها من الكراهية فافتدت لبطمقتها
او ضربها الزوج تأديباً فافتدت او منعها حقها من النفقة وغيرها فافتدت
لتنخلص منه فلا كراهة وإن كان يكرهها فأساء العشرة ومنعها بعض حقها
حتى ضجرت وافتدت فالحلع مكروه وان كان نافذاً والزوج ماثوم بما
فعل والحلع المباح ان تخاف الفتنة على نفسها والزوج يخاف ان لم
تطعمه اعتدى عليها والخوف بمعنى الظن فإن تلفظ بالطلاق فهو طلاق
اتفاقاً وان لم يجز إلا لفظ الحلع فللشافعي فيه قولان القديم فسخ لا يعد
من الطلاق والجديد طلاق وهو الموافق للجمهور من مالك وابي حنيفة
وجمهور الصحابة فله صحح بأكثر من المسمى (تلك حدود الله) وهي ما
منع الشرع من المجاوزة عنه من اوامره ونواهيه (فلا تعتدوها) بالخالفات
والرفض (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) مبالغة في الوعيد
حيث عرضوا نفوسهم لسيخط الله وعقابه « الا لعنة الله على الظالمين »
ظلم نفسه حيث اقدم على المعصية وظلم غيره لا بتقدير الا تم المرأة عدته
او كتبت شيئاً مما خلق في رحمها او ترك الرجل الامساك بالمعروف
او التسريح باحسان او اخذه شيئاً مما آتاها بلا سبب منها فإذا اتصفت
المرأة بالعفة وبريت من مواقع الخلل وجب على الزوج أن يعاشرها
بحسن الوداد فكل ما فعلته وقالته يعده الرجل حسناً إلا ان ارادت ما

أنكره الشرع من الالتفات الى غيره وهتك استار الشرع فلا يحل له ان
يصبر على هتك الشريعة فإن قبلت الحجاب الشرعى ورضيت به كنت
نفسها فلا ينبغي له ان يغاضبها فإنه امير سياستها فالبقرة إذا قابلتها بالان
ارسلت حليماً وانتفعت بها وانتفعت بنفسها فإن غاضبتها جف حليماً وان
ربطتها بالحديد ما انتفعت بها كما تنتفع بها إن لايتها فهذا عجباً وهو طبع
كل حيوان . الرفق يدوم لصاحبه وضده يقطع الرزق ويبيت في بيت غم
في الدنيا قبل الآخرة وليتأدب الزوج بأدابه صلى الله عليه وسلم وهو
الاسوة لا غيره من عقل وغيره فلا يعرف العقل ما يعرفه الرسول صلى
الله عليه وسلم فحسن الخلق مما يحمل الناس على كمال الخير فلا جرم ان الصابر
يعد من المجاهدين في سبيل الله فالزوجة نصف الدين أفلا يصبر العاقل
لنصف دينه وهي جسر على متن جهنم أفلا يراعى العاقل حقه وهي جسر
معجزة في الدنيا وسبب لعارة الدارين فلا تغتر بما ألفه الشعراء أهل الأحكام
وأهل التتميق فكن ابن الشرع واستروح بأخلاقه صلى الله عليه وسلم
[حكاية] ماتت زوجة لبعض الصالحين وكان يحسن اليها فنوى ألا يتزوج
فرا الملائكة يشيرون اليه ويقول بعضهم لبعض هذا هو المشعوم من
فقال نعم فقال العابد لبعضهم من هذا المشعوم قالوا له أنت قال وبهم قال
نرفع عملك مع عمل المجاهدين في سبيل الله فمنذ جمعة امرنا ان نك
ونضعه مع عمل المخالفين فلا ندري ما أحدثت فقال لآخوانه زوجة
فإن يكن يفارقه بعده زوجتان او ثلاث . وإن كان ولا بد من الطلاق

فطالق نفسك ما دامت عجوز نفسك تشوش باطنك وتخرّب بيت قلبك
 فالعروس التي هي تجلي الروح لا تتراءى من وراء نقاب السر ولا تجيء
 بيت مشاهدتك فرحم الله امرءاً عرف قدره ولم يتعد طوره . وفي الآية
 إشارة الى ان اهل الصحبة لا يفارقون مجرعة واحدة صدرت من الشفيق
 الرفيق والصديق الصدوق ولا بمجرعتين بل يتجاوز مرة او مرتين وفي
 الثالثة « فإمسك بمروء او تسريح باحسان » إما صحبة جميلة او فرقة
 جميلة وفي الثالثة قال الخضر « هذا فراق بيني وبينك » فلا يلزم من الفراق
 نقصان رتبته فوسى لما فارقه مشى الى المنصب الأعلى وأوفى من منصب
 من فارقه والكل حكم الله هذا في شريعة وهذا في طريقة وإنما شرع الله
 الفراق لصحبة ذميمة على غير تعظيم وحرمة مع ذهاب لذة العمر بالاخلاق
 الذميمة والله احكم الحاكمين فإن تلك الصحبة ليست بمحودة شريعة وطريقة
 بل قاطعة طريقة الحق وهو قول جميلة اني اكره الكفر في الاسلام .
 (فإن طلقها) بعد اثنتين ثالثة (فلا تحل له من بعد) تلك الزوجة (حتى
 تنكح زوجاً غيره) تتزوجه غير المطلق فالنكاح يطلق على العقد وهو
 الاصل عند الشافعي وعلى الوطى وهو مجاز عند الشافعي فحمله ابن
 المسيب على العقد فقط وحمله الجمهور على العقد والوطى وحجتهم ما تقدم
 من قضية زوجة رفاة حيث قال لها صلى الله عليه وسلم أتريدين أن
 أرجمي الى رفاة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك . كنى بالعسيلة
 عن لذة الجماع فانت فإن من العرب من يؤنث الغسل . روي أنها رجعت

اليه مرة اخرى فمنعها ثم أتت ابا بكر فمنعها ثم أتت عمر فقال ان آتيتني
 مرة اخرى على هذا لارجمنك . فالتمصود بالتوقيت زجر الزوج عن
 الطلاق فإن الغالب أن الانسان يكره ان يستفرش رجل غيره زوجته
 فله حرم الله على نساء نبيه أن يتزوجن بعده غير لما فيه من الغضاضة وانما
 ظهر هذا الزجر في الوطى دون العقد فلا يصلح أن يكون مانعاً
 وزاجراً . فإن طلقها مرتين مثلاً وتزوجت غيره ثم فارقتها وتزوجها
 الاول ، الشافعي ترجع على ما كانت عليه فيملك طليقة واحدة بعد اثنتين
 فلم يهدم الزوج الثاني العصمة وقال ابو حنيفة يملك ثلاثاً فإنه هدم عصمة
 الاول كما لو نكحت زوجاً بعد الثلاث فلو تزوج المبتوتة على شرط ان
 أصابها طلقها للاول لم تحل به كما تقدم (فإن طلقها) أي فارقتها بموت او
 طلاق (فلا جناح) ذنب (عليهما ان يتراجعا) الى النكاح بعد انقضاء العدة
 بنكاح جديد (ان ظنا أن يقيما حدود الله) من حقوق الزوجية وصرح
 بالظن دون العلم فإن العلم عند الله فلا يفسر بالعلم لانك لا يصح ان تقول
 علمت أن يقوم زيد ولا يعلم الانسان ما في غد وإن ظنا عدم الوفاء بالحقوق
 ذم الرجوع وصح النكاح شرعاً فالتعليق المكمل (وتلك حدود الله نبيها
 لقوم يعلمون) يتدبرون ما أمرهم الله ويفهمونه ويعملون بمقتضى العلم
 وخص العلماء وإن عم التبليغ لانهم المنتفعون بالبيان والجاهل ان بين له
 لا يفظ ولا يتعاهد وأشار بالحدود الى الامور المجملة التي بينها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فإذا فهمت الامة الاجمال واختلفوا في كلام رسوله بين

ما اختلفوا فيه الراسخون في العلم المستنبطون من الاصول التي هي
الحدود فكل طبقة تبين مجمل من قبلها ولذلك بينت هنا غاية البيان لينف
الناس عنه فكل إمام مصيب لكن اعمال الدليلين بالجمع ان امكن اولى
من الغاء حدهما فيمن التحريم والجواز رتبة الكراهة وبين الواجب والمباح
رتبة النيب فالوسط هو المتعين في موضع الخلاف فإنه اخذ حقاً من
الطرفين فندرج الحدود بالشبهات فكل اصل من اصول الائمة شبيهة بغيره
فالامير يخاطب بجميع أقوال المجتهدين من الصحابة وغيرهم في جانب الحقوق
المالية واعرضية مع بقاء الحقائق الشرعية أبداً والاهلاك كقولهم جرى
العمل بسقوط الطلاق الرجعي على العامة فإنهم لا يعرفونه وهو عمل بلا
أصل فلجهل لا يغير الدين كالاعراف إلا إن وافقت الشرع فليتق الله من
لا يدري الاصول فالجمع عليه أنه بأن البتات فقط كالطلاق قبل المسيس
عند الجمهور وهل عمل الناس يزيل آية «وبعولتهن، الطلاق مرتان»
فالذي ينف به العلماء تعليم جهالهم لا ابطال الحقائق الشرعية فالعمل لا
ينسخ وهو تحريف فالعمل المعتبر ما استند الى اصل صحيح لا الى تخمين
وقياس وسد وإنما قلت تنبيهاً أن حدود الله مستمرة الى قيام الساعة فلا
تبلى آيت الله بصناعة سياسة الحكام (واذا طلقتم النساء فباغن اجلهن)
قارب قضاء عدتهن هنا فلو انقضى اجلهن فلا رجعة له عليهما. إذا بلغت
مكة فتنسل بذي طوى أي قاربت. واما «فإذا بلغت اجلهن فلا
تعضاوهن» فهو انقضاء العدة تحقياً (فأمسكوهن) تراجموهن (بعر وف)

من غير اضرار ولا ترك اشهاد فليراجعها بالقول مع النية وبالوطني مع
 النية عند مالك وبالقول مع النية فقط عند الشافعي كما تقدم في الاحكام
 (او سرحوهن بمعروف) بتركهن حتى تنقضي عدتهن فيمكن امكن
 بأنفسهن من غير تطويل عدتهن (ولا تمسكوهن ضراراً) ولا تقصدوا
 بالمراجعة الضرار بتطويل الحبس، طلق ثابت بن يسار زوجته فلهما قرب
 انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها بقصد مضارتها فنزلت فيه الآية فالصحابة
 مظاهر اسباب نزول القرآن (لتمتدوا) فالاعتداء قصد إلجائهن الى الافتداء
 منهم (ولا تتخذوا آيات الله هزواً) مهزوءاً بها بالعمل بخلافها فمن خالف
 امر الشرع فقد اتخذ الشرع هزواً. وكان بعض الناس يتزوج ويعتق
 ويطلق ويقول انما انا العبد فنزلت فلم تشرع الحقائق الشرعية للعب
 بها فلا يعذر باللعب من طلق او اعتق او زوج او تزوج فإنه تلبيس على
 الامراء واهل الشرع. فجدوا ايها المومنون بالعمل بالحقائق الشرعية فلا
 تغيروها ولا تحرفوا كتابه بالتأويلات الفاسدة ولا قوال الواهية التي
 لا حظ لها من نظر. روى ابو هريرة: ثلاث جدهن جيد وهن
 جد الطلاق والتكاح والرجعة، لا تتهاونوا بتكاليف الله كما يتهاون
 بالمهزوء به فإن الله غالب. فالمومن الذي وصلته هذه التكاليف ثم قصد
 اضرار زوجته كان كالمستهزي بربه. وروي الطلاق والعتق والتكاح
 [قلت] كل حقيقة شرعية قياساً عن الاربع المنصوص عاينها فالمستغفر
 من الذنب واصر عليه كمستهزئ بربه، فالتوبة الندم والاقلاع ونفي نيته

الاصرار والاستغفار ووجب بعده رد المظالم (واذكروا نعمة الله عليكم)
 إيجاداً وبعثة الانبياء وإسلاماً وإيماناً واحساناً وكل ما اسداه اليها من نعمة
 الكون من حيث هو فهو كانه نعمة فنفرح بأحكام الله وآلائه على
 المؤمنين وننجز بأحكام الله على الكافرين فالجنة تمنى والنار سوط الله
 يسوقنا الى حضرته كرهاً فالجنة تسوقنا الى الله طوعاً (و) اذكروا (ما
 انزل عليكم من الكتاب) القرآن (والحكمة) السنة افردهما بالذكر تشریفاً
 لها (يعظمكم به) ليدعوكم الى دينه (واتقوا الله واعلموا ان الله بكل شيء
 عليم) لا يخفى عليه شيء تهديد شديد فيواخذكم ان خالفتم بأوامين العذاب
 فالاذية والمضاررة ليست من شأن المسلمين ولا من آثار الايمان ولا من
 شعائر المسلمين. المؤمن من امنه الناس، المسلم من سلم المسلمون من اسيانه
 ويده. فيجب بالاسلام حسن المعاشرة مع المسلمين خصوصاً الزوجات
 «وعاشروهن بالمعروف» فغاضبتهم بلا حق ليس من شأن المؤمنين فإن
 نشرت وعظت أولاً «فعضوهن» فإن لم ينفع «واهجروهن في المضاجع»
 فإن لم ينفع «واضربوهن» ضرباً غير مبرح بقصد الشفاء كالطبيب «فإن
 أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً» ومن يغضبها فقد ظلم نفسه فانه يحازي
 الظالم والمظلوم فإنه رقيب والرسول نائب النساء والعميد والذمين بأن
 يكافي المظلوم من حسنات الظالم ويجازي الظالم من سيئات المظلوم
 والظالم إذا أساء إلى غيره صارت نفسه مسيئة وإذا أحسن صارت نفسه
 محسنة «إن أحسنتم أحسنتم لانفسكم وإن أسأتم فأها» فلا تتخذوا آيات

الله هزواً بتلاوة ظاهرها من غير تدبر معانيها وتفهم إشارتها وتحقق
 اسرارها وتتبع حقائقها والتنور بأنوارها والاعتاظ بمواعظها وحكمها
 فالوعظ كالشقاء إنما ينزل على الحى لا على الميت فمن مات قلبه لم تنفعه
 المواعظ قال صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم على بينة من ربكم ما لم تظهر فيكم
 السكرتان سكررة العيش وسكررة الجهل . ضلت راحلة للحسن البصري
 فلقيه صبي فسأله عنها فعرفها فأصابها فقال له الصبي ياعم ما تاكل وما
 تلبس قال خبز شعير وصوفاً فقال له لا تحف فكل ماشئت والبس ماشئت
 بعد ان حلا لك وأين تبيت قال فى بيت من قصب قال له لا تظلم نفسك
 وبت حيث شئت فقال الحسن لولا صباك لكسبت منك ما تكلمت به
 فتبسم الصبي وقال اراك غافلاً أخبرتك بالدنيا فقبلت وأخبرك بالدين
 فتأنف من كلامى ارجع الى منزلك فلا حج لك . (واذا طلقتم النساء
 قبلن اجابهن) استوفين عدتهن بانقضاء ايامها كلها (فلا تعضلوهن)
 تمنعهن من (أن ينكحن ازواجهن) المطلقين لهن عضات الدجاجة اذا
 امتنعت بيضتها من الخروج فالخطاب الاول للامراء وهذا الاول ليزات
 فى معقل بن يسار لما منع اخته أن ترجع إلى زوجها وهى جميلة وهو عبيد
 الله بن عاصم جاء يخطبها بعد أن خرجت عدتها فامتنع فلما سمع الآية قال
 ارغم اننى وازوج اختي واطيع ربي . فلم يستفد من الآية أنها لا تزوج
 نفسها فإنها وان قدرت عليه لكن منعها الحياء من أخيها وخوف القطيعة
 إن ظالمها فعفت عن ظلمه شفقة فالجمهور استفادوا منها ما يوافق مذهبهم من

أنها لو كانت تزوج نفسها لما عضلها ويصح الخطاب للزواج إن فارقها
 لا يمنعها غيره غيرة عليها ويصح لجميع المؤمنين فلا يوجد العضل وأنتم
 راضون فمن رضي فقد عضل لمقام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وأصل العضل الضيق لا تضيقوا عاين (إذا تراضوا بينهم بالمعروف) بما عرف
 من الشرع واستحسنه الشرع من عقد وصداق وأشهاد بقصد حسن
 عشرة من الجانبين وأشار بالمعروف إلى أن العضل لعدم الكفاية جائز غير
 منهي عنه فذهب إلى حنيفة تزوج الرشيدة نفسها باذن وإيها إن لم يمنعها
 من كفاية وإلا سقط إذنه وإنا جعل للولي النظر عليها إن مالت لغير الكفاية
 فيفسخ نكاحها ولو عقدته إن ثبت أنه غير كفاية لها لما يلزمه من المعرفة
 ومخالطة من لا يناسبه فهو مصلحة عائدة عليه وعليها فالزوج الذي تبع
 حمية الجاهلية يقسر ويظلم مطاقتة ظالماً منه فنهوا عنه (ذاك) النهي عن
 العضل (يوعظ به من كان منكم يومئذ بالله واليوم الآخر) والخطاب للنبي ولكل
 مومن (ذالكم) ترك العضل (ازكككم وأطهر) أنفع لكم ولهن من
 دنس الاتام لما يخشى على الزوجين من الريبة بسبب العلاقة (والله يعلم)
 ما فيه المصلحة (وانتم لا تعلمون) ذلك لقصور علمكم فالمكلف وان علم
 وجه المصلحة إنا يعلمها إجمالاً والتفصيل في يد الله فالوالد إن حمى ولده
 عن بعض الاطعمة صوناً له من انحراف مزاجه كالطبيب فذلك محض
 اصلاح فإنه يعلم ما لا يعلمه وقبول النصيحة إنا يكون من أولي الابواب
 «إنا المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم» السعيد من وعظ بغيره

علامة إعراض الله عن العبد إشتغاله بما لا يعنيه وإن أمره ذهب ساعة من عمره في غير ما خلق له لجدير أن تطول عليه حسرته ومن جاوز الأربعين ولم يغيب خيره شرة فليمنجهن إلى النار فإذا غفل الولي طلباً للنزول فإن يكون لعضله أثر وتمسك أبو حنيفة بما تقدم بقوله «أن ينكح» حيث أضاف النكاح اليهن إضافة الفعل إلى فاعله ولو فسد التعرف لما نهى الولي عنه وقال الجمهور قد يضاف الفعل إلى سببه بنى الأمير المدينة لكن هو مجاز وصرف الحديث إلى المجاز (والوالدات يرضعن) ليرضعن في عصمة الآباء وجوباً أن لم يرد الأب ارضاعه لتفرغ له والا وقبل الولد غيرها ولم يضره لبن الغير اسعفت أباه لحقة عليها فإن امتنعت من الارضاع اجبرت بلا اجارة لجرى ان النفقة عليها بالزوجة لا بالارضاع فلا تأخذ الاجرة على ولدها في عصمة ابيه عليه وغيرها فلا فرق بين شريفة وغيرها وان روي عن مالك ان الشريفة لا يجب عليها ارضاع ولدها وان خرجن عن عصمته بطلاق او موت سقط وجوب الارضاع ان قبل غيرها ولم تضره فرقة امه ووجد من يرضعه من غيرها باجارة ان وجد مال له او لآبيه او مجاناً والا وجب عليها ارضاعه كالمضطر فالارضاع عليها في حال الزوجة وعليها ان لم يقبل غيرها وهو عليها اذا عدم الاب لاختصاصها به فيستحب لمن خرجت من العصمة ان ترضع ولدها مع وجود من يقوم به وإلا تعين فإن امتنع الاب من ان ترضعه باجرة المثل اجبر عليه فإن عجز الاب تعين عليها فالحق للوالدة المطلقة ما لم تتزوج فإن تزوجت سقط حقها

فأمرو الحضانة ان كانت الام في عصمة ابي الطفل للاب ولا مقال للام
 فيجبرها على الارضاع وعلى تركه فإن خرجت من عصمته انتقل الحق لها
 فلا كلام له وانما وجب الاتفاق على وجه الاجارة بالمعروف فإن عجز
 عن الاجارة تعين عليها فإن كانت رجعية انفق نفقة الرجعية وسقطت
 اجرة الرضاع ان ارضعت وان امتنعت منه طلب ظئراً باجارة في بيتها
 وينفق عليها ويوجر الظئر وان بانست منه واعتدت من طلاقه اوجب
 عليه ابو حنيفة نفقة العدة ايضاً لان العدة عنده من متعلقات النكاح دون
 غيره كما تقدم في الاحكام فتبين وجوب الرضاعة والتربية على الام في
 عصمة ابي الطفل وان القول بسقوطها على الشريعة باطل باجماع المسلمين
 وانما هي قولية محشورة في الفقه اللهم ان قال لم تجب عليها ان اراد ابو
 الطفل افراغها اليه بأن اراد ظئراً لتفرغ فهذا لا كلام لها فيه فالحق له
 كأنه لا كلام له ان طلقت فانه انتقل الحق لها ولم يكن بين الامة نزاع
 في وجوب الرضاعة على الام في عصمة الاب ولهذه القولة نظائر لا
 اصل لها وكذبت عن الائمة كحواز قتل الثالث لاصلاح الثلثين جواز
 الراحة الوطىء في ادبار النساء كذب عن مالك وعن الصحابة كجواز
 كساح المتعة ينسب لابن عباس وقد تاب منه بعد ان وصله النسخ كزيادة
 النساء على اربع نسب للظاهرية فهو كذب عن الشرع وحلية شحم
 الخنزير مع تحريم لحمه كذب عن القرآن بالتاويلات الواهية وعن لسان
 العرب فمن قلت له اشترى لهما فقد اذنته في اشتراؤه مخاوفاً بشحمه وانقول

باباحة لحم أهل الكتاب الذين يستحلون الميتة الذين لا يذبحون ذكاة
شرعية بل يقتلون فقط وابعاحة النبيذ المسكر وشفعة الجار كمسئلة
العروس زينت رأسها بالطيب قالوا تمسح على رأسها في حال الغسل لئلا
تفسد طيباً اللهم ان قاسوه على الحلي الى آخر ما لم يثبت أصله في الكتاب
والسنة والاجماع . قال ابو بكر بن العربي قال مالك كل ام يازمها
رضاع ولدها بما أخبر الله تعالى من حكم الشريعة الا أن مالكا دون
فقهاء الامصار استثنى الحسبية فقال لا يازمها ارضاعها فأخرجها من الآية
وخصها بأصل من اصول الفقه وهو العمل بالمصاحبة وهو من لم يتنطن
له مالكي كان في الجاهلية واستعمله أهل الثروة ولم يرد نهي عنه فبقي
شرعاً فحققناه شرعاً اهـ [قلت] كلامه ظاهر إذا اراد الاب ان تتفرغ له
فالحق حقه فهو الذي سكنت عنه العلماء والمسئلة التي ابطالناها مسئلة التنازع
فقط فإن الحق للاب فيه وان بان من صا الحق لها فلا يجبرها على الارضاع
الا ان خيف ضرر الولد فيجبرها الشرع على اصلاحه لا غير كالمضطر بل
الصبي اذا اراد اجنبية منه فقط ولم يقبل غيرها تعين عليها احبت أم
كرهت لئلا يضيع (حولين كاملين) عامين بأمين صفة مؤكدة « تلك مشرة
كاملة » أزال بها احتمال المجاز فإنه ربما يطابق الحول على بوضه كالحج
أشهر . معلومات على شهرين وبعض الثالث على اختلاف « فمن تعجل في
يومين فلا إثم عليه » وإنما يتعجل في يوم وبعض يوم . فرض حولين
كاملين عند التنازع فقط فإن تراضيا علي أدل او أكثر جاز اصاحبة تعود

على الطفل وهو قوله (لمن أراد أن يتم الرضاعة) دون غيره فالعبرة على
 مصلحة الطفل فلا تازم الاجرة الاب فيما زاد فما قارب الشيء يعطى
 حكمه إن تراضيا كالرضاع الى شهرين عند مالك أو اربعة الى ستة
 أشهر عند أبي حنيفة باعتبار تحريم الرضاع احتياطاً للجماعة وهو القدر
 الذي يتغذى الصبي بالحليب لو بقي يرضع فالحق للحاضنة الى بلوغ
 الصبي وتزوج الصبية عند مالك بشروط « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً »
 ستة أشهر للجنين وهو أقل مدة عيشه بإسقاط خمسة ايام منها فإذا تزوج
 وولدت لستة أشهر غير خمسة ايام الحلق به والا فلا يحرم اللبن عند الشافعي
 الا في حولين فقط وزمن الرضاع عند أبي حنيفة ثلاثون شهراً وقرئ
 يتم الرضاعة بضم المضارع إهمالاً لأن حملاً على ما وكسر راء الرضاعة
 (وعلى المولود له) وهو الوالد الاب (رزقهن) اطعام وكسوة الوالدات
 مطلقاً لكن في العصمة بالزوجية وفي غيرها بالاجارة وجوز الشافعي
 اجارة الام في عصمة وفي غيرها ومنعها ابو حنيفة مادامت في العصمة
 او العدة فإن العدة تابعة للنكاح عنده تستأزم النفقة فالاولاد وان خلقوا
 من ماء الزوجين في نكاح صحيح ولو مختلفاً فيه للآباء وانما تلد لهم النساء
 ويرين لهم لا غير شرعاً ونسباً وفي الزنى والنكاح الفاسد إجماعاً الام
 ينسب لها فلا حظ فيه للاب لفساد مائه فالمعدوم شرعاً معدوم حساً فلا
 ينفق على ولده من زنى فإنه ولد فساد فقط فتنفق عليه امه أو بيت المال
 ان اعدت الولد للفراش فكل الولد له وعليه فعليه كسوتها ونفقةها

اذا ارضعت ولده بالمعروف كالأظار « واخشوا يوماً لا يجزي والد
 عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً » فلا يكلف احدهما ماليس
 في وسعه (بالمعروف) يفسر بما يعقبه فلما كان ربما يتوهم ان الام في عصمة
 الاب اذا اشتغلت بالارضاع امتنعت واقبلت على صبيها فربما ادبر الزوج
 عنها لاشتغالها بالحضانة النفقة في مقابلة الاستمتاع فأزال الله ذلك الوهم بأنها
 انما اشتغلت بحقه فإن الولد انما ينسب له فوجب عليه الاتفاق وان لم يتمتع
 ابها كما لو أسكنها وحدها ولا يراها مثلاً حتي ترضع ولدها لما يخشى على
 الولد من الغيلة فإن الجماع وحده يغفل ويضر بالولد الرضيع وينفع الجماع
 حواس الجنين فغالب الناس انما يعتقد أن الغيلة انما هي بالحمل وليس كذلك
 فالجماع ينفع الجنين ويضر الرضيع اي بعضاً غير محقق . اهتم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان ينهى عن اتيان المرضعات لكنه لم يفعل فإنه رأى نساء
 الفرس والروم لا يضرهم ذلك فلم يكره ولم يمنع (لا تكلف نفس الا وسعها)
 طاقتها (لا تضار والدته بولدها) بأن تكلف ارضاعه في غير عصمته او تكلف
 فوق طاقتها فالتكليف الزام فالمرأة غير قادرة على الكسب فلمو كلفت
 بالنفقة لعجزت فله لم يكلفها الشرع كالأب العاجز معناه لا تضار بكسر
 الراء فاعلة يحرم عليها ان تضر بولدها لقصد ضرر الأب ومنه ان تمتنع من
 الارضاع وقد وسع عليها الاب في النفقة فتلقى الولد عليه فقد يكون
 المعروف محدوداً باجتهاد الحاكم وقد يكون عن تراض كأن لم يحوجها
 الى الشكاية فلمو اقتر عليها للحق منها الولد بأن جاءت او تعرت

او لم يعط لهما او ادمياً فانه يضر بالطفل فحق الام اكثر لانها ليست
 واسطة بينها وبين الطفل وهو يمكن بواسطته الظئر تكلف الامر
 اجتهد ان يبين فيه اثره وكلفه الزمه ان يظهر فيه اثره والوسع مايسع
 الانسان ولا يعجزه ولا يعجز عنه فذلك قيل الوسع فوق الطاقة فن قرأ
 لا تضار بالرفع أجاز بمعنى النهى واحتمل لا تضار بالبناء للمفعول بسبب
 ولدها بلا نفقة إجارة ولا يضار بالبناء للمفعول (ولا) يضار بالكسر
 (مولود له) وهو الوالد (بولده) فالضرر حرام. لا ضرر ولا ضرار بأن ينزع
 الولد منها مع حبها اياه أو بأن تلقي الولد اليه مع اجراء النفقة فوجب ان
 يتفقا على اصلاحه كما اتفقا على سببية وجودة فلا يضراه ولا يتضررا به فلما
 نهاها عن الاضرار اثبت الضمير استعطافاً بأنه ليس اجنبياً منها ولما نهاه
 ذكر الضمير استعطافاً له بأنه ولده السبب في وجوده . وقال بعض ان
 الوالد في العصمة تاخذ الاجرة على الارضاع ولو ناشنأ (وعلى الوارث) وارث
 المولود له لكن لما تقدم الوالد والوالدة والولد اختلفوا في المقصود
 بالوارث هل وارث الاب أو وارث الولد أو وارث الام. ابن عباس وارث
 الاب فوجب عليه مثل ما وجب عليه من النفقة والكسوة وقيل وارث
 الولد الذي لو مات ورثه وبه قال الحسن وقتادة وابو مسلم والقاضي فقيل
 عصباته دون الام والاخوة من الام وهو قول عمر والحسن ومجاهد وعطاء
 وسفيان وابراهيم وقيل هو وارث الصبي من الرجال والنساء على قدر
 الانصباء. روي عن قتادة وابن ابي ليلى وقيل على الوارث من جهة رحم

محرم دون غيرهم وابن العم والمولى وهو مذهب ابي حنيفة وأصحابه. الشافعي
لا نفقة إلا على الوالد وابنه وقيل الوارث هو الولد فإنه لما مات أبوه
فقد خذ الحصة من مال أبيه كان له من تركته ما كان له من تركته
مال الأم مالك وقيل الوارث الباقي من الأبوين وهو قول سفيان وجه
[قلت] الألف واللام من الوارث شامل لجميع ما قالوه فيصرف باعتبار
المصالح إلى كل ما أفهمته الآية (فإن أرادوا) الوالدان (فصلاً) فطاماً
ينفصل على الحليب إلى الأقوات غيره صادراً (عن تراض منهما) (اتفاق
وتشاور) بينهما بظهور مصلحة الولد فيه فالأب من الولادة والأم
الشفقة عليه فهي أدري بمصالحه زاد على الحولين أو نقص بما يعلمانه
مصلحته (فلا جناح عليهما) يعني يباح لهما وإن كان الحولان أولى بالمصلحة
الألعة في الحليب من الأم فاختاراً غيره من الأقوات فإن لم يتفقاه
الحولان عليهما فيشترط في الاتفاق أن يكون غير مكره ومكره على
أو خداع بل لمصلحة الطفل دون مصلحتيهما فقط واحتمل الفصل في النكاح
أن لم يتضرر الولد بحيث يعطيها مثلاً من الرضاعة عشرة فإنه يضر بالولد
أن لم يكن لها مال تنفقه على نفسها وعاليه فالمدار ألا يتضرر أب ولا أم
وإن اتفقا على الإضرار بالولد أبطل صلاحهما ورجعا إلى الصلاح لأن
يبعد اتفاقهما على الإضرار بالولد إن كانا كريمين فلا عبرة بالسفالة فيها
غاية عناية الله تعالى بالولد الضعيف ومع استيفاء الشروط صرح بوجوب
الخرج دون الأذن تنبيهاً على ما هو أولى من إكمال الحولين إلا لضرره

فلما بين أن الحق للاب في عصمته وأن الحق للام في خارج عصمته شرع
تعالى يدين لنا أنهم اتفقوا على أن مصلحة الولد ومصالحتهم في أن تربيته ظئر
باجارة كان قل حليب الام اوفيه علة وتبين ان حليب فـلانة خير من
حليبها او تساويها لكن يتضرر الزوج بامتصاصها او يتضرر بأن كانت علمية
كنساء الملوك والاعنياء واتفق امرهم على وجه المصاحبة أن يرضعها غير هـا باجرة
او غير هـا في عصمته او خـرجها جاز ذلك وهو وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم
مراضع غير الوالدات أيها المراضع فأولادكم نصب على الاتساع لا اولادكم
خطاباً الاولياء والآباء (فلا جناح عليكم) في ذلك فالاولى ان ترضعه الام
فإنه إنما نفي الخرج وتصدق بالإباحة والكراهة وخلاف الاولى (إذا سألتم)
اليهن (ما آتيتهم) ما اردتم إيتاءه لهن من الاجرة (بالمعروف) بالوجه
المتعارف في الشرع والعرف فالامر النذب لان إعطاءهن مناجزة اطيب
لقلوبهن فيحمل على حب الطفل والاهتمام به وان وجد الاب مرضعة
غير امه وتساعد الام لغرض التروح والتفرغ لطلب الأزواج جاز وقرأ
ابن كثير أتيتم بهمة واحدة والباقون بهمتين من الايمان ومن المعروف
أن يكون الاجر من حلال فإنه اقرب الى اصلاح الطفل جرت عادة
أن من ارتضع امرأة سرت اخلاقها في الطفل . خولوا اولادكم . فيختار
له ام كريمة صالحة مومنة ذات أخلاق حسان فلبن الحمقاء يسري وأثر
حمقها يظهر يوماً ما . وفي الحديث : الرضاع يغير الطباع . وعليه فشرع .
دخل الجويني ابو محمد بيته فوجد ولده ابا المعالي يرضع ثدي غير امه فقياه

حتى اخرج جميع ما في بطنه. وقال موته خير لي من ان يبقى حليب غير
امه في بطنه لئلا تفسد طباعه علي فاذا درس ابو المعالي وحصلت له كوة
قال من بقية الرضعة (واتقوا الله) مبالغه في المحافظة على ما تولى تبين
بنفسه في امر المراضع وزاد تهديداً بقوله (واعلموا أن الله بما تعملون
بصير) لا يخفى عليه شيء منه فاشتملت الآية على شروط الصحبة والاحسان
فمن لا يرحم لا يرحم قال صلى الله عليه وسلم لمن لا يقبل ولداً: ان الله
لا ينزع الرحمة الا من قلب شقي . وفي الحديث : حب الاولاد ستر من
النار وكرامتهم جواز على الصراط والا كل معهم براءة من النار . وفي
الحديث : أربع نفقات لا يحاسب العبد بهن يوم القيامة نفقة على أبويه
ونفقة على إبطاره ونفقة على سحوره ونفقة على عياله ، وفي الحديث أن
امرأة بغياً رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد اداع لسانه من العطش
فنزعت له فغفر لها [قلت] والحديث يدل على غفران الكبيرة من غير
توبة وهو مذهب اهل السنة وعلى أن من اطعم جائعاً يستحق المثوبة فعلى
العاقل العمل بالكتاب والسنة (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً
يتربصن) ينتظرن (بأنفسهن) لينتظرن وجوباً بعد من النكاح (أربعة أشهر
وعشراً) عشرة ايام فإن الجنين يتحرك ان كان ذكراً ثلاثاً اشهر ولاربعة
ان كان اثنى وزاد عشرة ايام احتياطاً إن قلنا معال وإلا فلا نظر فيه
وكانت عدة الوفاة في اول الاسلام ستة فنسخت بهذه فخصص هذه الآية
قوله تعالى « واولات الاحمال اجابهن ان يضعن حملهن » كما تقدم في العدة

وتخص الاجماع المسند إلى حديث الامة فإن عدتها مطلقة نصف عدة
 الحرة فالخطاب للمؤمنين فلم يتوجه الى الكتابية قال الاصم عدة الامة
 كالحره نظراً لعموم الآية وقياساً على وضع الحمل فإنها ان وضعت ولو
 بعد ساعة من موته حات ولو غير كامل كسقط ولا فرق بين صغيرة
 وكبيرة وذات قرء وغيرها ومدخول بها وغيرها. ابن عباس لا عدة على
 غير مدخول بها لكن عموم الآية يردده رأيت حيضاً ام لا خلافاً لما لك
 حيث قال حتى ترى ثلاث اطهار وذهب الشافعي إلى أنها ان ارتابت
 استبرأت نفسها من الرية ووجب على ذات الاقراء ان ارتابت ان تحتاط
 وتعتبر الالهة الأكثر سبب العدة هو الموت وإن لم تعلم به وعن بعضهم
 كاقول الجديد للشافعي ان السبب هو العلم بالموت وعليه بتدبير العدة
 من العلم وان مضت مدة العدة قبل العلم واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم
 وان بعد المفقود امرأته حتى ياتيها يقين موته او طلاقه [قلت] فانه يمس
 غير ظاهر فإن المفقود يحتمل وجوده والميت لا قال البعض فالنكاح
 معلوم فلا يزال الا بيقين [قلت] نعم لكنه ان انقضت العدة قبل العلم
 كفي فالتربص الامتناع من النكاح بالاجماع والامتناع بها عن الخروج من
 المنزل الا عند الضرورة لحق الله لا حقها والاحداد وهو ترك الزينة
 والتجمل والتحلي والتطيب والتدهن والاكتحال بالاشماد وحرمانها
 الخضاب بالخناء ونحوه فيما يظهر في اليدين والرجلين والوجه ولا يمنع منه
 فيما تحت الثياب ولا يمنع في التزين في الفرش والبسط واثاث البيت ومن

التنظيف بغسل الرأس والامتشاط وقلم الاظفار والاستحداد ودخول
الحمام وإزالة الاوساخ والعدة تنقضي ان تركت الاحداد وعصت ربه
قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله وباليوم الآخر أن تحسد
على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج اربعة أشهر وعشرًا قال الحسن
والشعبي غير واجب فإن الحديث إنما يقتضي حله لا وجوبه [قلت] لكنه
قال صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب
ولا الممشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل. فالممشقة المصبوغة بالمشق
وهو التراب الاحمر وقد يخص الخطاب المومنين لكن الراجح ان الكفار
مخاطبون بفروع الشريعة وإنما خصهم لانهم المنتفعون به العامون بها
«إنما أنت منذر من يخشاها» مع انه منذر لكل لكن لا ينتفع بها في
الحقيقة إلا من علم الله أنه يخافه (فإذا بلغن اجلهن) بانقضاء عدتهن (فلا
جناح) لا حرج (عليكم) أيها الاولياء (فما فعان في أنفسهن) من التعرض
للخطاب وترك الاحداد بالتزين لرغبة من يخطبن لأنهم يعتقدون لا نفسهن
فإن النساء لا يعتقدن عند غير أبي حنيفة ومن تقدم لنا معه ويحتمل أن
الخطاب للامراء والمساكين جميعاً (بالمعروف) بالوجه الذي عرف فإن
فعلن ما يخالف الشرع منعهن الولي وجوباً وإلا أثم فإن تزوجن في العدة
وجب على جميع المساكين ان ينعوها فإنه منكر فإن لم يقدر استعانة
بالسلطان (والله بما تعملون خبير) فلا تعملوا خلاف ما أمركم به والحداد
على الميت ثلاثة ايام وتس الطيب في الثالث تعبدًا لا غير فيجب ان

يتوقى افعال الجاهلية من شق الجيوب وضرب الحدود وحلق الشعر
 كمادة العرب وقطعه كمادة الاعاجم ورفع الصوت بالبكاء والنوح
 وحرم ذلك على المسلمين كما بقيت رسومه في البوادي والخواضر حتي
 انهن يلبسن الالبسة السود الى أن تمضي شهور وربما ترك رجل لباس
 الجمع والاعياد وتغالت الرافضة في الحزن على الحسين رضي الله عنه
 واحدوا عليه واتخذوا عاشوراء مأتماً لقتله وقيمون في مثله من كل سنة
 العزاء ويطلبون النوح والبكاء ويظهرون الحزن والكتابة ويتعدون
 الى سب بعض الصحابة وهذا عمل اهل الضلال واهل الخزي والنكال
 كأنهم لم يسمعوا ماورد من الحداد. فإذا تذكر المتقي الميت ايأ كان يدعو
 له بخير لا غير. وحمل اصحاب ابي حنيفة الفعل على عقد التزويج « فيما
 فعلن » ويحاج بأنه من باب بنى الامير المدينة. ثم شرع يبين خطبة المتوفى
 عنها (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به) والتعريض الكلام الذي لم يفهم منه
 السامع مراد المخاطب من غير ان يكون فيه حقيقة أو مجازاً كقول السائل
 جئتك لاسلم عليك ولا نظر الى وجهك الكريم ويسمى تلويحاً فالكناية
 الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه كطويل النجاد للطويل وكثير
 الرماد للمكرم. خطب فلان فلانة سألها شيئاً من نفسها فاخالية من الزوج
 والعدة تخطب تصريحاً وكناية اريد ان تزوجها إن لم يخطبها كفؤ
 واجيب اليه: لا يخطب احدكم فوق خطبة اخيه. فإن كان فاسقاً او لم
 يزوج بأن سكتوا عنه فإنه هنا لا يعد رضي بل منعاً او منعه جاز اي

ان يخطب وإلّا حرم وان عقد على ركنة لكفيء خاطب فسخ على الارجح
قال مالك ان سكنت عند الخطبة لا يخطب عنه والثانية مالا يجوز خطبتها
لا تصريحاً ولا تلويحاً وهي المتزوجة فإنه ربما يشوشها عن زوجها وان
فعل عصي ان طلقت بسببه حرمت عليه فالرجعية في حكم المنكوحة فله
يصح طلاقها وظهارها ولعانها وتعتمد منه عدة الوفاة ويتوارثان والثالثة
ما يصح فيها التعريض ويحرم التصريح وهي المعتدة من وفاة او من
طلاق بائن كمختلعة ومطلقة قبل الدخول ومبتوتة ومطلقة بلفظ الخلع
بلا عوض والتي طلقها الحاكم لضرر مثلاً وسبب التحريم انها مستوحشة
بالطلاق فربما كذبت بانقضاء العدة بالاقراء مسارعة الى مكافأة الزوج.
وصرح بالتعريض وافاد حرمة التصريح فالتعريض فقط لا يدعو الى
الكذب فألفاظه كثيرة رب راغب فيك من يجد مثلك لست بأيم إذا
حلت فاعلمني انك لجميلة انك لصالحة من غرضي ان اتزوج وعسى الله
أن ييسر لي امرأة صالحة ككل كلام يوهم انه يريد نكاحها حتي تحبس
نفسها عليه ان رغبت فيه والفاظ التصريح اني اريد ان انكحك او
اتزوجك او أن اخطبك. دخلت امرأة على ابي جعفر محمد بن علي وهي
في العدة فقال قد علمت قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحق
جدي علي وقدمي في الاسلام فقالت غفر الله لك اني اخطبني في العدة وانت
تؤخذ عنك فقال انما اخبرتك بقرابتي. وقد دخل علي الله عليه وسلم علي
ام سامة فكانت هذا ابن عمها بن سامة فتوفي عنها فلم يزل يذكر لها منياتها

عند ربه وهو متحامل على يده حتى اثر الحصر في يده فما كانت تلك
خطبة (او اكنتم في انفسكم) اخبرتم من نكاحهن فلم تذكر ولا تصرحاً ولا
تعريضاً بأن يدخل ويسلم ويهدى ان شاء ولا يتكلم بشيء ونوى ان تمت
العدة ان يخطب (علم الله انكم ستذكرونهن) بالخطبة ولا تصبرون عنهن
فأباح لكم التعريض وفي الآية نوع توبيخ و اظهار الضعف دائماً لان شهوة
النكاح اذا حصلت لم يكدر ان يصبر عن النطق بما ينبغي عن ذلك فأسقط
الخرج عن الامة (ولكن لا تواعدوهن سرّاً) اي نكاحاً وعقداً عليهن
وهو كناية عن الوطى الذي يسر امره وان لا يحسن السر امثالي اي الجماع
وقال الحسن السر هنا الزنى يدخل احد على معتدة لزنّى فيقول دعيني فإذا
وفيت اظهرت نكاحك واحتمل ان يقول لها ان وفيت آتتك ثلاثاً او
اربعمائة كناية عن كثرة الجماع فاذكروهن « ولكن لا تواعدوهن سرّاً »
(الا ان تقولوا قولاً معروفاً) فالاستثناء مفرغ لا تواعدوهن مواعداً ما
الامواعدة معروفة غير منكورة شرعاً وهي التعريض والتلويح وهي نهى
عن مساررة الرجل الاجنبية فإنها ربية او يواعدها الا تزوج احداً سواها
(ولا تعزموا عقدة النكاح) تصمموا على عقده وهو مبالغته في النهي عن
عقد النكاح في العدة لان العزم يتقدم على العقد وهو نهى عن مقدمات
العقد فالعقد اولى بالنهي فدواعى الانسان الى الفعل سانح ثم خاطر ثم
تفكر فيه ثم ارادة ثم همة ثم عزم فالهمة اجماع النفس على الامر والعزم
العقد علي امضائه واحتمل لا تعزموا عليهن عزمت عليك ان تأخذني

ان حلت والعقد الشد وسميت اليهود عقوداً تشبيهاً بالحبل الموثق بالعقد
فلو عقد النكاح فسد وتأبد التحريم عند مالك سداً للذرائع على اصله
وفسد فقط عند الشافعي ويعقد بعدها وتحل له وجاز ان يخبر الناس بأنه
يتزوجها او يرسل اليها او يهدي لها ما يكفيها ويحصنها في عدتها وإنما منع
التصريح لها او لوليها المجر فقط (حتى يبلغ الكتاب) المكتوب المدة
المفروضة اجلها وآخرها (واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم) من العزم الذي
لا يجوز ويواخذ به فالعزم مواخذ به دون ما تحته (فاحذروه) اجتناباً
للعزم وتوبة منه باقلاع بعد تحققة (واعلموا ان الله غفور) لمن تاب من العزم
وغيره (حليم) لا يعاجلكم بالعقوبة فاجتنبوا السباب عقوبته واتبعوا ما امركم
به ربكم واغتنموا من الحياة حتى لا تتأسفوا فايختر العاقل رضي الله عنه رضي
نفسه ولا يكون له مطلب أعلى من مال أو زوجة أو غيرها إلا الله تعالى قال
عليه الصلاة والسلام : من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله
ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته
إلى ما هاجر إليه . وبه تعلم أن ثواب كل أمل ما قصده فلم يكرر الدنيا
إشعاراً بخساستها في قابوب الزاهدين وأما المقرب فتستوي عنده النعم كلها
دنيوية واخروية فمن النعم الدنيوية نشأت قوة عبادة ومعرفة ربها وإنما
ينظرها من يدربه فتستوي عنده النعم من حيث هي فلا يعتبر فناء الدنيا
فإن الدنيا لم تفن بالكليمة بل تركت غلاتها من الاعمال الصالحات فمنها
خلاق العبد وفيها يقبر ومنها يخرج وهي الام الاصلية ونعم الدنيا

لنعم الآخرة بل ولكل نعمة فالعارف إنما يشاهد أنه ينتقل من اسم الحي حتى يصل إلى ما قدر له من تجليات أنوار لا فينتقل إلى اسمه المميت فيستقم ما قدر له من تجليات المميت فيأكل منه ويشرب وينكح على حسب أنوار الاسم المميت فأهل الحي عند أهل المميت كأموات عندهم فلا مناسبة بينهم وأهل المميت عند أهل الاسم الحي أموات قوله تعالى « بل أحياء » يعني باعتبار مقامهم ياكلون ويستبشرون بنعمة من ربهم على حسب ما يناسب الاسم المميت فلا يعرفهم إلا من شاركهم بموت البشرية . من أراد أن ينتقل إلى ميت يعيش على وجه الأرض فليتنظر إلى أبي بكر وقس سائر الانتقالات عليهم ومنها إلى غيرهما من الأسماء العظيمة فهجرته إلى ما عابر اليد وعيد على من أقبل على غير ربه في أهجر كلها فلا ينبغي للعاقل أن يختار على ربه غيره أبداً لكن لا يدعى الاستغناء عن ربه بل هو ذات الافتقار وعينه إلى ربه فإن الكون كشبكة معلقة بيد الرب تعالى « ان الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا » فيطالب طالب الحق من ربه أن يحصل من العلوم الشرعية ما يفرق به بين الحق والباطل كالعلوم الرسمية والقوانين المتداولة قدر ما يقدر على استخراج الحديث والتفسير من غير تعمق في الفاسفيات وغوامض العلوم الزائدة على قدر الكفاية في الشريعة والطريقة فهو أول الأمر فإذا انتهى أمره تخلى وتجرد وأقبل على ربه وتفرغ إليه واستمع من ربه . فما نقل عن بعض أخذتم علمكم عن ميت من ميت وأخذنا علمنا من الحي الذي لا يموت

معناه انه تكلم مع أهل الافكار وأهل الرأي فالميت عندهم هو العقل باعتبار
مقابلته بالنقل فالعارف إنما يأخذ علمه وإيمانه وحججه من القرآن وهو
الحى الذى لا يموت عن كشف عن دليل الله فالكشف إزالة الله الالباس
عن دليل الكتاب العظيم فلا علم خارج عن نص أبداً فلا يتصور أن
يتجلى الله لأهل طاعته بشئ زائد عن القرآن « ما فرطنا في الكتاب من
شئ » فهو عمدة أهل الكشف عن الدليل والعيان عيان أسرار حكم القرآن
المبين بالحديث فبقدر الاقبال على الله يتفرغ العبد مما سواه مع معانقة
الشريعة التي هي عينية الحق وام الحقائق فلا يوصل وصولاً شرعياً الحق
سبحانه إلا بأربعة حقوق أدلاها لنا تتعلق بها تفضيلاً منه تعالى . الشريعة
حق والعمل بها حق والرسول حق وقصد وجه الله فى أنفاس أبداً دنيا
واخرى حق فهذه الحقوق هي عين وصول الحق تعالى فالوصول الشرعى
وصول طاعته والرضى بها عما سواها بحب هوى الله تمام حيث قلب
هو لا فى هوى ربه وهوى ربه هو عين طاعته فانقلب مراداً مراد ربه
تعالى فلا محتجب عليه بالكثرة عن الوحدة ولا بالوحدة عن الكثرة
لمشاهدتهم حيثما قلبوا الاحداق الانوار فانغمسوا فى الحقيقة فلا غيار تخاطر ولا
اعتبار لها أصلاً فلذلك حبيب الله الى نبيه النساء لمشاهدة ما تجلى به الحق
فيهن فلا يدركه الا الوارث للقيام الحمدي فأطنبت لتعرف قدر العارفين
لكن من لم يسلك سلوكهم لم يعرف قدر خطوات أهل التحقيق والتدقيق
فإنهم مجردوا من الافكار والاعتبارات واجاسوا على منصبه عرشه

القر
تم
تفر
من
فإن
اعط
وما
به
قبل
قال
كشر
واج
لكن
الآيا
البصر
أقتر
المقتر
تزد
مباعد

القرآن ولا يبنون بكتاب الله بدلا (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم
تسوهن) تجمعهن (او) لم (تفرضوا لهن فريضة) فمضى او إلا أن
تفرضوا لهن عند العقد مهراً فلا متابعة على من طلق قبل المسيس بشي،
من المهر الا ان فرضه فنصفه ولا متعة لانها أخذت ما ينجر به خاطرها
فإن لم يسم متعها وهو قوله « فطلقوهن » من قبل المسيس (ومتعوهن)
اعطوهن ما يتبعن وينتفعن به جبراً لئلا أوحشها بالطلاق درع وخمار
وملحقة على حسب الحال (على الموسع) الغني (قدرة) ما يطيقه ويليق
به (وعلى المقتر) ضيق الرزق (قدرة) ما يطيقه . طلق أنصاري مفوضته
قبل المسيس فقال له صلى الله عليه وسلم : متعها قال له لم يكن عندي شيء
قال متعها بقلنسوتك . الشافعي وأبو حنيفة التمتع واجب فالأمر للوجوب
كشريح والشعبي والزهرى وغند مالك وأهل المدينة ومنهم السبعة غير
واجب بدليل آخر الآية « **حقاً** على المحسنين » والاحسان إنما يندب
لكن لفظة على وحقاً تصرفه للوجوب وهو المتعين فلا محيد عنه وفي
الآية دليل جواز القياس والنظر في الاحكام حيث أسندوا الى نظر أهل
البصر من الحكم فإن الحاكم يجتهد في حاله فيكثر ان أوسع ويقال إن
أقتر . الشافعي ندب على الموسع خادم وعلى المتوسط ثلاثون درهماً وعلى
المقتر مقنعة . ابن عباس أكثر المتعة خادم واقامها مقنعة . أبو حنيفة لا
تزداد على نصف مهر المثل لانه المتعين في المسمى لها (متاعاً) تبعاً (بالمعروف)
(متاعاً) (حقاً) واجباً (على المحسنين) المسارعين الى الامتثال فهن اربع غير

ممسوسة ولم يفرض لها ممسوسة سمي لها ممسوسة لم يسم لها غير ممسوسة
وسمي لها وإنما سقط المهر في الأولى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) يجب لهن ويرجع لكم الآخر
وسقطت المنة. الشافعي الخلو لا يتقرر بها المهر فالمس عنده الجماع. ابو
حنيفة تقرره إذا لم يكن مانع شرعي ولا حسي فالمنازع الشرعي كالحيض
والنفاس وصوم الفرض وصلاة الفرض والاحرام بحج او عمرة والحسي
كالارتق والقرن والمرض او معهما ثالث ولو نائماً (إلا ان يعفون) النساء
فالنون نون الرفع والواو لام الكلمة يفعلن والرجال يعفون استنقالت
الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها بعد زوال حركاتها ثم حذفت لام
الكلمة للتقاء الساكنين فالواو ضمير الرجال فاعل والنون علامة رفع ولا
اترلان (او يعفو الذي بيده عقدة النكاح) الزوج فيترك لها الكل كرماء
او أولى إن كانت الزوجة محجورة وهو قول قديم للشافعي ونسب لابن
عباس والحسن ومجاهد وعلقمة وقيل الزوج وبه قول ابو حنيفة وروي
عن علي وسعيد بن المسيب وكثير من الصحابة والتابعين قالوا ليس اولى
ان يهب مهر مولاته صغيرة او كبيرة. تزوج جبير بن مطعم امرأة
فطلقها قبل الدخول فأكمل لها الصداق فقال انا أحق بالعفو حجة
الشافعي في القديم ان الزوج اذا اكمله إنما يسمى هبة لا عفواً وربما يقول
ان عادتهم سوق الصداق عند العقد فليأطلقها ترتيبا عليه مطالبته فاهـ
اسقط المطالبة سمي عفي عنها او مشاكلة أو تسهلا فالزوج حبسها بالعقد وكما

من غير صدور شيء منها فهو أولى بالعفو . قال الشافعي فإذا ثبت أن الذي
 بيده عقدة النكاح هو الزوج تعين ألا يصح النكاح إلا بولي فيفيد أنه ليس
 في يد المرأة شيء من العقد (وأن تعفوا أقرب للتقوى) خطاب للرجال
 والنساء (ولا تنسو الفضل بينكم) أي يتفضل بعضكم على بعض بإعطاء
 الرجل تمام الصداق أو تسامح المرأة في نصفها (ان الله بما تعملون بصير)
 لا يضيع فضلكم واحسانكم فالبصر صفة تنكشف بها أحوال وحقائق
 المبصرات خلق الله لنا البصر لننظر به الى الآيات وعجائب الملكوت
 والسموات فيكون نظرننا عبرة . قال عيسى من كان نظره عبرة وصحته فكره
 وكلامه ذكراً فهو مثلي . وأشار به إلى ان العبد ابداً بمرء آمن الله ومسمع فلا
 يستهين بنظره اليه واطلاعه عليه ومن اخفى عن غير الله ما لا ينفية عن الله فقد
 استهان بنظر الله ومراقبته فمن قارف معصية وهو يعلم أن الله يراها فاحسره
 واجسره ومن ظن أنه لا يراها فاكفره (حافظوا) على الصلوات الخمس بأدائها
 في أوقاتها وشروطها وفرائضها وسننها ومندوباتها به بالامر بها في وسط
 ذكر النساء والاولاد على ان لا يشتغل العبد بالاولاد والنساء عن الصلاة
 « لا تلهمكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ، واقام الصلاة » (والصلاة
 الوسطى) الفضلى تانيث الاوسط أفعل تفضيل او صفة مشبهة الموصوفة
 بكونها متوسطة بين عديدين الصبح والظهر قبلها والمغرب والعشاء بعدها
 فهي قوة الصلوات كجنان عدن قوة ووسط الجنان محل سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم كصلاة موضع ومرتبة الرسول وامته فإنه شبه امته بالمر

من التعصير والتقطير عصرت فيها الشرائع والاديان وقوة النبوات
والرسالات فهو وقت يفنى فيه العارف والوارث المحمدي فله صلى النبي
صلى الله عليه وسلم إماماً للأنبياء صلاة العصر وإن اسري به ليلاً على سبيل
خرق العوائد وقيل فرضها إشارة إلى أنهم أمته وأنهم تابعوه ومؤيدون
زمان نبوته إلى قرب قيام الساعة : بعثت والساعة كهاتين إشارة إلى امتداد
نبوته وملته وأمته إلى قرب قيام الساعة فالمفاعلة على بابها كأنه قال احفظ
الله يحفظك احفظ الصلاة يحفظك الله الإله الأمر بها . وفي الحديث
احفظ الله يحفظك أو من حفظ الصلاة حفظته الصلاة عن المنهي « ان
الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وعن الفتن والحن « واستعينوا بالصبر
والصلاة » وكيف لا وفي الصلاة القراءة والقرآن شافع مشفع . في الخبر
تجى سورة البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان فتشهدان وتشفعان وأن
سورة الملك تصرف عن المتعبد بها عذاب القبر وتجادل عنه في الحشر
وتقف في الصراط عند قدميه وتقول للناس لا سبيل لك عليه . وفي
الوسطى سبعة اقوال الاول أنه امرنا بالمحافظة على الصلوات ثم قال
خصوصاً بالمحافظة كل المحافظة على الصلاة الوسطى وابعدها تنبيهاً أن من
أقام الكل حازها ولا بد فالمقصود إقامة الجميع فإمثله أخفى الله ليله القدر
في الليالي كلها ليحافظ على قيام ليالي السنة وأخفى الاسم الأعظم في
الاسماء كلها وأخفى الصالح الوارث في النوع الإنساني من حيث هو ليعظم
الجميع ويقصد الخير في الأمة كلها وأخفى وقت استجابة الدعاء في ساعات

يوم الجمعة ليجتهد في جميعها واخفى ساعة الليل ليطالبها في الليل كما على
حسب الوسع البشري بلا اعنات بل على سبيل الوسطية والاعتدال
كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو اعدل الخلق مزاجاً وديناً وسيرة وعقلاً وعملاً
وأدباً فعملك بسنته ولا تزدعائها واخفى وقت الموت والقيامة ليجتهد في الاناس
كلها. قال زيد بن ثابت حافظ على المكتوبة تصبها. قال الربيع أرايت او
عابتها اتضيع غيرها قال لا قال فإن حافظت على الصلاة فقد حافظت عابها
الثاني هي مجموع الصلوات الخمس وعليه فالعطف للتفسير فإن الايمان بضعم
وسبعون شعبة أعلاها شهادة ان لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى عن
الطرق فالمكتوبة واسطة بين الطرفين. الثالث انها صلاة الصبح وهو
قول علي وعمر وابن عباس وابن عمر وجابر وابي امامة وطاوس من التابعين
وعطاء وعكرمة ومجاهد ومالك والشافعي فإنها توسطت بين صلاتي
الليل وصلاتي النهار لكونها تصلى في الغلس ولان المغرب والعشاء يجتمعان
في السفر والظهر والعصر كذلك وهي بينهما. فلان متوسط اذا لم يعمل
الى أحد الخصمين اقسم الله بها « والفجر وليال عشر » ولكون الملائكة
نحضر عندها ملائكة الليل وملائكة النهار وأيضاً قربها بالقنوت المعام
نم « قوموا لله قانتين » وأيضاً جاءت في وقت النوم وبرد الماء، خير العبادة
حزها فيخرج الى المسجد في الوقت الموحش ولا ريب في فضيلة الصبح
والمستغفرين بالاسحار » روي ان التكبيرة الاولى فيها خير من الدنيا
وما فيها في الجماعة وخصت بالأذان مرتين قبل وقتها اثلاثون وخصت

بالتشويب الصلاة خير من النوم وأيضاً الانسان اذا قام من نومه كأنه قام
بعد موته وموجوداً بعد العدم وعند ذلك يزول عن الخلائق ظلمة الليل
وظلمة النوم والغفلة وظلمة العجز والحيرة ويملأ العالم نوراً والإبدان
حياة وعقلاً وقوة وفيها فهذا الوقت اليق الاوقات بأن يشتغل العبد بأداء
العبودية وإظهار الخضوع والاستكانة لفاطر السماوات والارض وجامل
الظلمات والنور. سئل عنها علي قال كنا نرى انها الفجر وعن ابن عباس
انها صلاة الصبح. الرابع أنها صلاة الظهر روي عن عمر وزيد وابي بكر
وابي سعيد واسامة بن زيد وبه قال ابو حنيفة واصحابه لمشتقتها لوقوعها في
وقت القيولة وشدة الحر قال زيد بن ثابت كان صلى الله عليه وسلم يصلي
بهاجرة وكانت أثقل الصلوات على اصحابه وربما لم يكن وراءه إلا
الصف والصفان فقال صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان احرق على قوم
لا يشهدون الصلاة بيوتهم فنزلت هذه الآية وايضاً ليست صلاة
وقعت وسط الليل والنهار إلا هذه وانها بين صلاتين نهاريتين النجر
والعصر وانها صلاة بين البردين الصبح والعشي واول إمامة جبريل
الظهر وصلاة الجمعة مع ماورد في فضلها تنوب عنها وقراءة عائشة
والصلاة الوسطى وصلاة العصر فغلب على الظن انها قبل العصر. كان
ناس عند زيد بن ثابت فأرسلوا إلى اسامة بن زيد وسألوه عن الصلاة
الوسطى فقال هي صلاة الظهر كانت تقام في الهاجرة. الخامس انها صلاة
العصر. روي عن علي وابن مسعود وابن عباس وابي هريرة وبه قول

النسخة
فيها
وقد
الحند
وقلوا
صحيح
عليه
وقالت
امليها
والص
ذويب
السابع
وصلا
في جما
وسط
الصلو
شهود
أن الو
صلاة.

النخعي وقتادة والضحاك وروى عن أبي حنيفة أيضاً لما روي من التأكيد
 فيها قال صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله
 وقد أقسم الله بها « والعصر ان الانسان » قال صلى الله عليه وسلم يوم
 الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس ملا الله بيوتهم
 وقلوبهم ناراً رواه البخاري ومسلم وسائر الأئمة وهو عظيم الموضع وفي
 صحيح مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن النبي صلى الله
 عليه وسلم هي التي شغل عنها سليمان بن داود « حتى توارت بالحجاب »
 وقالت حفصة لمن كتب لها المصحف إذا بلغت هذه الآية فلا تكتبها حتى
 أعلمها عليك كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فأملت عليه
 والصلاة الوسطى صلاة العصر . السادس أنها صلاة المغرب عن قبيصة بن
 ذؤيب لأنها بين يباض النهار وسواد الليل ولأنها وسط في الطول والقصر
 السابع أنها صلاة العشاء لتوسطها بين صلاتين لا تقصران صلاة المغرب
 وصلاة الصبح . عن عثمان قال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء الآخرة
 في جماعة كان كقيام نصف ليلة . قال أهل التحقيق القلب هو الذي في
 وسط الانسان بل هو واسطة بين الروح والجسد . حافظوا على صورة
 الصلوات كلها بشرطها حافظوا على معاني الصلوات وحقائقها بدوام
 شهود القلب للرب تعالى في الصلاة وبعدها واستدل الشافعي بالآية على
 أن الوتر ليس واجباً فإنه لو وجب لكأنات الصلوات ستاً فلم تكن
 صلاة متوسطة في العدد لكن لا يتم له لأنها يمكن ان تفسر بأفعل تفضيل

الوسطى الفضلى (وقوموا لله قانتين) مطيعين قال صلى الله عليه وسلم
كل قنوت في القرآن فهو طاعة. اوساكتين فإنهم كانوا يتكلمون فيها قل
زيد بن ارقم كنا نتكلم في الصلاة ونهينا عن الكلام رواه الشيخان قل
ابن المسيب هو القنوت في الصبح او ذاكرين الله في القيام او خاشعين
روي أن الصحابة إذا احرموا هابوا الرحمان أن يمدوا ابصارهم او ياتفتروا
أو يقلبوا الحصى او يحدثوا نفوسهم بشيء خارج عن الصلاة إلا ناسين
حتى ينصرفوا فالقنوت عبارة عن كل ما اشتملت عليه الصلاة من الذكر
والدعاء وفيه زجر لمن لم يبال كيف صلى فخفف واقتصر على ما لا يجزي
ويتقول على الله معتمداً على باطله الله لا يحتاج الى صلاتنا [قلت] صحيح لكنه
كلفنا وجوباً حكمة وهو غني عن قليل العبادة وكثيرها وقد صلى رسول
الله وسائر الرسل والسلف الصالح فأطالوا وخشعوا واستكانوا وكانوا أعلم
بالله من هؤلاء الجهال «وقوموا لله» مديمين ذلك القيام في اوقات وجوبه
واستحبابه (فإن خفتم) من عدو او سبع أو سيل ونحوها او من خروج
وقت اذا اشتغلتم بالحرب او بغيره. فخذف المفعول للتعميم. فصلوا اراجلين
أوراكين فأكدت الآية شدة المحافظة على الوقت فالوقت أكد من
الطهارة ومن القيام والركوع والسجود فإذا امكن الجميع في الوقت المختار
والأصل بما أمكن ولا سبيل الى اخراج الصلاة عن وقتها المختار وإنما
كلف الله المكلف بوسمه في الوقت والمقصود كل راكب فرساً وجلاً و
غيرهما كالراكب البرية والهوائية لكن يشترط في حاية السفر فيها غلبة

ظنه أنه يتيسر له الركوع والسجود في الأرض في الوقت المختار وإلا
 حرم إن لم يضطر له وإن اقتحم الحرمة صلى بما أمكن فيها فلا يؤخرها
 قطعاً كصورة الالتحام. الشافعي يصلون ركباً على دوابهم ومشاة على
 أقدامهم إلى القبلة وإلى غيرها ويقتصرون من الركوع والسجود على الإيماء
 إلا أنهم يحملون السجود أخفض من الركوع ويحترزون عن الصيحات
 لأنه لا ضرورة إليها بل الشجاع الساكت أهيب. أبو حنيفة لا يصلي الماشي
 بل يؤخر قياساً على صلاته صلى الله عليه وسلم في الخندق [قلت] فهذا
 ناسخة لفعله فيها سواء كان القتال مع الكفار أو أهل البغي كالدفاع عن
 النفس والحريم والمال أو عن حيوان محترم دون قتل محرم فإن الرخص
 لا تنط بالمعاصي ودخل في الخوف من هرب من كسبعب أو لص أو حريق
 كمطالب بديون وهو معسر وخاف من الحبس إذا عجز عن بيئته الأعسار
 فأكثر العلماء لا ينقص عدد الركعات بالخوف. روى مجاهد عن ابن عباس
 قال فرض الله على لسان نبيكم الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين
 وفي الخوف ركعة. ودلت الآية على وجوب الصلاة حالة المقاتلة وقال
 سعيد بن جبير إذا كنت في القتال وضرب بعض الناس بعضاً فقل سبحان
 الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر واذكر الله فتلك صلاتك (فإذا امنتم
 فاذكروا الله) صلوا بشروطها تامة ركوعاً وسجوداً فلذلك معظم أركانها
 (كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون) قبل تعليمه من الفرائض والسنن وشروط
 كلها فتكون الصلاة المؤداة موافقة لتعاليم الله فاشكروا ربكم الذي

وفقكم وعالمكم ورفع عليكم الاصر وبين لكم سنن من قبلكم فالصلاة ضيافة
الله دعى اليها خمس مرات فسوق في ضيافته ألوان الاذكار كما تلون ألوان
الاطعمة ولكل لون لذة فلكل ركن لذة وجائزة وغفران الذنوب
(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم) فعاليهم وصية
أو بالنصب فليوصوا وصية (متاعاً) متعوهن متاعاً من النفقة والكسوة
الى تمام الحول من موتهم الواجب عليهن تربصه غير حال اخراج من
مسكنهن نزلت في الحكم بن الحارث هاجر الى المدينة وله اولاد وزوجة
وأبوالا فمات فأنزل الله هذه الآية فيه ثم نسخت فلم يعط الرسول لأمراته
شيئاً فأمرها أن تعتد في بيته عاماً وينفقون عليها عاماً وكانت العدة في
ابتداء الاسلام حولاً وحرم على الوارث اخراجها فإن خرجت بنفسها
سقطت نفقتها ووجب على الموصي أن يوصي بها فهي سابقة تلاوة ومأخرة
نزولاً كقوله تعالى «سيعزل السفهاء» مع «قد نرى تقلب وجهك في السماء»
ثم نسخت العدة بأربعة اشهر وعشر ونسخت النفقة بآية الميراث بالرابع
والثلث فالرابع لمن لم يترك ولداً ولو بنتاً والثلث لمن له ولد. ألا لا وصية لوارث
وروي عن علي لها النفقة وإن لم تحمل ، أبو حنيفة لا سكنى لها وروي
عن علي وابن عباس وعائشة واختاروا المزي قياساً على النفقة ، الشافعي لمن
النفقة على الاظهر وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وم
ساية كمالك والثوري واحمد. قتل زوج فريضة بنت مالك اخت ابي سمي
الخدري فسألت النبي صلى الله عليه وسلم أن ترجع الى أهلها فإن زوجها

ما انزلها بمنزل من مكة فقال نعم قالت ثم دعاني فقال امكثي في بيتك حتى
 يبلغ الكتاب اجله فحمل البعض الامر على النسخ والبعض على الاستحباب
 قال مجاهد إن لم تختبر السكنى في بيت زوجها ولم تأخذ النفقة من مال
 زوجها كانت عدتها اربعة أشهر وعشراً وإلا فحول مقصوده إعمال الآيتين
 فصار المعنى عنده «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً» وقد وصوا
 وصية لازواجهم بالنفقة والسكنى حولاً فهذا شرط وجوابه فإن خرجن
 من قبل انفسهن قبل الحول من (غير اخراج) الورثة لها (فلا جناح
 عليكم) يا اولياء الميت (فيما فعلن في انفسهن من معروف) كالتزين وترك
 الاحداد وقطع النفقة عنها. خيرها بين ان تقيم حولاً ولها النفقة والسكنى
 وبين ان تخرج ولا نفقة لها ولا سكنى واستمر حتى نسخت بأربعة اشهر
 وعشراً (والله عزيز) غالب على امره يعاقب من خالفه او يعفو عنه
 (حكيم) راعى حكم عباده قالت زينب بنت ام سلمة سمعت امي ام سلمة
 تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ان ابنتي توفي
 عنها زوجها وقد اشتكت عينيها افانكحها قل لا لامرأتين او ثلاثاً انما
 هي اربعة اشهر وعشراً وقد كانت احداً في الجاهلية ترمى بالبعرة على
 رأس الحول. فمن مات لها زوجها في الجاهلية دخلت حشفة بيتاً صغيراً
 ولبست شربابها وأحدث حتى تمر بها سنة ثم توتى بدابة حمار او شاة او
 طائر فتفتض به بمعنى تمسح به جلدها وغلب عليه موته ثم تخرج فتعطى
 امرأة فترمي بها ثم تزين [قلت] فالاحداد حكمته ألا تخطب لا غير فلا

داورد

أحياء

الذي

عصيات

أن أريد

تجتمعي

الله إليه

أن تقوى

إلا أنت

وجوهها

نجى سبعة

ويسمى

فقل دعا

لا تمشي

أيام فبلغ

الخطا

أولادهم إلى

على ما قالوا

استهاداة

و

يحل قصد الحزن به (والإطلاقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) وانما
كررها لان الاولى في غير مدخول بها وهذه عامة فالمتبع من شروط
التقوى تطيباً لقلبها فربما يحزن قلبه اليها فيجدها غير نافذة منه لاحسانه
انها (كذلك) إشارة الى احكام النكاح والطلاق وتوابعهما (يبين الله لكم
آياته) الدالة على أحكامه التي شرعها لعباده (لعلكم تعقلون) ما فيها بالفهم
والاستنباط فالمريد حال سلوكه وانقطاعه عن الاحباب ومكابدته ألم
فراق الوطن والاحبة فإن الله يمتعته بالقرب منه والرضى حتى ينسيه ما
ابتلي به في حال الارادة. أنا عند المنكسرة قلوبهم من اجلي فالعاقلة
يتقاسم الشدائد في طلب الحق ولا يلتجئ بأغراض الدنيا والآخرة حكى
ان سليمان أتى بشراب من الجنة فقبل له ان شربت لم تمت فتشاور مع
حشمه الا القنفذ فأمره بالشراب فأرسل الفرس والبازي الى القنفذ
فامتنع فأرسل اليه الكلب فجاء معه فقال له لم لم تجيء مع الفرس والبازي
فقال انهما جافيان فالفرس يعدو بالعدو كما يعدو بصاحبه والبازي يطير
غير صاحبه كما يطير صاحبه والكلب ذو وفاء لو طرده صاحبه رجعه
اليه اخرى قال أشرب هذا قال لا لانه يطول عمره في السجن فالموت
في العز خير من العيش في السجن (ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم
وهم الوفاء حذر الموت) لم يثبت بالوحي عددهم ألم ينته عليك اليهم ألم تهم
بأي نوع من انواع الادراك والاستفهام للتعجب وهو متوجه الى كل
أحمد قد علمت خبر الذين خرجوا فهم قوم من بني اسرائيل قرية اسمى

داوردان قبل واسط وقع فيهم الطاعون فخرجوا هارين فأماهم الله ثم
أحيام ليعتبروا وليعلموا انه لا مفر من حكم الله وقضائه وروي ان حزقيل
الذي عليه السلام المسمى بذى الكفل مر عليهم بعد زمن طويل وقد
عريت أعظامهم وتفرقت أوصالهم فتعجب مما رآ فأوحى الله اليه اتريد
ان اريك كيف احييهم فقال نعم فقال ناد ايها العظام ان الله يامرك ان
تجتمعى فجعلت العظام يطير بعضها الى بعض حتى تمت العظام ثم اوحى
الله اليه نادها ان الله يامرك ان تكتسى لحماً ودماً ثم نادها ان الله يامرك
ان تقوى فقامت فلما احيام كانوا يقولون سبحانك اللهم وبحمدك لا اله
الا انت ثم رجعوا الى قومهم بعد حياتهم وكان تظهر امارات الموت في
وجوههم الى ان ماتوا بعد ذلك بحسب آجالهم وسمى ذا الكفل لان
نحي سبعين نبياً من القتل وهو ثالث خلفاء بني اسرائيل بعد موسى
ويسمى ابن العجوز فإن امه طلبت ولداً بعد ما عجزت وكبرت فولدته
ثقل دعاهم ملكهم الى الجهاد فقرروا حذر الموت فاستعذروا بالوباء قالوا
لا نعيش اليها حتى يذهب فيها الوباء فأماهم الله بأسرهم وانتفخوا ثمانين
أيام فبلغ بني اسرائيل موتهم فخرجوا لدفنهم فكشروا عليهم فظروا
لحظائرهم فأحياهم الله فبقي فيهم شيء من النتن وبقي ذلك في
ولادهم الى وقتنا هذا. كثرت الروايات فلم يرد نص عليه فنمسك ونقتصر
على ما قالوا [قلت] فائدة القصة تشجيع المسلمين على الجهاد والتعرض
لشهادة وحشهم على التوكل والاستسلام للقضاء فإن الموت إن لم يكن

منه بد فالأولى أن يكون في سبيل الله (إن الله لذو فضل على الناس)
 عامة فليذكر كل أحد ما عليه من فضل الله فليشكره باللسان والجوارح
 والقلب أما أولئك فقد أحيوا حتى اعتبروا وأما غيرهم فقد اعتبروا بهم
 الكيس من التعط بغيره وعمل لما بعد الموت (ولكن أكثر الناس لا
 يشكرون) كما لا ينبغي وأما الكفار فقد كفروا النعم فلا يتصور منهم
 شكر وغلب على المومن الغير الموقى الغفلة عن النعم المستازمة للشكر
 المستلزم للهز يد من اقدسيات الحق تعالى وكرر الناس ليكون أنص على
 إرادة العموم فالحذر لا يغني عن قدر (وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن
 الله سميع عليم) بأحوالكم فيعلم ما تضررون فيجازيكم عليه (من ذا الذي
 يقرض الله قرضاً حسناً) بانفاق ماله في سبيل الله فمن استفهامية مبتدئة
 وذا خبر عنه والذي بدل أو صفة فالاقراض كل ما يعطيه الانسان
 ليجازى عاية فسمى الله ما وعد به قرضاً المكرم فإنهم يعملون اطالب
 ثوابه من ذا الذي يقرض عباد الله المحتاجين اليه نحو «إن الذين يؤذون
 الله» عباده قال صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة ابن آدم استطعمتك
 فلم تطعمني استطعمتك عبي فلان فلم تطعمه أما عابت أنك لو اطعمته
 لوجدته عندي. قال ابن مسعود القرض التسبيح وقال صلى الله عليه وسلم
 من لم يكن عنده ما يتصدق به فليعلن اليهود فإنه له صدقة [قالت] فن لم
 يجد نوى أن يتصدق إن وجد فالنية خير من عمل الضعيف المومن لضعفه
 عن العمل وقوته علي النية فكما أن القرض يجب وفأوله فكذلك ثواب

الله يجب من حيث الفضل والرحمة والاكرام والوعد به (قرضاً حسناً) جامعاً لطيب النفس واخلاص النية ولا يئن به ولا يؤذى به فإيا جبات النفس على الشح بما عندها رغبها بقوله (فيضاعفه) أي جزاءه (له) في الدنيا والآخرة كان صلى الله عليه وسلم لا يقترض قرضاً إلا وفي عليه زيادة وقال خياركم احسنكم قضاءً (أضعافاً كثيرة) من عشر الى سبعمئة الى ما لا يعلمه الا الله « والله يضاعف لمن يشاء » فإيا نزلت الآية قال ابو الدحداح الانصاري يا رسول الله إن الله يريد منا القرض قال نعم يا أبا الدحداح قال أرني يدك يا رسول الله فناولته يده قال فإني قد اقرضت ربي حائطى وفيه ستمائة نخلة، وفيه امه وعيالها فنادى امه اخرجى فإني قد اقرضت ربي عز وجل فقطعت الآية الاوهام عن ادراك ما يتفضل الله به على عبده المحسن فظالم العباد انما توفي في الفضل في التضاعف لا من أصل حسناته (والله يقبض) وحده لا غيره الرزق عمن يشاء ابتلاءً (ويبسط) يوسع لمن يشاء امتحاناً بحسب ما اقتضته حكمته تعالى قرئ بالسجين وبالصاد لكن في المصحف بالصاد فإذا علم العبد هاتين عليهما الا عطاء فإن الله هو الرزاق وعليه فلا يبخلوا بحال الله لكن بتدبر عواقب الامور فالحكيم من يبسط في الموعظة بحيث يوسع على عباد الله بذكر فضل الله ويقبض تارة بذكر الزواجر ليجتمع للناس خوف ورجاء حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة فذكر أنه يدخل الجنة واحد من المائة او من الالف فانقبضوا ثم روجهم بأنهم باعوا الكفار كشامة بيضاء

في مسك ثور أسود فالقبض والبسط حالتان بقدر ترقى العبد من حال
 الخوف والرجاء فالقبض للعارف بمنزلة الخوف للمستأنف والبسط للعارف
 بمنزلة الرجاء للمستأنف فإله يقبض حتى لا يقدر على الاعطاء ويبسط
 البعض حتى يسهل عليه الاعطاء في مرضات ربه (واليه ترجعون) لا
 لغيره فتجدون عنده ما قدمتم خيراً أو شراً فالغني ولا بد أن يفارق ماله
 بالموت فلينفقه في صحته على مرضات ربه . قال غني رفع الله درجاتنا حتى
 استقرض منا . وقال فقير رفع درجاتنا حتى استقرض لنا فلا يستقرض الا
 لحبيب وربما يستقرض من عدو فالقرض من تنزلات الله لتكمل محبة
 العبد وجذبه الى حضرة أهل الشهود فحذبة من جذباته توازي عمل
 الثقلين إذا شاهد الفقير حلاوة جمال الرحمان في أطوار تنزلاته في المشاهد
 الاعيانة خلق الله أنفس عباده وملوكهم الاموال ثم « اشترى منهم أنفسهم
 واموالهم بأن لهم الجنة » ثم ردها عليهم بالعارية ثم اكرمهم فيها
 بالاستقراض منهم ولهم فلا يطالب العبد إلا على قدر همته ولا يريد العوض
 مما اعطاه إلا ذاته تعالى فيعطيه ما طامبه على قدر همته ويضاعف له ما
 اخفي له من قرّة أعين اضعافاً كثيرة على قدر كرمه فلا تمتد إلا عاينك
 ياربنا ولا نريد غيرك فليس لنا مطمح زائد عن النظر في وجهك وهو
 طاعتك في الدارين وهو التلذذ بلا الاله الا الله محمد رسول الله في انفس
 الابد فلا درجة تمكن فوق كلمة الاخلاص وهي أعلى شعب الايمان بل
 هي فوق ساق وهي ولي شجرة فالنباتات والوليات والدرجات ثمرات

كلمة
 جبل
 بيني
 ليكن
 سبر
 الخلية
 موت
 يوشع
 الله د
 الخط
 بين ما
 كثير
 واربع
 منهم
 فلم يبق
 بعلام
 فاعلم ان
 الى قوم
 قالوا

كلمة الاخلاص وكم من أكمامها لا غير فلا درجة فوق القرآن ولا بعدله فإنه
 جبل ممدود من يد الله تعالى الينا (الم تر) تعلم بمعنى قد علمت في وقائع
 بيني وبينك عند إنزال القرآن في قبلك مجعلاً قبل التفصيل وانزاليه
 ليكون شريعة وعلماً لا سراً بيني وبينك فعلم الناس ما انزل فإنه علم لا
 سر (الى الملا) الاشرف (من بني إسرائيل) يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم
 الخليل فهو اسم جنس لا واحد له من لفظه فأخبر بقصتهم (من بعد)
 موت (موسى إذ قالوا) زمن قوهم (لنبيهم) قيل هو شمويل وقيل
 يوشع بن نون بن افرايم بن يوسف عليه السلام وقبل شمعون معنلاً سمع
 الله دعاءه فإن امه طلبته وسببه لما مات موسى وخلف خلواً كثرت
 الخطايا ساط الله عليهم قوم جالوت وكانوا يسكنون ساحل بحر الروم
 بين مصر وفلسطين وهم العماليقة فظهروا على بني اسرائيل وغلبوا على
 كثير من أرضهم وسبوا ذراريهم واسروا من أبناء ملوكهم أربع مائة
 واربعين غلاماً وضربوا عليهم الجزية وأخذوا توارثهم واتي بنوا اسرائيل
 منهم بلاء كثيراً ولم يكن لهم نبي يدبر امرهم حالتهم فهلك سبط النبوذة
 فلم يبق فيه إلا امرأة حبلى فخبسوها في بيت رهبة ان تلد جارية فتبدها
 بغلام لما ترى من رغبة بني اسرائيل في ولدها فولدت غلاماً سمته شمعون
 فسلم التوراة فكفله شيخ منهم وتبناه فلما بلغ اتاه جبريل فقال اذهب
 الى قومك فبلغهم رسالة ربك فإن الله قد بعثك فيهم نبياً فلما اتاهم كذبوه
 قالوا استعجلت فإن كنت صادقاً (إبعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله)

فتنتظم له كلمتنا ونرجع اليك وذلك هو آية نبوتك فإن قوام بني اسرائيل
 بالانبياء لـكن بقوة الملوك فقتطيع الملوك الانبياء فالملك يسير بالجيش
 والنبي يدبر أمرهم (قال) لهم (هل عسيتم) بالفتح والكسر (إن كتب
 عليكم) فرض (القتال) مع ذلك الملك (ان لا تقاتلوا) يقرهم به (قالوا)
 وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا) بسببهم
 وقتلهم اي غرض لنا في ترك القتال (فاما كتب عليهم القتال تولوا) عنه
 وجبنوا وضيعوا امر الله (إلا قليلا منهم) وهم العابرون النهر مع طالوت
 وانتصروا على الفرقة (والله عليم بالظالمين) وعيد عليهم في ترك الجهاد
 [قلت] تقدم لنا في غير ما موضع ان الحكمة في ذكر القصص اعتبار كل
 مبعوث اليهم رسولنا صلى الله عليه وسلم من بعثته الى قيام الساعة اياك
 أعني واسمعي يا جارة لم يسمع القرآن من لم يصرف الخطاب كله لهذه
 الامة لكل فرد من افرادها فاذا قرأت وسمعت من الله انه يذكرك ويحذرك
 ويقص لك ويؤيئك يا ايها فاعلم انه ما قصد القرآن كله إلا اياك ايها
 القاري واعتبره فابك وتب وامعن وانكف وامثل فإنه خطاب ربك
 ينوعه لك ترويحاً ولم يقصد غيرك ايها القاري فافهمه فطالوت من ابنا
 قيس من اولاد بني امان اخي يوسف وشقيقه وكان دباغاً يعمل الاديم
 وقيل سقاء يحمل الماء من النيل على حمار فقال النبي لطالوت انت ملك
 بني اسرائيل (وقال لهم نبئهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكاً قالوا)
 أنى يكون له الملك علينا) من اين يكون له ذلك (ونحن احق بالملك منه)

فإنه كان لهم سبطان سبط نبوة وسبط ملك فسبط لاوي ابن يعقوب هو
سبط النبوة فمنه موسى وسبط يهوذا سبط الملك ومنه داود وسامان عليهما
السلام وطالوت من سبط بنيامين بن يعقوب غضب الله عليهم بالفواحش
ينكحون النساء في الطرقات بلا تستر فنزع الملك والنبوة منهم وكانوا
يسمون سبط الاثم وقالوا هو دباغ (و) الحال انه (لم يوت سعة من المال)
يستعين بها على اقامة الملك فلما حطوا رتبته (قل) الله على لسان نبيه (إن
الله اصطفاه عليكم) للملك فعهدة التملك الاصطفاء فقط (وزاده) عليهم
(بسطة في العلم والجسم) فبالعلم ينتظم أمر المملكة فبالجسم يظفر ممن بارزه
من السجيمان ومن قصده من سائر الاقران ويكون أعظم خطراً في
القلوب واقوى على مقاومة العدو ومكابدة الحروب فهو أعلم بني اسرائيل
وأجلهم وأتمهم خاقاً (والله يوتي ملكه من يشاء) فلا ملك لغير الله فيه طيه
لمن يشاء فقيراً أو غنياً كما آتاكم الملك بعد اذ كنتم مستعبدين عند فرعون
(والله واسع) يوسع على الفقير ويغنيهم (عليهم) بمن يليق بالملك من
النسب وغيره (وقال لهم نبئهم ان آية ملكه) لما أذعنوا له وطلبوا منه
معجزة تدل على ان الله نبأه وأخبره بأن طالوتاً هو الملك عليهم (أن
ياتيكم التابوت) الصندوق وكان فيه صور الانبياء أنزله الله على آدم من
عود الشمشار عود تمخذ منه الامشاط مموها بالذهب نحو من ثلاثة أذرع
في ذراعين ثم عند شئت ثم توارثه الاولاد إلى ان بلغ ابراهيم الخليل ثم
عند اسماعيل أكبر اولاده ثم عند يعقوب ثم في بنيه حتى وصل الى موسى

ثم تداوله أنبياء بني اسرائيل وكانوا اذا اختلفوا تكلم بينهم وحكم واذا
 حضروا القتال قدموه ويستفتحون به على عدوهم كما قال (فيه سكينتا)
 طمانينة لقلوبكم (من ربكم) فاما عتوا وتجبروا ساط الله عليهم جالوت فغابم
 على التابوت وانتزعه منهم. قال علي الطمانينة هي صورة لها رأسان ووجه
 كوجه الانسان وقال مجاهد شيء يشبه الهرة وله جناحان وعينان لها شمع
 وقال ابن عباس هي طشت من ذهب الجنة يغسل فيه قلوب الانبياء وقال
 وهب هي روح من الله تتكلم اذا اختلفوا في شيء تخبرهم بالحق ولما كان
 الكليم واخولا اعظم انبيائهم قال (و) فيه (بقية مما ترك آل موسى وآل
 هارون) فالآل موسى انبياء بني اسرائيل كالآل بيته هو فالبقية هي
 راض الاواخ فتاتها وعصى موسى وثيابه ونعلاه وعمامة هارون وقفيز
 من المن (تحمله الملائكة) حال (ان في ذلك آية لكم) على ملكه
 (ان كنتم مومنين) فحملة الملائكة بين السماء والارض وهم ينظرون حتي
 وضعوه عند طالوت فأقروا بملكه فلما رأوه لم يشكروا في نصرهم تسارعوا
 الى الجهاد فقال طالوت لا حاجة في كل ما أرى لا يخرج معي من بيني
 بناء لم يفرغ منه ولا تاجر ولا من عايه دين ولا من تزوج ولم يبن بها ولا
 أبغني الا الشاب النشيط الفارغ فاجتمع عليه ممن اختاره ثمانون ألفاً في
 شدة الحر فشكروا قلة الماء بينهم وبين عدوهم وقال ان الميالة لا تحملنا فادع
 الله ان يجري لنا نهراً كما قال تعالى (فاما فصل) خرج (طالوت) الذي
 ملكوه (بالجنود) من بيت المقدس (قال ان الله مبتليكم بنهر) نهر فلسطين

او نهر بين الاردن وفلسطين عذب (فمن شرب منه فليس مني) من اتباعي
 (ومن لم يطعمه فإنه مني) من اتباعي إما بوحى ان كان نبياً او بوساطة
 نبيهم (إلا من اغترف غرفة بيده) فاكتمنى بها ولم يزد عاينها (فشربوا منه
 إلا قليلاً منهم) اقتصر على الغرفة فالشاربون اسودت شفاههم وغلبهم
 العطش فلم يرووا وبقوا على شط النهر وجبنوا عن لقاء العدو فالذين
 جاوزوا النهر على عدد أهل بدر فأعظم الجيوش جيش اشتمل على عدد
 التائبين من أهل طالوت وعلى عدد الرسل وعلى عدد آل بدر ثلاثمائة
 وثلاثة عشر . ولما كان قصص بني اسرائيل مثلاً لهذه الامة شبهت الدنيا
 بذلك النهر فمن شرب منها قليلاً واهرى ان لم يشرب منها شيئاً من حبها
 لم يظماً ابداً في الدنيا والآخرة ولم يحبب وكان ولياً لله فمن خالف وشرب
 كثيراً ابتلي بالعطش والجبن والطرده والبعد عن حضرة القدس (فلما
 جاوزوه هو والذين آمنوا معه قالوا) الذين شربوا منه (لاطاقة لنا اليوم
 بجالوت وجنوده) وجبنوا ولم يجاوزوه (قال الذين يظنون) يعلمون
 (أنهم ملاقوا الله) على كل حال بالبعث وهم الذين جاوزوه (كم من فئة
 قليلة غلبت فئة) جماعة (كثيرة باذن الله) بارادته وتيسيره فلاك
 الامور الصبر (والله مع الصابرين) بالنصر والمعونة فلا يخذل من كان
 معه (ولما برزوا لجالوت وجنوده) اسم ملك من ملوك الكنعانيين جبار
 والعمالة . وفي وصايا ابي هريرة من النبي صلى الله عليه وسلم : يا ابا
 هريرة عليك بطريق أقوام اذا فزع الناس لم يفزعوا واذا طلب الناس

الامان من النار لم يخافوا قوم من امتي في آخر الزمان يحشرون يوم القيامة
محشرون الانبياء اذا نظر اليهم الناس ظنوهم انبياء مما يرون من حالهم حتى
اعرفهم أنا فأقول امتي امتي فيعرف الخلائق انهم ليسوا انبياء فيمرون
مثل البرق او الريح تغشى ابصار أهل الجمع من انوارهم قل ابو هريرة
مرني بمثل اعمالهم لعلي الحق بهم فقال يا ابا هريرة ركب القوم طريقاً
صعباً آثروا الجوع بعد ما اشبعهم الله والعري بعد ما كساهم الله والعطاش
بعد ما أرواهم الله تركوا ذلك رجاء ما عند الله تركوا الحلال مخافة حسابه
صحبوا الدنيا بأبدانهم ولم يشتغلوا بشيء منها عجبت الملائكة والانبياء
من طاعتهم لربهم طوبى لهم وددت ان الله جمع بيني وبينهم ثم بكى
رسول الله شوقاً اليهم ثم قال عليه السلام اذا اراد الله بأهل الارض عذاباً
فنظر اليهم صرف العذاب عنهم فعليك يا ابا هريرة بطريقهم (قالوا ربنا
افرغ علينا صبراً) اصعب (وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين)
سألوا اولاً افرغ الصبر الذي هو ملاك الامر ثم ثبات القدم في مداحض
الحرب ثم النصر على العدو (ف) استجاب الله دعاءهم (هزموهم باذن الله)
بارادته (وقتل داوود جالوت) روي انه عبر ايشا ابو داوود في ثلاثة
عشر ابناً وداوود اصغرهم فأرسل جالوت الى طالوت ان ابرز الي او
ابرز من يقاتاني فإن قاتاني فلكم ملكي وان قتلتني فلي ملككم فشق ذلك
على طالوت فنأدى من قتل جالوت زوجته ابنتي وناصفته ملكي فهابوه
فلم يحبه احد فرجع الى نبيه فأوحى الله اليه ان في اولاد ايشا من يقتل

الله به جالوت، وداوود يرعى الغنم فأوحى الله اليه إن داوود هو
الذي يقتله فأتي به فقال له هل لك في أن تقتل جالوت على أن أزوجه
ابنتي وإناضفك ملكي قال نعم قال آنت من نفسك أن تقوى به قال
نعم إني ارعى الغنم فيجى سبع فيأخذ شاة فأخذ لحيمه فأفكها له وإنزع
منه الشاة فر داوود في الطريق فكابه ثلاثة أحجار فقلن له انك تقتل
جالوتاً بنا فحملها في مخلاته فلما تصافوا للقتال وبرز جالوت وسأل المبارزة
وكان يهزم الجيوش وحده وكان له بيضة فيها ثلاثمائة رطل حديد انتدب
اليه داوود وأخذ مخلاته وتقلد بها وأخذ المقلاع ومضى الى جالوت فلما
نظر الى داوود التى في قلبه الرعب فقال له أنت تبرز لي فقال نعم قال
آتيتني بالحجر والمقلاع كما يوتى الكلاب قال نعم انت شر من الكلب فقال
داوود باسم اله ابراهيم فأخرج الآخر وقال باسم اله اسحاق ووضعته في
مقلعه وأخرج ثالثة وقال باسم اله يعقوب ووضعها في مقلعه وصارت
حجراً واحداً ودور المقلاع ورمى فسخر الله الريح حتى أصاب أنف البيضة
فخالط دماغه وخرج من قفاه وقتل من ورائه ثلاثين رجلاً وهزم الله
الجيوش وخر جالوت ميتاً فخره داوود حتى وضعه بين يدي طالوت
وفرح المساهون ورجعوا الى المدينة سالمين غانمين فقال داوود لطالوت
انجزنى فزوجة ابنته وأجرى خاتمه في ملكه فأحب الناس داوودواكثروا
ذكره ثم خاف منه داوود فخرج فعمد في البرارى حتى قتلت طالوت
ومدة ملكه اربعون سنة كما ذكروا وأتى بنو اسرائيل بداوود واعطوه

خزائن طالوت وملكوه على انفسهم قيل ملك داوود بعد طالوت سبعين
سنة فلم يجتمع بنو اسرائيل على ملك واحد الا على داوود وإنما أتيت
بالقصة ترويحاً وان لم يدل على تمامها نص صريح لكن لما لم تخالف الاصول
ذكرتها وتبرأت مما ربما يكون فيها فإني لم انسبها الى الكتاب ولا الى
السنة بل نقلتها كذلك (وآتاه الملك والحكمة) النبوة بعد موت شمويل
عليه السلام وطالوت ولم يجتمعا لاحد قبله كالعلم والعمل (وعليه مما
يشاء) كصناعة الدروع يعملها ويبيعها ولا يأكل الا من عمل يده ومنطق
الطير وحسن الصوت والالخان فإذا شرع في القراءة احاطت به الطيور
تعشقا وياخذ بأعناق الطير ويركد الماء الجاري ويسكن الريح والسلسلة
لا يمسها ذو عاهة الا بريء (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الارض) بغلبة المشركين وقتل المسلمين وتخريب المساجد وبشؤم الكفر
ولولا دفع الله بالمؤمنين شر الاشرار لهلكت الارض بمن فيها (ولكن)
يدفع بالصالح عن الفاجر قال صلى الله عليه وسلم إن الله يدفع بالمسلم الصالح
عن مائة أهل بيت جيرانه البلاء وفيها فضيلة الملك فالدين والملك توأمان
فالدين اساس والملك حارس وما لا اس له مهدوم وما لا حارس له ضائع
والناس قد لا ينقادون للرسول فله احتياج للسيف والمجاهدة باللسان والكل
آجال فوجب أن يكون خلفاء يقيمون الدين بعدهم فدفع الظلم
كان بالسواس الاربعة الانبياء والملوك والحكماء المعنيين بقوله تعالى
«ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً» والوعاظ فسايطان الانبياء

الله به جالوت، وداوود يرعى الغنم فأوحى الله اليه إن داوود هو
الذي يقتله فأتي به فقال له هل لك في أن تقتل جالوت على أن أزوجه
ابنتي واناصفك ملكي قال نعم قال آنت من نفسك أن تقوى به قال
نعم إني ارعى الغنم فيجى سبيع فيأخذ شاة فأخذ لحيمه فأفكهما له وآنزع
منه الشاة فمر داوود في الطريق فكا به ثلاثة احجار فقلن له انك تقتل
جالوتاً بنا فحملها في مخلاته فلما تصافوا للقتال وبرز جالوت وسأل المبارزة
وكان يهزم الجيوش وحده وكان له بيضة فيها ثلاثمائة رطل حديد انتدب
اليه داوود واخذ مخلاته وتقلد بها واخذ المقلع ومضى الى جالوت فلما
نظر الى داوود التي في قلبه الرعب فقال له أنت تبرز لي فقال نعم قال
آتيتني بالحجر والمقلع كما يوتى الكلاب قال نعم انت شر من الكلب فقال
داوود باسم اله ابراهيم فأخرج الآخر وقال باسم اله اسحاق ووضعته في
مقلعه واخرج ثالثة وقال باسم اله يعقوب ووضعها في مقلعه وصارت
حجراً واحداً ودور المقلع ورمى فسخر الله الريح حتى أصاب أنف البيضة
فخالط دماغه وخرج من قفاه وقتل من ورائه ثلاثين رجلاً وهزم الله
الجيوش وخر جالوت ميتاً فخره داوود حتى وضعه بين يدي طالوت
وفرح المساهون ورجعوا الى المدينة سالمين غانمين فقال داوود لطالوت
انجزني فزوجه ابنته واجري خاتمه في ملكه فأحب الناس داوودواكثروا
ذكره ثم خاف منه داوود فخرج فعبد في البراري حتى قتل طالوت
ومدة ملكه اربعون سنة كما ذكروا وآتى بنو اسرائيل بداوود واعطوه

خزائن طالوت وملكوه على انفسهم قيل ملك داوود بعد طالوت سبعة
سنة فلم يجتمع بنو اسرائيل على ملك واحد الا على داوود وإنما أتيت
بالقصة ترويحاً وان لم يدل على تمامها نص صريح لكن لما تخالف الاصول
ذكرتها وتبرأت مما ربما يكون فيها فإني لم انسبها الى الكتاب ولا الى
السنة بل نقلتها كذلك (وآتاه الملك والحكمة) النبوة بعد موت شمويل
عليه السلام وطالوت ولم يجتمعا لاحد قبله كالعلم والعمل (وعلمه مما
يشاء) كصناعة الدروع يعملها ويبيعها ولا يأكل الا من عمل يده ومنطق
الطير وحسن الصوت والالخان فإذا شرع في القراءة احاطت به الطيور
تعشقا وياخذ بأعناق الطير ويركد الماء الجاري ويسكن الريح والسلسلة
لا يمسها ذو عاهة الا بريء (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الارض) بغلبة المشركين وقتل المسامين وتخريب المساجد وبشؤم الكفر
ولولا دفع الله بالمؤمنين شر الاشرار لهلكت الارض بمن فيها (ولكن)
يدفع بالصالح عن الفاجر قال صلى الله عليه وسلم إن الله يدفع بالمسلم الصالح
عن مائة أهل بيت جيرانه البلاء وفيها فضيلة الملك فالدين والملك توأمان
فالدين اساس والملك حارس وما لا اس له مهدوم وما لا حارس له ضائع
والناس قد لا ينقادون للرسول فله احتيج للسيف والمجاهدة باللسان والكل
آجال فوجب أن يكون خلفاء يقيمون الدين بعدهم فدفع الظاهر ما
كان بالسواس الاربعية الانبياء والملوك والحكام المعنين بقوله تعالى
«ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً» والوعاظ فسايطان الانبياء

على الكفاية وسُلطان الملوك على ظواهر الكفاية دون البواطن فهم ملوك
الابدان لا ملوك البواطن والاديان وسُلطان الحكماء على الخاصة دون
العامة وسُلطان الوعاظ على بواطن العامة فسُلطان العقل هو الدفع الحفي
يدفع عن كثير من القبائح وهو السبب في التزام سُلطان الظاهر فالنبوة
محض الفضل لا تنبني على الاعمال لكن تتبعها الاعمال « الله يصطفي من
الملائكة رسلا ومن الناس » وإنما قدم الملك على النبوة ارادة اظهار ترقية
داوود في معارج السعادات من الادون الى الاعلى وروي عن ابن عباس
إن الله ليدفع بمن يصلي عمن لا يصلي وعن يمين لا ينجع وعن يمين لا يركى
عمن لا يركى . وعن جابر بن عبد الله ان الله ليصالح بالرجل المسلم الصالح
ولده وولد ولده واهل دوريته ودويريات حوله ولا يزالون في حفظ
الله ما دام فيهم . وعن ابن مسعود إن الله في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قلب
آدم والله في الخلق أربعون قلوبهم على قلب موسى والله في الخلق سبعة
قلوبهم على قلب ابراهيم والله في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبرائيل والله
في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل والله في الخلق واحد قلبه على قلب
اسرافيل فإذا مات الواحد أبدل الله مكانه من الثلاثة وإذا مات واحد
من الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة وإذا مات واحد من الخمسة أبدل
الله مكانه من السبعة وإذا مات واحد من السبعة أبدل الله مكانه من
الأربعين وإذا مات واحد من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة وإذا
مات واحد من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة فيهم يحيي ويميت لانهم

يسئلون الله اكثار الامم فيكثررون ويدعون على الجبابرة فينقصورون
ويستسقون فيسقون ويسئلون فتنبت لهم الارض ويدعون فيدفع الله
البلاء وسموا برجال الغيب لعدم معرفة اكثر الناس لهم والواحد في الحديث
هو القطب الغوث الفرد الجامع جعله الله دائراً في الآفاق الاربعة اركان
الدنيا كدوران الدولاب والفلك في افق السماء ستر الله أحواله عن
الخاصة والعامّة غير أنّه يرى عالماً كجاهل ابله فمكانه من الاولاد
كالنقطة في الدائرة التي هي مركزها به يقع صلاح العالم والاولاد
الاربعة ولا يطلع عليهم إلا الخاصة واحد بالشام وواحد باليمن وواحد
بالمغرب وواحد بالشرق والابدال سبعة على الاصح وقيل ثلاثون وقيل
اربعة عشر كذا بينه اليا فعي فإذا أراد الله قيام الساعة أماتهم جميعاً فقلوب
الانبياء والملائكة مع قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كالنجوم
قرص الشمس فإذا رفع القرآن يطلب الخضر والقطب وأهل الدار
الموت فلا خير بعد رفعه فيموتون (ولكن الله ذو فضل على العالمين
كافة بكف فساد البعض بالبعض الاصلاح منه والصلاح ومنه دفع البليّة
بالانبياء والاولياء ومن اقتفى اثرهم من أهل اليقين (تلك) الآيات المقصودة
عليك من تأييدك طالوت واثبات التابوت وانها من الجبابرة على يد
بقتله جالوت (آيات الله) الذي جلت قدرته وعظمت عظمته (تعالى
عليك بالحق) بالوجه المطابق للحق الذي لا يشك فيه أهل الكتاب
لتقررده في كتبهم وتواريخهم (و) الحال (انك لمن المرسلين) لما دلت

عليه هذه العلوم من غير معلم الا الله . ثم بين تفاوت اهل الرسالة فيما .
وهذا آخر ما قصدت تبينه في هذا الجزء من تبين احكام كلام الله
الواسع فانه يقبل ويوفق ويرحم ويجود علي بمعرفة ورضوان. وأمان
وسلام ويقدرنا بأقدسيات احسانه وتنزلاته بأنواع اللطاف والرحمات
وآخر امرنا واوله ووسطه الحمد لله رب العالمين لا اله الا الله وحده لا
شريك له ولا يحيط احد بما علمه في كتابه وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وامتد وعلى من سبق في علم الله أنه مومن

